مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

كلية الاقتصاد

مجلة علمية مُحكمة،
نصف سنوية

تصدر عن

كلية الأقتصاد جامعة بنغازي

المجلد الثالث والأربعون

العدد : الثاني 2024

https://journals.uob.edu.ly/DEB

drasat.journal@uob.edu.ly

+218913260452

-ISSN 2663 - 7855

SSN-L 2663 - 7847

egal Deposit Number 238/2017

https://journals.uob.edu.ly/DEB

مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة

Dirasat in Economics and Business Journal

دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلة علمية مُحكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الاقتصاد، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والعلوم السياسية، والتسويق، والتمويل، والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، فضلا عن ذلك نشر أعمال المؤتمرات والندوات. وتتمتع باسم وسمعة راسخة محليا ودوليا، حيث صدر المجلد الأول منها سنة 1956.

المجلد الثالث والأربعون - العدد: الثاني

مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي

A semi-annual peer-reviewed scientific journal issued by the Faculty of Economics
University of Benghazi

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 238/2017
الترقيم الدولي الإلكتروني (E-ISSN): 2663-7855
الترقيم الدولي الموحد (ISSN-L): 2663-7847

هيأة التحرير المجلة

رئيس هيأة التحرير	أ.د.أكرم علي زوبي
مدير التحرير	د.خالد زيدان الفضلي
عضو هيأة التحرير	د.إدريس عبد الجواد الحبوني
عضو هيأة التحرير	د.ناصر عبد العاطي الزليتني
عضو هيأة التحرير	د.خالد محمد آدم
عضو هيأة التحرير	د.محمود عبد السلام الدالي

الهيأة الأستشارية

أد.ناصر عز الدين بوخشيم	أستاذ اقتصاد
أ.د.بوبكر فرج شريعة	أستاذ محاسبة
أ.د.عائشة عبد السلام العالم	أستاذ اقتصاد
أ.د.وائل محمد جبريل	أستاذ إدارة أعمال
أ.د.أحمد علي الحوتة	أستاذ اقتصاد
أ.د.جمال نصر الشيباني	أستاذ تمويل ومصارف
أ.د.فتحية الفرجاني الأوجلي	أستاذ اقتصاد

كلمة المجلد الثالث والاربعون لسنة 2024 العدد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد يطيب لنا نحن اسرة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والهبئة الاستشارية ان نضع بين ايديكم المجلد الثالث والاربعون لسنة 2024 العدد الثاني والذي يتضمن الجهد المبذول من بعض البحاث والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي في مجالات الاقتصادية ومنها: الاقتصاد ، إدارة الاعمال، المحاسبة ، العلوم السياسية، التسويق، التمويل والمصارف، والإدارة العامة.

وتقوم المجلة بنشر الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بالعلوم الاقتصادية في شتي مجالاتها مع مراعاة شروط النشر العلمي واتباع المنهجية العلمية السليمة التي تناسب التخصصات المختلفة في الأبحاث المنشورة ، كما ساهمت المجلة في توخي الأمانة العلمية ونشر ثقافتها بين البحاثين والمختصين والمهتمين بالبخث العلمي في العلوم الاقتصادية.

وتضمن المجلد الثالث والاربعون العدد الثاني عدد احدى عشر مقالة علمية متنوعة منها تسع مقالات باللغة العربية ومقلتان باللغة الانجليزية، شارك في كتابة واعداد تلك المقالات مجموعة من الباحثين المتميزين في مجال تخصصهم من مختلفة الجامعات الليبية ، لذا فقد استعانت هيئة تحرير المجلة ببعض أعضاء هيئة التدريس المختصين والذين لهم باع طويل في تخصصاتهم، حيث كان لهم الدور الحيوي للرقي بالإنتاج العلمي المراد نشره، وأخيرا عرض دليل برسائل الماجستير التي تمت مناقشتها في الكلية خلال الفترة من 01/07/2024م الى 31/12/2024م.

وترحب هيئة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة بالبحوث والدراسات النظرية والميدانية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية بصورة خاصة ،واي بحوث او دراسات اخري تهدف الى اثراء البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين والمختصين والمهتمين في المجالات المذكورة، وكذلك انتقادتهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث ودراسات والتي سيكون لها الأثر البارز في جودة منشورات المجلة.

واخيرا، كلنا امل ان تكون هذه المجلة وسيلة للتواصل والاتصال العلمي بين البحاث المهتمين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا والوطن العربي.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير

فهرس المحتويات

كلمة العدد.....05

المقالات باللغة العربية

1.العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري - دراسة للحالة الليبية.....08-23

د. حسن الدامي بدر

2.دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي:

دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.....24-50

أ. حسين علي محمد

3.مراجعة الأدب في مجال العلوم الإدارية والمالية: دليل مقترح للبحاث الجدد.....51-95

أ. د. علي عوض زاقوب د. سامي سالم الحصادي

4. أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي في تضييق فجوة التوقعات

في بيئة المراجعة في ليبيا 96-122

د. عوض احمد محمد الروياتي، أ.عديلة ثابت محمد حسين

5.تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الأدوات المالية غير المصرفية من وجهة نظر

هيئة سوق المال والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.....123-138

د. أمين مرعي الدرباق د. عبد الناصر محمد أبوزقية

6.العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق لغة تقارير الاعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة

بمدينة بنغازي – دراسة ميدانية.....139-174

د. طارق عبدالحفيظ عبدالدائم الشريف أ. عبدالحفيظ عبدالسلام عبدالهادي زيد

أ. عبدالرؤوف محمد رمضان قرقوم أ. فيصل محمود محمد المغربي

7.من القطب الأوحد إلى تعدد الاقطاب: محركات تراجع الهيمنة الأمريكية العالمية.....175-190

د. مبروكة امحمد الورفلي

8.مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.....191-219

أ. د فاخر مفتاح بوفرنة أ. أحمد حسين القماطي

9.الثقافة التنظيمية وتأثيرها على تطبيق الإدارة الإلكترونية من وجهة نظر موظفي صندوق الضمان الاجتماعي في فرع شرق بنغازي.....210-240

سالمة مفتاح محمد المصراتي

المقالات باللغة الانجليزية

1.International Experiences in Diversifying Sources of National Income: Lessons for Libya.....241-267

Dr. Helmi Ahmed Elgomaty

دليل رسائل الماجستير في الكلية من 01/07/2024م الى31/12/2024م.....268

العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري -دراسة للحالة الليبية

د. حسن الدامي بدر
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
hassandami1973@yahoo.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري الليبي للمدة من (1970-2020)، حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها وجود علاقة سببية بين تطور الموازنة العامة والميزان التجاري، حيث تم إجراء الاختبارات الإحصائية للمتغيرين، وتم قياس العلاقة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية جرانجر، وأظهرت نتائج الاختبار وجود تأثير إيجابي وسببي لعجز الميزان التجاري نحو عجز الموازنة العامة.

الكلمات الافتتاحية: عجز الموازنة العامة -عجز الميزان التجاري-ليبيا

The Relationship between the General Budget Deficit and the Trade Balance - A Study of the Libyan Case

Dr. Hassan AL-Dami Badr
Assistant Professor , Department of Economics, Faculty of Economics - University of Benghazi
hassandami1973@yahoo.com

Abstract

The study aims to analysis the relationship between the general budget deficit and the Libya trade balance for the period from (1970-2020), as the study started from the Hypothesis that there is a causal relationship between the development of the general budget and the balance of trade balance, where the static tests of the tow variables were done, and the relationship was measured using the Error Correction Model and the Granger Causality Test, The results of the test showed a positive and causal effect of the trade balance deficit towards the general budget deficit.

keywords: public budget deficit – trade balance deficit -Libya

تقديم:

منذ بداية عقد السبعينات من القرن العشرين أخذ الكثير من بلدان العالم سواء المتقدمة منها أو النامية تعاني وبشكل مستمر من حدوث عجز في الموازنة العامة والميزان التجاري بصورة متلازمة، و هو ما عرف في الأدبيات بالعجز التوأم أو المزدوج Twin Deficits، إلا أن الاهتمام بدراسة هذين العجزين والعلاقة المفترضة بينهما بدأ في عقد الثمانينات، نتيجة لاستمرارهما متزامنين في الاقتصاد الأمريكي (Miller & Russek 1989)،هذا وقد انقسم التحليل الفكري المفسر لهذه العلاقة ما بين تحليل التكافؤ الريكاردي، والتحليل الكينزي، إضافة إلى تحليل آخر خاصة بالدول النفطية.

حيث من جانبه ينفي التحليل الريكاردي أي علاقة بين عجزي الموازنة العامة و الميزان التجاري، ويعلل ذلك بأن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتقليص حجم الضرائب في الوقت الحالي، ذو أثر مؤقت سيتلاشى بعودة الضرائب مستقبلاً إلى مستوياتها الأصلية، وبالتالي فالعملية تعد تأجيلا لدفع الضرائب وعجزاً مؤقتاً في الموازنة العامة، أما الانخفاض في الادخار الحكومي فسيعوضه الادخار الخاص، حيث سيزيد الأفراد من الادخار في فترة العجز لمواجهة الزيادة الحكومية في مستويات الضرائب في المستقبل، وبالتالي فإن عجز الموازنة العامة لن يكون له أي تأثير إلا على الادخار المحلي ولا على الميزان التجاري(Abbasi, et al)

وعلي النقيض يقوم التحليل الكينزي على وجود هذه العلاقة، ويحدد سببيتها من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري، وذلك من خلال آليتين، تتمثل الأولى في تأثير عجز الموازنة العامة على الطلب الكلي، حيث تؤدي زيادة عجز الموازنة العامة سواء بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب إلى زيادة الطلب الكلي والإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل القومي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الواردات من خلال ميلها حدي، وهذا ما يسبب عجزا في الميزان التجاري (Azgun 2012)، أما الثانية فتتمثل في تأثير عجز الموازنة العامة على سعر الصرف، حيث تؤدي زيادة عجز الموازنة العامة إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي أعلي من المعدل العالمي، ومع تدفقات رأس المال الأجنبي سيزداد الطلب على العملة المحلية، وفى ظل أسعار الصرف المرنة سيرتفع سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى تزايد الواردات وانخفاض الصادرات، وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وبذلك يكون عجز الموازنة العامة قد تسبب في عجز الميزان التجاري وترافق معه (Burcu 2011)

أما عن الدول النفطية كليبيا مثلا يرى البعض بأن العلاقة بين العجزين تأخذ نوع من الخصوصية تجعلها في كثير من الأحيان لا تنطبق والتفسيرات السابقة، ومرد ذلك يرجع إلى جملة من الخصائص التي تتميز بها هذه الدول لعل أهمها، إن عجز موازناتها العامة لا ينتج في الغالب عن تخفيض الضرائب وإنما عن ارتفاع الإنفاق الحكومي، كما أن الإيرادات النفطية التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة تتحدد بعوامل خارجية، لذلك فإن تفسير التكافؤ الريكاردي القائم على تخفيض الضرائب لا يجد قبولا في الدول النفطية لمحدودية الدور الذى تلعبه الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية (الجنابي 2012) ، فضلا عن ذلك فإن أغلب

الدول النفطية لا تعتمد على سعر صرف عائم، كما أن أسعار الفائدة بها غير محررة، وعلى ذلك فإن التفسير الكينزى القائم على أسعار الصرف المرنة قد لا ينطبق على الدول النفطية، فمصدر الدخل الرئيسي في الدول النفطية هو العائدات النفطية الناجمة عن تصدير النفط، والإيرادات النفطية تؤثر إلى حد كبير في الإيرادات العامة، لذا فمن الممكن تبلور علاقة سببية معكوسة تتجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة عبر العنصر المشترك بينهما وهو تغطية حصيلة الصادرات النفطية لمعظم الإيرادات العامة. (الكسواني 2000).

وفى هذا الإطار يظهر الشكل (1) أدناه تطور نسبة كل من هذين العجزين إلى الناتج المحلى الإجمالي في ليبيا خلال الفترة 1970 – 2020، ومن الشكل يتضح من ناحية أن نسبة كل من هذين العجزين إلى الناتج المحلى الإجمالي قد عرفت تقلبات حادة غير مألوفة ولا يمكن بأي حال أن تكون مستهدفة، الأمر الذي يوحي بأن تطورها هذا كان مستقل عن نطاق النشاط الاقتصاد الداخلي، ومن ناحية أخري يتضح أن أغلب حالات العجز في الميزان التجاري قد رافقها حالات عجز في الموازنة العامة، ففي عام 1981 سجل الميزان التجاري عجزا بلغ نحو 8%، و سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأعوام 1987 و1988 و1989 سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ نحو 14% و 10% و 2%، وسجل الميزان التجاري عجزا بلغ نحو 5% و 7% و 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي الأعوام 2014 و2015 و2016 سجل الميزان التجاري عجزا بلغ نحو 46% و 11% و 4%، وسجلت الموازنة العامة عجزا بلغ نحو 72% و 39% و 29% من الناتج المحلي الإجمالي، وفي 2020 سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ نحو 21%، وسجل الميزان التجاري عجزا بلغ نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي.

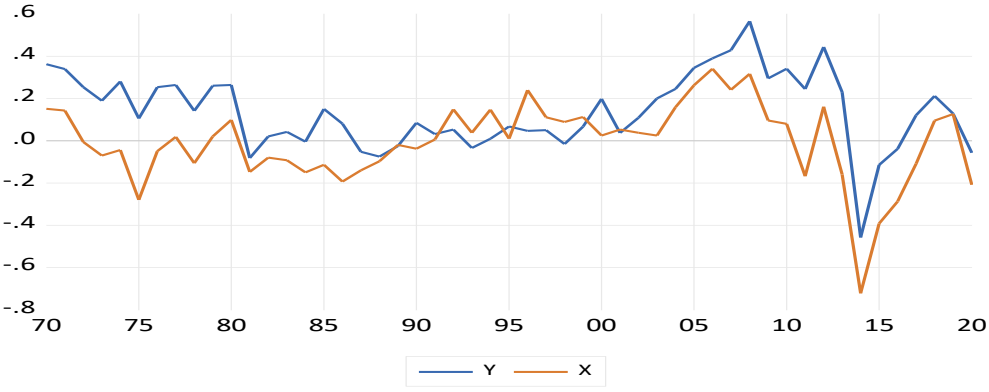

شكل رقم (1) تطور نسبة عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري إلى الناتج المحلى الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1970-2020) نسبة العجزين إلي الناتج المحلي الإجمالي السنوات

حيث: X عجز الموازنة العامة Y عجز الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، النشرات الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، أعداد متنوعة.

مشكلة الدراسة:

بناء على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، **هل توجد علاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري الليبي؟، وإن وجدت فما هو اتجاهها؟**

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة من خلال توظيفها للمنهج القياسي الكمي إلى تحليل العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في ليبيا، وتحديد اتجاهها السببي خلال سنوات الفترة (1970-2020)، وذلك بافتراض وجودها مبدئيا.

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية دراسة هذه العلاقة في ليبيا، لا إلى الجدل الدائر حولها فقط، بل لكونها تعكس طبيعة العلاقة بين قطاعين يعدان من أهم قطاعات الاقتصاد الليبي وهما القطاع العام والخارجي، وبالتالي فإن تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري سيسهم في توفير رؤية لصناع القرار الاقتصادي تمكينهم من صياغة السياسات الاقتصادية بما يعزز الأداء الاقتصادي وتحقيق النمو والتنمية المستدامة، فمثل هذا التحليل يفضي إلى استشراف الخيارات والبدائل الممكنة لصياغة سياسات مالية وتجارية تساهم في معالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي والتي يمثل تزامن العجزين أحد أهم مظاهرها.

هيكلية الدراسة:

لأجل تحقيق هدف الدراسة، والتحقق من فرضيتها تم تقسيمها بالإضافة إلى مقدمتها وخاتمتها إلى قسمين، يعرض في أولهما الادبيات التجريبية بالخصوص، ويختبر في ثانيهما العلاقة محل الدراسة في ليبيا.

-الأدبيات التجريبية:

تعددت الدراسات التجريبية التى تناولت العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري سوء فى الدول المتقدمة أو النامية، ويستعرض الجدول رقم (1) نتائج عددا منها بإيجاز.

جدول رقم (1) الدراسات السابقة

أسم الباحث/ سنة النشر	الأسلوب القياسي المستخدم	الدولة محل الدراسة/ الفترة الدراسة	النتائج
Vamvoukas (1999)	اختبار للتكامل المشترك واختبار السببية	الهند (1973-2014)	عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين العجزين، وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينهما خلال الاجل القصير
الكسواني (2000)	نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية	السعودية (1970-1999)	وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين العجزين
BAHARUMSHAH (2006)	اختبار للتكامل المشترك واختبار للسببية	تسعة دول من جنوب شرق آسيا (1980-2001)	يسبب عجز الموازنة العامة عجزا في الميزان التجاري
Lau et.al (2006)	أسلوب متجه الانحدار الذاتي VAR وتحليل التباين	دول الأسيان (1976-2000)	سببية تمتد من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري في تايلاند، والعكس في إندونيسيا، وسببية ثنائية الاتجاه في ماليزيا والفلبين.
Mukhtar & Ahmed (2007)	اختبار للتكامل المشترك واختبار للسببية	باكستان (1975-2005)	وجود علاقة طويلة الاجل بين العجزين، وسببية ثنائية الاتجاه تعمل بينهما
Acaravci & Ozturk (2008)	نموذج ARDL	تركيا (1987-2005)	السببية تمتد من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري
Eldemerdash, et (2009) .. al	نموذج الأثر الثابت	12 دولة عربية (1970-2007)	يسبب عجز الموازنة العامة عجزا في الميزان التجاري
Holmes (2011)	اختبار للتكامل المشترك و نموذج تصحيح الخطأ	الولايات المتحدة (1947-2009)	السببية تنطلق من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري
Magazzino (2012)	اختبار للتكامل المشترك واختبار والسببية	إيطاليا / (1970-2010)	عدم وجود علاقة طويلة المدى بين العجزين، وجود تدفقا أحادي الاتجاه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة خلال الأجل القصير
Azgun (2012)	تحليل الانحدار واختبار السببية	تركيا(1980-2009)	يسبب عجز الموازنة لعامة عجزا في الميزان التجاري

Saeed & Khan(2012)	اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية	باكستان (1972-2008)	وجود علاقة طويلة الأجل بين العجزين و السببية تنطلق من عجز الموازنة العامة إلي عجز الميزان التجاري
.Merza ,at. al (2012)	اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية	الكويت (1993- 2010)	علاقة سببية تنطلق من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة
Farzane Bagheri (2012)	اختبار السببية	إيران (1971-2007)	علاقة طويلة الأجل بين العجزين وسببية ذات اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلي عجز الميزان التجاري
Omoniyi,et.al (2012)	اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية	نيجيريا (1970-2008)	علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين عجز الموازنة العامة وعجز التجاري
العاجوني وآخرون (2013)	نوذج تصحيح الخطأ واختبار السببية	سوريا (1990-2009)	سببية أحادية الاتجاه في الأجل الطويل من عجز الموازنة العامة إلي عجز الميزان التجاري و انعدام العلاقة بينهما خلال الأجل القصير
Magazzino (2013)	نموذج الأثر الثابت	33 دولة أوربية (1970- 2010)	العجز في الميزانية العامة يولد عجزا في الميزان التجاري
(Sobrino (2013	اختبار السببية	بيرو (1980-2012)	السببية تنطلق من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة
.Nikiforos,et .al (2014)	اختبار السببية ونموذج تصحيح الخطأ	اليونان (1980-2010)	علاقة سببية ذات اتجاه واحد من عجز الموازنة العامة إلى عجز الميزان التجاري
Akinyemi & Lloyd (2015)	التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ	نيجيريا (1970- 2010)	وجود علاقة طويلة الأجل بين العجزين، وسببية تنطلق من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة

Gérard (2015)	اختبار السببية	15 دولة افريقيا (1960-2012)	علاقة سببية من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة في 5 دول، والعكس في دولتين، وعلاقة ثنائية الاتجاه في جنوب افريقيا
Alo- & Senadza (2016) ryito	نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية	عانا (1980-2014)	علاقة سببية تنطلق من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة خلال الأجل القصير والطويل
عطا الله (2019)	اختبار للتكامل المشترك واختبار للسببية و تحليل مكونات التباين و اختبار دالة الاستجابة لرد الفعل	الجز ائر (2000-2017)	علاقة سببية في اتجاه واحد من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة خلال الاجل القصير
نشوي (2019)	نموذج (ARDL) واختبارات السببية	مصر (1975-2018)	علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الميزان التجاري إلى العجز في الموازنة العامة خلال الأجل القصير والطويل
Ncanywa and (2019) Letsoalo	أسلوب الانحدار الذاتي	جنوب افريقيا (1994-2016)	علاقة سببية في اتجاه واحد تمتد من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة خلال الأجل القصير
شهيب وآخرون (2020)	اختبار السببية	العراق (1980-2018)	لا توجد أي علاقة سببية بين العجزين
Alshammary et al (2020)	تحليل ال VAR باستخدام طريقة GMM	20 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (1990-2016)	وجود علاقة سببية تمتد من عجز الموازنة العامة إلي عجز الميزان التجاري
Dey & Tareque (2021)	نموذج ARDL	بنجلادش (1980-2018)	علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من عجز الموازنة العانة إلى عجز الميزان التجاري على المدى الطويل.
أحمد (2023)	اختبار للتكامل المشترك نموذج الانحدار الذاتي واختبار للسببية	العراق (2003-2021)	علاقة سببية ثنائية الاتجاه

ويتضح من الجدول السابق أن معظم النتائج المستمدة من الدراسات المختلفة تؤكد علي وجود علاقة بين العجزين، الا أن تلك النتائج جاءت متضاربة ومتباينة ولم تثبت بشكل قاطع اتجاها محددا للعلاقة السببية بينهما، ففي حين جاءت نتائج بعضها داعمة للتفسير الكينزي، فقد وجدت دراسات أخري رابطا سببا ينتقل من عجز الميزان التجاري إلي عجز الموازنة العامة، فضلا عن ذلك فقد جاءت نتائج دراسات أخري لتعمق من الجدل الدائر حول سببية هذه العلاقة، حيث وجدت رابطا سببيا ثنائي الاتجاه بين العجزين.

تحليل العلاقة في ليبيا:

لاختبار العلاقة بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في ليبيا وظفت الدراسة بعض اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي وتحديدا، Co integration test، وأيضا Error Cor- rection model، وكذلك Granger Casualty test، التي تتطلب ضمن ما تتطلب إجراء ما يعرف ب Stationary test، وفيما يلي نبذة مختصرة عن هذه الاختبارات وتلك الأساليب، وكذلك عرضاً لنتائج تطبيقها خلال فترة الدراسة وفقاً لمخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12.

-اختبار الاستقرار:

هناك افتراض ضمني ولكنه جوهري يقف وراء نظرية الانحدار التي تستخدم السلاسل الزمنية في التقدير، ألا وهو أن هذه السلاسل الزمنية تتمتع بخاصية المستقرار Stationary وفى حال غياب هذه الخاصية فإن الانحدار المقدر الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية غالبا ما يكون زائفا، بمعنى أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عبر الزمن، ويرجع ذلك إلى أن بيانات السلاسل الزمنية غالبا ما تحتوى على اتجاه عام يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها، ويحدث هذا غالبا في موجات الكساد أو الركود التي تجتاح مختلف اقتصادات العالم، وعلى ذلك يجب قبل إجراء الانحدار اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات محل الدراسة والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة، هذا وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الطاهر والأسود 2018)، ومن الاختبارات الحديثة في تحديد استقرارية السلاسل الزمنية اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests مثل Augmented Dickey Fuller (ADF) و (P Phillips-Perron test (P ،هذا ومن الممكن تحويل السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها الأصلية I(0) للمتغيرات قيد الاختبار إلى سلاسل مستقرة من خلال استخدام الفروق المتكررة وعددها (d) ويقال في هذه الحالة أنها متكاملة Integrated من الدرجة(I d) (عبد الزهرة وشومان2013)، والجدول رقم (1) يبين نتائج تطبيق اختباري (ADF) و(PP)، ومنه يتضح بأن السلاسل الزمنية لعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري تستقر عند الفرق الأول، حيث قيمة (t*) المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%) وهى بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى(1).

جدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة

السلاسل الزمنية	ADF				PP			
	المستوي		الفرق الأول		المستوي		الفرق الأول	
		Prop		Prop		Prop		Prop
LX	-3.059	0.127	-7.667	0.000	-3.046	0.130	-8.684	0.000
LY	-3.458	0.055	-7.134	0.000	-3.177	0.101	-9.266	0.000
Critical value (5%) =-3.502								

-اختبار التكامل المشترك:

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية المتغيرات محل الدراسة، ويعرف التكامل المشترك Co-integrating على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمهما ثابتة عبر الزمن، (عبدالقادر 2005)، هذا ويعنى وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر وجود علاقة بينها في الأجل الطويل، وإنها لا تبتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل وتظهر سلوكا متشابها، ومن الأساليب الحديثة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك في حال ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة أسلوب Johansen & Juselius، ووفقا لهذا الأسلوب يوجد اختبارين بالإمكان استخدام أحدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، هما اختبار الإمكانية العظمى Maximal Eigen Value Test، واختبار الأثر The trace test (Johansen & Juselius1990)

هذا وينبغي الإشارة هنا إلى أنه وقبل تطبيق أسلوبJohansen & Juselius يجب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للمضي قدما لإجراء اختباراته، ذلك لأن هذه الاختبارات تعد حساسة لفترة الإبطاء، فإذا كانت فترة الإبطاء المختارة أقل من الفترة المناسبة فسيؤدى ذلك إلى تحيز في النتائج، أما إذا كانت أكبر فسيؤدى ذلك إلى أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة (الغالبى 2012)، ولتحديد فترة الإبطاء بالإمكان استخدام معايير مثل Hannan-Quinn informa- tion criterion (HQ) Schwarz information crite- rion (SC) Akaike information criterion (AIC) (Helmut 2004)، هذا وقد تبين بحسب معيري HQ و AIC أن فترة الإبطاء المناسبة تساوي (3)، والجدول رقم (2) يبين نتائج تطبيق The trace test، ومنه يتضح وجود متجهين للتكامل المشترك، ما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

جدول رقم (2) نتائج **The trace test**

Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	prop
None *	0.189470	15.50912	15.49471	0.0498
At most 1	0.113004	5.636970	3.841465	0.0176

-اختبار السببية:

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من اتجاه العلاقة الآنية الديناميكية قصيرة الأجل، والتعرف على ماهية هذه العلاقة، هل هي تبادلية (باتجاهين) أو أنها أحادية (باتجاه واحد)، وإذا كانت أحادية أي متغير هو المؤثر وأيهما هو المتأثر بالمتغير الآخر، ومن الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض Granger Casu-alty test، وبتطبيق هذا الاختبار جاءت النتائج كما هي في الجدول رقم (3) لتفيد بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط خلال الأجل القصير تمتد من عجز الميزان التجاري باتجاه عجز الموازنة العامة، فقد بلغت القيمة (المحسوبة (.259714) وهي أكبر من القيمة الجدوليةوالتي بلغت (2.807)، ويعزز من هذه النتيجة أيضا قيمة الاحتمال الحرج لإحصائية فيشر (Prpb) وهي أقل من (5%) وتساوى (0.0104).

جدول رقم (3) نتائج **Granger Casualty test**

Null Hypothesis	ObS	F-Statistic	Prob
LY does not Granger Cause LX	48	4.25971	0.0104
LX does not Granger Cause LY		1.25825	0.3013
Critical value (5%) = 2.807			

-نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين عجز الميزان التجاري وعجز لموازنة العامة ، والتأكد كذلك من وجود علاقة سببية بين كلا العجزين خلال الأجل القصير، بالإمكان استخدام نموذج تصحيح الخطاء ()، لتحديد اتجاه تلك العلاقة خلال الأجل الطويل، وطبيعتها كذلك سلبية كانت أم إيجابية خلال الأجلين الطويل والقصير، فضلا عن تحديد سرعة تكييف أي اختلال في الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل الأجل، ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين ، وقدرنا العلاقة بينهم على النحو التالي (عبد القادر 2005) وبالتالي فإن:

$$LX_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 LY_t + E_t$$

الزمنا، تصبح معادلتي نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي.

$\sum_{j=1}^{n} a_i DLY_{t-1} + \infty_1 EMC_{t-1} + \mu_{1t}$--(1)

وتعرف هذه المعادلة بحد تصحيح الخطأ، وبعد إضافة قيم المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمنا، تصبح معادلتي نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي.

$$DLY_t = B_0 + \sum_{i=1}^{m} B_i DLY_{t-1} + \sum_{j=1}^{n} B_i DLX_{t-1} + \infty_2 EMC_{t-1} + \mu_{2t} \quad \ldots(2)$$

حيث:n, m عدد الفجوات الزمنية ، j, i رقم الفجوة، الفروق.

$\infty(LX_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 LY_t)$ التغير طويل الأجل.

$\sum_{t-1}^{m.n} a, B, \Delta LX_{t-i}, \Delta LY_{t-j}$ التغير قصير الأجل.

∞ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ أو معامل سرعة التعديل وهو يشير إلى مقدار التغير في LX نتيجة لانحراف LY في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً، وللتحقق من العلاقة السببية طويلة الأجل نرصد هذا المعامل ومعنويته الإحصائية ونكون أمام الحالات التالية:

-إذا كان ∞_1 فقط سالب ومعنوي فإن العلاقة السببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه تمتد من LY إلى LX

-إذا كان ∞_2 فقط سالب ومعنوي فإن العلاقة السببية طويلة الأجل أحادية الاتجاه تمتد من LX إلى LY

-إذا كان كل ∞_1, ∞_2 من وسالبان ومعنويان فإن العلاقة السببية طويلة الأجل تكون ثنائية الاتجاه أو تبادلية

وللتحقق من العلاقة السببية قصيرة الأجل نرصد مدى المعنوية الإحصائية لمعاملي الأجل القصير في المعادلتين رقم (1) (2) ونكون أمام الحالات التالية:

جدول رقم (4) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

معادلة التكامل المشترك						
$LX = -0.3251 + 1.013018\, LY_{(1.6356)}$						
العلاقة قصيرة الأجل						
ΔX_t				ΔY_t		
	Coefficient	t-Statistic	Prob	Coefficient	t-Statistic	Prob
EMC_{t-1}	-0.2402	-2.997	0.0042	-0.1571	-1.6946	0.0981
C	-0.0023	-0.0557	0.9559	-0.0129	-0.2703	0.7884
$\Delta LX(-1)$	-0.4105	-2.0861	0.0436	-0.0373	-0.1639	0.8706
$\Delta LX(-2)$	-0.2196	-1.2069	0.2347	-0.1919	-0.9113	0.3678

$\Delta LX(-3)$	-0.0599	0.3409	0.7350	0.1345	0.6612	0.5124
$\Delta LY(-1)$	0.5395	2.7483	0.0090	0.0714	0.3144	0.7549
$\Delta LY(-2)$	0.5527	3.0971	0.0036	-0.0860	-0.4164	0.6794
$\Delta LY(-3)$	0.1378	0.7090	0.4825	-0.1095	-0.4970	0.6290
	F-statistic=3.31 Prob (F-statistic) = 0.00 037=			F-statistic=1.6 Prob (F-statistic) = 0.14 23.		
Roots of characteristic polynomial ≤ 1 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test F-statistic= 0.9700 Prob=0.4294 Heteroskedasticity Test: Harvey Chi-sq = 35.07 Prob. Chi-Sq 0.7667 Histogram-Normality Test JarQue-Bera 6.50 Prob=0.1643 Wald Test Chi-sq = 14.07 Prob. Chi-Sq 0.0028						

- a_i فقط معنوي، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل أحادية الاتجاه والمتغير يسبب المتغير في الأجل القصير وتدعم هذه النتيجة نتيجة Granger Casualty test، أما عن طبيعة هذه العلاقة فهي إيجابية يدل على ذلك القيم الموجبة لمعاملات الأجل القصير لعجز الميزان التجاري مبطئ بفترة واحدة وفترتين، حيث بلغتا (53%)و (55%) على التوالي.

هذا ويمكن تفسير النتائج أعلاه من خلال النظر إلى واقع الاقتصاد الليبي وخصائصه باعتباره اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل رئيسي على صادرات قطاعه النفطي وإيراداتها، حيث تسهم صادراته وإيراداتها بنحو 95% و93%من إجمالي الصادرات والإيرادات العامة على التوالي، وعلى ذلك فإن زيادة الصادرات ومعظمها نفطية ستؤدي إلى تقليص العجز أو زيادة الفائض في الميزان التجاري، ولأن إيراداتها أي الصادرات النفطية تمول الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، فإن زيادتها ستؤدي أيضا إلى زيادة الإيرادات العامة، ومن ثم تقليص العجز أو زيادة الفائض في الموازنة العامة، وهكذا تؤدي التغيرات في الميزان التجاري إلى تغيرات في ذات الاتجاه في الموازنة العامة، من خلال التغيرات في الصادرات النفطية وإيراداتها، وتتبلور بذلك العلاقة السببية الإيجابية أحادية الاتجاه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة، إن هذا الواقع ولد إشكالية انكشاف الميزان التجاري والموازنة العامة في ليبيا على الأسواق العالمية للنفط وأسعاره المتقلبة دوما، و هو الأمر الذي انعكس في تلك التقلبات الحادة الغير مألوفة التي شهدتها نسبة كل من هذين العجزين إلى

الناتج المحلى الإجمالي خلال فترة الدراسة.

وبتقييم النموذج المقدر وفقا الاختبارات التشخصية المرفقة بنفس الجدول تبين بأن النموذج يعد مقبولا قياسيا،حيث أنه وبحسب Roots of characteristic polynomial فإن النموذج يحقق شرط الاستقرارية، فجميع معاملات جذر الوحدة هي أصغر من أو مساوية للواحد صحيح، كما أن النموذج يخلو بحسب Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، فالاحتمال المقابل لقيمة (F)المحسوبة للاختبار أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية (5%) كم أن النموذج وبحسب :Heteroskedasticity Test Harvey لا يعاني من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي، حيث الاحتمال المقابل لقيمة (Chi=SQ)المحسوبة للاختبار أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية (5%)، كما أن بواقيه بحسب Het-eroskedasticity Test: Harvey موزعة توزيعا طبيعيا حول وسطها الحسابي، حيث الاحتمال المقابل لقيمة (JarQue-Bera) المحسوبة للاختبار أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية (5%)، كما أن معالم الأجل القصير معا بحسب Wald tesr معنوية، حيث الاحتمال المقابل لقيمة (Chi=SQ)المحسوبة للاختبار أقل من 0.05 عند مستوى معنوي .(5%)

-الخاتمة:

بحثت هذه الدراسة في العلاقة السببية طويلة وقصيرة الأجل بين عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في ليبيا باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة من 1970 إلى 2020، ولغرض البحث وظفت الدراسة بعض اختبارات وأساليب المنهج القياسي الكمي، نتائج البحث كشفت عن ارتباط هذين العجزين بعلاقة توازنيه طويلة الأجل، كما جاءت النتائج داعمة للتفسير القائل بخصوصية هذه العلاقة في الدول النفطية وعدم خضوعها للتفسير الكينزي وتفسير التكافؤ الريكاردي، وذلك لتأثر هذين العجزين بالصادرات النفطية وعوائدها، حيث تبين وجود علاقة سببية إيجابية أحادية الاتجاه خلال الأجلين الطويل والقصير تتجه من عجز الميزان التجاري إلى عجز الموازنة العامة، وهذا يعني بأن السياسات الاقتصادية المؤدية إلى تقليص العجز في الميزان التجاري، ستعمل بدورها علي تقليص العجز في الموازنة العامة.

وعلى ضوء هذه النتائج توصى الدراسة صناع السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في ليبيا بضرورة العمل على صياغة وتنفيذ سياسات تقوم على خلق مناخ استثماري ملائم وفعال لخدمة مجال تنمية وتنويع الصادرات والتقليل ما أمكن من حجم الواردات، إذا تم تنفيذ هذه السياسات بشكل فعال، فإنها ستؤدي في النهاية إلى تحسين الميزان التجاري وتقليل عجز الموازنة العامة.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

-الجنابي نبيل (2012) أثر عجز الموازنة العامة على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية. (5)

-السواعي خالد والعزام أنور (2015)، العجز التوأم في ظل المتغيرات النقدية والمالية والنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية (02).

-الكسواني ممدوح (2021) العلاقة بين عجزي الميزان النجاري والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية 3(6).

-الطاهر السعيدي والأسود حافظ (2018)، مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب المحاكاة، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 7(2).

-خالد حسانين (2022)، العجز التوأم» دراسة تحليلية للحالة المصرية للفترة (1975 – 2020)، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (23)2.

- رشا شهيب وآخرون (2020)، قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري (العجز التوأم) في العراق للمدة (1980-2018) باستخدام منهجية (Engle-Granger)، مجلة واسط للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(16).

-عبد القادر محمد عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.

-عبد ربة نشوى (2019) العجز التوأم دراسة حالة مصر للفترة)1975- 2018(، مجلة التجارة والتمويل، 29(2).

-عطا الله)2019) ، تحليل العلاقة بين الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة 2000 – 2016، مجلة دفاتر اقتصادية،2(11).

-على عبد الزهرة وعبد اللطيف شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونموذج توزيع الإبطاء، المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، 9(34).

-فريد الجاعونى (2013) ، تحليل العلاقة بين الموازنة العامة و الميزان التجاري باستخدام أسلوب التكامل المشترك والعلاقة السببية، دراسة تطبيقية على الاقتصاد السوري خلال الفترة 2009-1990، مجلة جامعة نشرين للبحوث والدراسات العلمية، 5(35).

-هاوزين أحمد (2023)، طبيعة العجز التوأم في ظل اقتصاد نفطي حالة العراق-دراسة تحليلية وقياسية- مجلة كردستان للبحوث الاستراتيجية، (10).

-موساوي وردة (2016) تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2014). مجلة الاقتصاد والتنمية. (06).

المراجع الأجنبية

-A. Acaravci and I.Ozturk(2008), Twin Deficits Phenomenon: Empirical Evidence from the ARDL Bound Test Approach for Turkey, Bulletin of Statistics and Economics, 2.(57).

-BAHARUMSHAH, Ahmad Zubaidi)2006), TWIN DEFICITS HYPOTHESIS IN SEACEN COUNTRIES: A PANEL DATA ANALYSIS OF RELATIONSHIPS BETWEEN PUBLIC BUDGET AND CURRENT ACCOUNT DEFICITS, Applied

Feldstein-Horioka Puzzle in the Case Iran, Journal of Social and Development Sciences, 3(5).

-F. Forte and C. Magazzino, (2013) Twin deficits in the European countries, International Advances in Economic Research, 19(3).

-Helmut Lutkepohl,(2004), Applied Time series Econometrics Cambridge University Press The Edinburgh Building, Cambridge cb2 2ru, UK.

-Holmes, Mark J. (2011) "Threshold cointegration and the short-run dynamics of twin deficit behaviour". Research in Economics. 65.

-Johansen, S,& K, Juselius (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co integration with Application to the Demand for Money, Oxford Bulletin of Economic and Statistics, 5 (2).

-Kiran Burcu (2011), On the twin deficits hypothesis: evidence from Turkey. Applied Econometrics and International Development,11(1).

-Lau , et.al, 2006. "Testing Twin Deficits Hypothesis using VARs and Variance Decomposition", Journal of the Asia Pacific Economy, 11(33).

-Lloyd Ahamefule Amaghionyeodiwe Opeyemi Akinyemi (2015), Twin Deficit in Nigeria: A Re-Examination, Journal of Economic and Social Studies, 5(2).

Econometrics and International Development. 6(2).

-Bernardin Senadza & Godson Korbla Aloryito (2016), The twin deficits hypothesis: Evidence from Ghana, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research 9(3).

-Cesar Sobrino (2013) , The twin deficits hypothesis and reverse causality: a shortrun analysis of Peru. Journal of Economics, Finance and Administrative Science, 18(34 (,

-Cosimo Magazzino (2012), The Twin Deficits phenomenon: evidence from Italy, Journal of Economic Cooperation and Development 33(3 (.

-Ebrahim Abbassi (2015),The effect of budget deficit on current account deficit: Evidence from Iran Journal of Economics and Sustainable Development.6(14) .

-Ebrahim Merza, et .al (2012), The Relationship between Current Account and Government Budget Balance: The

Case of Kuwait, International Journal of Humanities and Social Science 2(7).

-Eldemerdash, Hany Maioli, Sara Metcalf, Hugh (2009), Twin Deficits: New evidence from a Arab world, https://www.researchgate.net/publication/302963944.

-Farzane Bagheri (2012), Twin Deficits and

Doğuş Üniversitesi Dergisi, 13 (2),

-Senadza & Aloryito (2016) , The twin deficits hypothesis: Evidence from Ghana, International Journal of Business and Economic Sciences Applied Research,9(3).

-Sima Rani Dey & Mohammad Tareque (2021), Twin deficits hypothesis in Bangladesh: an empirical investigation, International Journal of Emerging Markets,17(9).

-Sumaira Saeed M. Arshad Khan (2012), TWIN DEFICITS HYPOTHESIS: THE CASE OF PAKISTAN

1972-2008 Academic Research International ISSN-L: 2223-9553, ISSN: 2223-9944 3(2).

-Tchouassi Gérar (2015), Internal Deficit–External Deficit Nexus in Africa: 1960-2012, International Journal of Economics and Finance 7(6).

-Vamvoukas, G. (1999) The Twin Deficit Phenomenon: Evidence from Greece. Applied Economics, 31

-Mamdouh Alkswani (2000), The Twin Deficits Phenomenon in Petroleum Economy: Evidence from Saudi Arabia, http://www.mafhoum.com/press2/79E15.pdf.

-Miller, S.M. and Russek, F.S. (1989), "Are the Twin Deficits Really related?", Contemporary Policy Issues, 7.

-Mohammed Alshammary, et. al (2020), Twin Deficits and the Feldstein-Horioka Hypothesis in the MENA Region: New Evidence Using Panel VAR Analysis, International Journal of Economics and Management 14(3).

-Mukhtar, M. Zakaria and M. Ahmed (2007), An empirical investigation for the twin deficits hypothesis in Pakistan. Journal of Economic Cooperation, 28(4).

-Ncanywa, T. and T.E. Letsoalo (2019). Which among twin deficits hypothesis, twin divergence, and Ricardian's equivalence hold in a developing country? .Journal of Public Affairs, https://doi.org/10.1002/pa.1904.

-Nikiforos,et.al.(2014), "Twin deficits" in Greece: In search of causality, Journal of Post Keynesian Economics 38(2).

-Omoniyi ,et.al. (2012), Empirical Analysis of Twins' Deficits in Nigeria, International Journal of Management & Business Studies,2(3).

-Sabri AZGÜN (2012), Twin Deficits Hypothesis: Evidence from The Turkish Economy,

دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي
(دراسة حالة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي)

أ. حسين علي محمد
أستاذ مُساعد بقسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي
houssein.kaddafi@uob.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرضا الوظيفي بأبعاده (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، والرضا عن ظروف العمل، والرضا عن فرص الترقية، والرضا عن نمط القيادة والاشراف، والرضا عن علاقات العمل) في تنمية الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وتكون مجتمع الدراسة من (84) مُوظفاً ومُوظفة، كما صُممت استمارة استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الميدانية، وتم توزيعها علي مجتمع الدراسة بالكامل استرجع منها (72) استبانة بنسبة استرجاع بلغت (86%) وكانت كلها صالحة للتحليل الإحصائي، واستخدمت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة، وأيضاً استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الواردة في برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) في تحليل البيانات المُجمعة ميدانياً، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الرضا الوظيفي والاستغراق الوظيفي، وكذلك وجود أثر موجب قوي ذو دلالة إحصائية للرضا الوظيفي علي الاستغراق الوظيفي في الكلية، وأوصت هذه الدراسة بعدة توصيات التي يؤمل في أن تُسهم بتحسين الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

الكلمات المفتاحية: الرضا الوظيفي، الاستغراق الوظيفي، كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي.

The Role of Job Satisfaction in Developing Job Absorption
(A Case Study of The Faculty of Economics, University of Benghazi)

Hussein Ali Mohammed
Assistant Professor
Department of Business Administration
Faculty of Economics, University of Benghazi
houssein.kaddafi@uob.edu.ly

Abstract:

This study aimed to identify the role of job satisfaction in its dimensions (satisfaction with material and moral incentives, satisfaction with working conditions, satisfaction with promotion opportunities, satisfaction with leadership and supervision style, and satisfaction with work relations) in the development of job absorption at the Faculty of Economics at the University of Benghazi, and the study population consisted of (84) male and female employees, and a questionnaire form was designed as a main tool for collecting field data, and it was distributed to the entire study community, from which (72) questionnaire was retrieved, With a retrieval rate of (86%) and all of them were valid

for statistical analysis, This study used the case study methodology, and also used some statistical methods contained in the program of statistical packages for the social sciences (SPSS) in the analysis of data collected in the field, and this study reached several results, the most important of which is the existence of a strong positive correlation with statistical significance between job satisfaction and job absorption, as well as the presence of a strong positive effect of job satisfaction on job absorption in college, and this study recommended several recommendations that are hoped to contribute to improving job satisfaction in the Faculty of Economics University of Benghazi.

Keywords: Job satisfaction, job absorption, Faculty of Economics - University of Benghazi.

1- مقدمة:

مما لا شك فيه أن المورد البشري يبحث عن أفضل الوظائف التي تُؤمن له حياة كريمة، ويشعر فيها بالراحة والأمان النفسي، وتتناسب مع قدراته وامكانياته ومؤهلاته، وتُساعده في تكوين وتنمية وتطوير مهاراته، وتُلبي رغباته وحاجاته، وتُحقق طموحاته.

فكلما شعر المورد البشري بالرضا الوظيفي، الذي يحقق له كل ما يرغب فيه ويطمح إليه كلما تعلق وارتبط وجدانياً وشعورياً ونفسياً بهذه الوظيفة، وزاد الاستغراق الوظيفي لديه، وذلك من خلال زيادة إتقانه لممارسة مهام وأنشطة هذه الوظيفة، وقام بأدائها بكل كفاءة وفاعلية وتميز، وبأعلى مستويات الإنتاجية.

ولهذا فإن منظمات الأعمال اليوم وفي ظل بيئة شديدة المنافسة للحصول على الموارد البشرية ومع وجود متغيرات وتحديات كبيرة أهمها ندرة هذه الموارد، وارتفاع تكاليف الحصول عليها، وزيادة حصيلة معرفة وخبرة هذه الموارد، وتنوع مهاراتها، وقدرتها على العمل مع مُختلف التقنيات والتطورات الحديثة التي حصلت في مُختلف مجالات الأعمال، فنحن في عصر الموارد البشرية المعرفية والمُستدامة.

وعليه فإنه يقع على عاتقها مسؤوليات كبيرة تتمثل في الحصول على هذه الموارد البشرية وجذبها واستقطابها واختيارها والحفاظ عليها، وذلك من خلال توفير أفضل بيئات للأعمال فيها أعلي مستويات جودة حياة العمل، لجعل هذه الموارد تشعر بالرضا الوظيفي وتعيشه واقعاً ملموساً لكي يزيد استغراقها وظيفياً وذلك من خلال ارتباطها روحياً ومهنياً وعملياً بوظائفها وتُؤديها بكل أمانة وإخلاص وانتماء.

2- الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة وهما الرضا الوظيفي، والاستغراق الوظيفي، وتم سرد هذه الدراسات حسب تاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث وذلك كمايلي:

2-1 دراسة Dari and Permani (2018):

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدي تأثير المُلاءمة بين المُوظف والوظيفة على الاستغراق الوظيفي في بنك بي تي بيميانقونان في أندونيسيا،

وتكونت عينة الدراسة من (131) مُوظفاً في هذا البنك، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن المُلاءمة بين الوظيفة والمُوظف لها تأثير إيجابي على الاستغراق الوظيفي.

2-2 دراسة صالح (2019):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحكم التنظيمي على الاستغراق الوظيفي للمُعلمين العاملين في المدارس الحكومية في قضاء الزبير بالعراق، وتكونت عينة الدراسة من (66) مُعلماً في هذه المدارس، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للتحكم التنظيمي على الاستغراق الوظيفي.

2-3 دراسة سليمان (2019):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الذكاء الأخلاقي للقادة على الاستغراق الوظيفي بهيئة ميناء بورسعيد بمصر، وتكونت عينة الدراسة من (184) مُوظفاً بهذه الهيئة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين الذكاء الأخلاقي للقادة والاستغراق الوظيفي، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للذكاء الأخلاقي للقادة على الاستغراق الوظيفي.

2-4 دراسة Selcuk (2020):

وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين الكفاءة الذاتية والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي والدافعية والاستغراق الوظيفي في قطاع التعليم في مدينة هاتان التركية، وتكونت عينة الدراسة من (321) مُعلماً في هذا القطاع، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للكفاءة الذاتية تأثير إيجابي على الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي والدافعية والاستغراق الوظيفي.

2-5 دراسة سطوحي (2020):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الثقة التنظيمية في تعزيز الاستغراق الوظيفي بشركات قطاع الأسمنت بمحافظة القاهرة بمصر، وتكونت عينة الدراسة من (374) عاملا في هذه الشركات، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الثقة التنظيمية والاستغراق الوظيفي.

2-6 دراسة عابد وآخرون (2021):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الخادمة في تحقيق الاستغراق الوظيفي في جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية، وتكونت عينة الدراسة من (166) إدارية من إداريات هذه الجامعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للقيادة الخادمة على الاستغراق الوظيفي.

2-7 دراسة Qureshi,et.al (2021):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الإجهاد الوظيفي والاستغراق الوظيفي والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي وبين الاحتراق الوظيفي لدي ضباط الشرطة الهنود، وتكونت عينة الدراسة من (728) ضابطاً من ضباط الشرطة في مقاطعتي سونيبات وروهتاك في ولاية هاريانا الهندية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن للإجهاد الوظيفي والاستغراق الوظيفي والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي تأثير على الاحتراق الوظيفي.

2-8 دراسة الشميمري (2022):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جودة حياة العمل وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي

والسلوك الإبداعي لدي أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القري بالسعودية، وتكونت عينة الدراسة من (96) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة حياة العمل والاستغراق الوظيفي والسلوك الإبداعي.

2-9 دراسة صفاء (2023):

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي في مؤسسة نفطال بمدينة غرداية بالجزائر، وتكونت عينة الدراسة من (44) مُوظفاً في هذه المؤسسة، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الرضا الوظيفي والاستغراق الوظيفي.

- التعقيب على الدراسات السابقة:

استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة وذلك بتكوين إطار معرفي ونظري وعملي للمساعدة في إجراء هذه الدراسة، فهي تتفق مع الدراسات السابقة في كونها تتناول دراسة مفهوم الرضا الوظيفي من خلال أبعاده وهي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل) ودوره في تنمية الاستغراق الوظيفي، وتختلف مع الدراسات السابقة من حيث بيئة إجراء هذه الدراسة فهي ستُجري في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك لسد الفجوة البحثية بين هذه الدراسة والدراسات السابقة حسب علم الباحث.

3- مشكلة الدراسة:

تأتي مشكلة هذه الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي أوصت الكثير منها بضرورة إجراء دراسات مُعمقة لمعرفة تأثير بعض المفاهيم الإدارية ومنها مفهوم الرضا الوظيفي على مفهوم الاستغراق الوظيفي في بيئات أعمال مُشابهة أو مُختلفة، وهذا ما دعي الباحث لذلك.

وأيضاً من خلال المُقابلة التي أُجريت مع مدير الشؤون الإدارية والمالية بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي يوم الخميس بتاريخ 22/8/2024م، التي ذكر فيها بأن كلية الاقتصاد تعمل دائماً على توفير أفضل ما لديها من إمكانيات مادية ومعنوية لتوفير جودة حياة للعمل للمُوظفين، وتهيئة مناخ وبيئة عمل تجعل المُوظفين يشعرون بالرضا، ويعملون براحة وبأقصى ما لديهم من طاقات ومهارات لرفع كفاءة أداء هذه الكلية، فهي تسعى جاهدة ودائماً لتوفير المستلزمات والمعدات المكتبية، والأنظمة التقنية، وجميع مواد القرطاسية التي تُساعد وتدعم المُوظفين في أداء أعمالهم.

كما تقدم لهم كل أنواع الدعم المادي وذلك بمنحهم المكافآت المالية، وكل أنواع الحوافز المعنوية من شكر وتقدير، وتكريم، وترقية ... إلخ، بل وتقدم دائماً للجهات المُختصة في الجامعة تقارير عن كل احتياجات الكلية لكي تُوفرها لها لتذليل صعاب العمل أمام المُوظفين، ولتشعرهم بالرضا عن العمل. كما تعمل الكلية على تشكيل لجاناً للعمل من مُختلف المُوظفين في مُختلف أنشطة ومهام الكلية لإنجاز الأعمال مثل قبول وتسجيل الطلبة الجدد، وكذلك الاشراف على الامتحانات وتسييرها في الكلية، وذلك

لتعزيز وترسيخ روح التعاون في العمل، والعمل ضمن فريق واحد، وتوطيد العلاقات بين المُوظفين، كما تُوفر الكلية ظروف العمل المادية المُناسبة من تجهيز وتوفير مكاتب لكل وحدة أو قسم داخل الكلية، وتحسين ظروف الإضاءة، والتهوية، والتكييف ... إلخ. وعليه فإن ظروف بيئة العمل داخل كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي بشكلٍ عام مُناسبة ومُلائمة للمُوظفين لأداء أعمالهم بشكلٍ مُرضي، **وبالتالي فإن السؤال الرئيس للدراسة هو:**

- ما هو دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي؟

وينبثق من السؤال الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين وهما:

السؤال الفرعي الأول: ما هو مستوى الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي؟

السؤال الفرعي الثاني: ما هو مستوى الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي؟

4- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الآتي:

أ- الأهمية النظرية: وذلك من مفهوم الرضا الوظيفي باعتباره أحد المفاهيم الإدارية المُؤثرة في أداء المنظمات، وكذلك من مفهوم الاستغراق الوظيفي باعتباره أحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تستدعي الدراسة لما له من دور في التأثير على أداء المورد البشري لوظيفته.

ب- الأهمية العملية: من كلية الاقتصاد باعتبارها من أحد أهم وأعرق كليات جامعة بنغازي، ودورها الرائد والتاريخي في تعليم العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية في قطاع التعليم العالي في ليبيا، وكذلك من خلال النتائج التي ستتوصل إليها هذه الدراسة، والتي تستفيد منها إدارة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

أ- التعرف على مستوى الرضا الوظيفي لدي المُوظفين تجاه (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل) في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

ب- التعرف على مستوى الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

ج- التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ارتباطية بين أبعاد الرضا الوظيفي والاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

د- التعرف على ما إذا كان هناك تأثير لأبعاد الرضا الوظيفي على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

هـ- تقديم مجموعة من التوصيات في ظل النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة.

6- فرضيات الدراسة:

تم صياغة فرضيات للدراسة وهي:

أ – الفرضية الأولى:

- الفرضية الصفرية الأولى H_{01}: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الرضا الوظيفي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل) والاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

- **الفرضية البديلة الأولى H_{a1}:** توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الرضا الوظيفي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والاشراف، الرضا عن علاقات العمل) والاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

ب – الفرضية الثانية:

- **الفرضية الصفرية الثانية H_{02}:** لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرضا الوظيفي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والاشراف، الرضا عن علاقات العمل) على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

- **الفرضية البديلة الثانية H_{a2}:** يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرضا الوظيفي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والاشراف، الرضا عن علاقات العمل) على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

7- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة والذي عرفه (المشهداني، 2019: 138) بأنه «البحث المُتعمق لحالة فرد ما أو جماعة ما، أو مؤسسة ما أو مجتمع ما عن طريق جمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة، وخبراتها الماضية، وعلاقاتها بالبيئة باستخدام أدوات معينة، بغية معرفة العوامل المؤثرة في الحالة، وإدراك العلاقات بينها».

أ- مصادر جمع البيانات:

المصادر الثانوية: وتمثلت في كل ما نشر في الأدب الإداري المتعلق بمفهوم الرضا الوظيفي والاستغراق الوظيفي من كتب، ودوريات، ورسائل ماجستير، وأطروحات دكتوراه، العربية والأجنبية منها، وشبكة المعلومات (الإنترنت).

المصادر الأولية: وتمثلت في تصميم أداة للدراسة وهي الاستبانة بالاستعانة بالدراسات السابقة العربية والأجنبية منها وهي الأداة الرئيسة لجمع البيانات.

ب- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع هذه الدراسة من جميع مُوظفي كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي والبالغ عددهم (84) * مُوظفاً، ومن مُختلف الوظائف الإدارية والتشغيلية، والجدول (1) يوضح إجمالي أفراد مجتمع الدراسة.

جدول (1): إجمالي أفراد مجتمع الدراسة

ت	الوحدات الإدارية والتشغيلية	عدد المُوظفين
1	مُنسقو الأقسام العلمية	19
2	الشؤون الإدارية والمالية	9
3	مكتب عميد الكلية	2
4	مكتب وكيل الكلية	1
5	شؤون أعضاء هيئة التدريس	3
6	التسجيل والقبول	3
7	الدراسة والامتحانات	8
8	إدارة الدراسات العُليا	9
9	مكتب الخريجين	4
10	مكتبة الكلية	8
11	وحدة الخدمات	10
12	مجلة الكلية	2
13	وحدة الجودة وتقييم الأداء	1
14	الشؤون الاجتماعية	1
15	مكتب دعم وتمكين المرأة	1
16	الوسائل التعليمية والخطة الاستراتيجية	1
17	الشؤون القانونية	1
18	وحدة خدمة المجتمع	1
	الإجمـــــالي	84 مُوظف

*المصدر: مُقابلة مع مدير الشؤون الإدارية والمالية – كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي 2024م.

ج- حدود الدراسة:

ج- حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: أُجريت هذه الدراسة على كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي بمدينة بنغازي.

- الحدود الزمانية: أُجريت هذه الدراسة في الفترة من شهر يوليو 4202م إلى شهر أكتوبر 4202م.

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة مستوي الرضا الوظيفي، وكذلك مستوي الاستغراق الوظيفي، وتحديد العلاقة بينهما.

- الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على مُوظفي كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

د- متغيرات الدراسة:

الشكل رقم (1) *

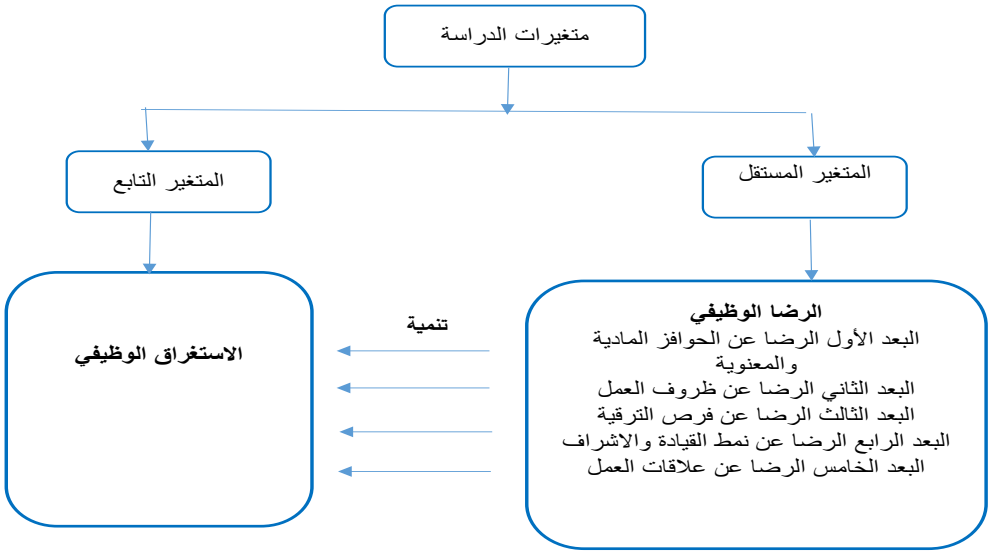

* **المصدر: من** تصميم الباحث بالاستناد إلى الدراسات السابقة.

8- مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

- **الرضا الوظيفي:** وعرفته (البارودي، 2014: 12) بأنه «نتيجة تفاعل الفرد مع وظيفته وهو انعكاس لمدى الإشباع الذي يستمده من العمل، وانتمائه وتفاعله مع جماعة عمله ومع بيئة عمله الداخلية والخارجية، وهو مجموع المشاعر الوظيفية والحالة النفسية التي يشعر بها الفرد نحو عمله».

- ويُعرِّف الباحث **الرضا الوظيفي** إجرائياً بأنه شعور المُوظف بالارتياح المادي والنفسي والسعادة في عمله بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

- **الاستغراق الوظيفي:** وعرفه (الأحمدي، 2021: 184) بأنه «الدرجة التي يندمج فيها الفرد مع الوظيفة، حيث تكون ذات بُعد محوري في حياته وتقديره لذاته، متأثراً بمقدار ما يُدركه من مستوي أدائه».

- ويُعرِّف الباحث **الاستغراق الوظيفي** إجرائياً بأنه مقدار ارتباط المُوظف إيجابياً مع وظيفته وشعوره بالفخر اتجاهها، والمُشاركة بفاعلية في أدائها بصورة تحقق إشباع حاجاته في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

- **كلية الاقتصاد:** هي إحدى كليات جامعة بنغازي تأسست عام 1957م، وتتكون من سبعة أقسام علمية، ولها ستة فروع في مناطق مُختلفة من ليبيا. (https:// www.uob.edu.ly).

- **مُوظفي كلية الاقتصاد:** وهم الكادر الوظيفي في جميع الوظائف الإدارية والتشغيلية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

9- الإطار النظري للدراسة:

9-1 مفهوم الرضا الوظيفي:

تناول بعض الباحثين والمُفكرين مفهوم الرضا الوظيفي نذكر منهم:

فقد عرفه (عامر والمصري، 2014: 31) بأنه «درجة شعور الفرد بمدي إشباع الحاجات التي يرغب في إشباعها من وظيفته علي مستوي الطموح، وكذلك رضا المُوظف عن الحياة والإنتاجية»، وكذلك عرفه (عبد اللطيف، 2015: 10) بأنه «شعور داخلي يحس به الفرد اتجاه ما يقوم من عمل وذلك لإشباع احتياجاته ورغباته وتوقعاته في بيئة عمله»، وأيضاً عرفه (قريشي و السبتي، 2015: 62) بأنه «مجموع المشاعر الوجدانية التي يشعر بها الفرد اتجاه العمل

الذي يشغله حالياً وهذه المشاعر قد تكون سلبية أو ايجابية، وهي تعبر عن مدي الإشباع الذي يتوقع الفرد أن يُحققه من عمله»، وأيضـــاً عرفـه (عباس، 2018: 43) بأنه «مُحصلة للاتجاهات الإيجابية المُختلفة التي يحملها العامل نحو عمله، واتجاه العوامل الأخرى ذات العلاقة بهذا العمل، والحياة بشكلٍ عام»، وكذلك عرفه (محمد، 2018: 13) بأنه «شعور المُوظف بالسعادة والارتياح أثناء أدائه لعمله، نتيجة التوافق بين ما يقدم وما يحصل عليه فعلاً من عمله»، وكـــذلك عـــرفـه (منيف، 2018: 58) بأنه «مدي قبول وقناعة العاملين بالعوامل الوظيفية المحيطة ببيئة العمل ومدي إشباع حاجاتهم من العمل الذي يشغلونه»، وأيضاً عرفه (حياة، 2021: 473) بأنه «ظاهرة مُعقدة ناتجة عن تقييم المُوظف لمنصبه كأداة لإشباع حاجاته بمُختلف أنواعها»، وكـذلك عرفه (أحمد، 2024: 41) بأنه «درجة الإشباع التي تتحقق للإنسان من خلال عمله، حيث يجد فيه منفذاً مناسباً لقدراته وميوله وطموحاته، وهذه تتحقق من مجموعة المكافآت المالية، والمنافع الاجتماعية، والعوائد المعنوية التي يجنيها من عمله».

9-1-1 أهمية الرضا الوظيفي:

تذكر (البارودي، 2015: 39) أهمية الرضا الوظيفي بالنسبة للمُوظف كون الرضا الوظيفي يعتبر أهم عوامل نجاح المُوظف في العمل، حيث يعتبر هو الدافع الأساسي وراء حب العمل والأداء الجيد وأيضاً رغبة المُوظف في الابتكار والتطوير، أي أن المُوظف إذا شعر بأن وظيفته تقدم له فرصاً عظيمة ومُثيرة للتحفيز زاد رضاه عن العمل ولن يتخلى عن هذه الوظيفة بسهولة.

وأيضاً يذكر (الحوتي، 2018: 19) بأن للرضا الوظيفي أهمية لكلاً من:

أ- أهمية الرضا الوظيفي للمؤسسة: حيث ينعكس ارتفاع شعور المُوظفين بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المؤسسة في صورة ما يلي:

1- ارتفاع مستوي الفاعلية فالرضا الوظيفي يجعل المُوظفين أكثر تركيزاً على عملهم.

2- ارتفاع في الإنتاجية فالرضا الوظيفي يخلق الرغبة للمُوظفين في الإنجاز وتحسين الأداء.

3- تخفيض تكاليف الإنتاج فالرضا الوظيفي يُسهم بشكلٍ كبير في تخفيض معدلات الغياب عن العمل والإضرابات والشكاوى.

4- ارتفاع مستوي الولاء للمؤسسة فكلما شعر المُوظف بأن وظيفته أشبعت حاجاته المادية وغير المادية يزيد تعلقه بمؤسسته.

ب- أهمية الرضا الوظيفي للمجتمع: حيث ينعكس ارتفاع شعور المُوظفين بالرضا الوظيفي بالإيجاب على المجتمع في صورة ما يلي:

1-ارتفاع معدلات الإنتاج وتحقيق الفاعلية الاقتصادية.

2- ارتفاع معدلات النمو والتطور للمجتمع.

9-1-2 خصائص الرضا الوظيفي:

يحدد (الزعيبر، 2017: 182) خصائص الرضا الوظيفي في الآتي:

أ- الرضا الوظيفي هو شعور ذاتي، يمكن أن يكون رضا لشخصٍ قد يكون عدم رضا لشخصٍ آخر.

ب- الرضا الوظيفي يتحقق عندما تتطابق العوائد الحقيقية المُتحصل عليها المُوظف والمُتوقعة من طرفه.

ج- الرضا الوظيفي هو حالة من القبول والقناعة للوظيفة التي يشغلها المُوظف وهدفه إشباع حاجاته وتنبؤاته في بيئة عمله.

9-1-3 أبعاد الرضا الوظيفي:

تحدد (صفاء، 2024: 11-10) أبعاد الرضا الوظيفي في الآتي:

أ- الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية: وتتمثل في زيادة الأجور والمرتبات والمكافآت المالية، وخدمات التأمين الصحي، والمُشاركة في الأرباح، والتكريم والتقدير، والترقية، وخدمات المواصلات والإعاشة... إلخ، والتي يسعي المُوظف للحصول عليها والاهتمام بها وزيادتها من قبل المنظمة، فكلما زادت زاد رضا المُوظف.

ب- الرضا عن ظروف العمل: وهو مُحتوي العمل وما يضمنه من مسؤولية وواجبات وصلاحية ودرجة التنوع في المهام، وكذلك الظروف التي يُؤدي فيها المُوظف عمله وجودة حياة العمل داخل المنظمة، فالمُوظف يشعر بالرضا عندما تكون هذه الظروف

جيدة ومُستقرة.

ج- الرضا عن فرص الترقية: وهي فرص النمو والترقية، فالمنظمة التي تتيح للأفراد فرصة الترقية وفقاً للكفاءة والجدارة تُساهم في تحقيق الرضا الوظيفي، إذ أن إشباع الحاجات العُليا والتطور والنمو ذو أهمية لدي الأفراد ذوي الحاجات العُليا.

د- الرضا عن نمط القيادة والاشراف: حيث توجد علاقة بين نمط القيادة ورضا العاملين، فالنمط القيادي الديمقراطي يُؤدي إلى تنمية المشاعر الايجابية نحو العمل والمنظمة لدي الأفراد العاملين حيث يشعرون بأنهم مركز اهتمام القائد، والعكس يكون في ظل القيادة البيروقراطية إذ أن هذا الأسلوب في القيادة يُؤدي إلى تبلد المشاعر وعدم الرضا.

هـ- الرضا عن علاقات العمل: وهو مدي رضا المُوظف عن العلاقات التي تربطه بزملاء العمل ورئيسه، فكلما كانت العلاقات ودية وطيبة وتسودها روح المحبة والاحترام والتعاون والمُشاركة والعمل ضمن فريق واحد كلما زاد رضا المُوظف عن العمل.

9-1-4 العوامل المُؤثرة على الرضا الوظيفي:

يذكر (محمود، 2018: 16) بعض العوامل المُؤثرة على الرضا الوظيفي منها ما يلي:

أ- قيم وأهداف المنظمة:

وهي كلما شعر المُوظف بأنه يعمل من أجل أهداف ذات قيمة أو نفع بالنسبة للمجتمع كان لذلك أثر لا يمكن إنكاره على الرضا الوظيفي لأنه يعمل من أجل شيء يستحق الجهد.

ب- التدوير الوظيفي:

وهو تحريك المُوظف باستمرار أو بشكلٍ منتظم من وظيفة لأخري، ويستخدم لغرض التدريب والإثراء الوظيفي حيث يفترض زيادة عدد ونوع المهام التي يقوم بها المُوظف في مجال عمله، لأنها تُؤدي إلى تقليل الروتين وزيادة شعور المُوظفين بأهميتهم وبالتالي يُؤدي إلي زيادة رضاهم عن العمل.

ج- العوامل الذاتية:

وهي العوامل التي تنبثق من شخصية الفرد مثل حاجات الفرد المادية والمعنوية، ومدي اتفاق العمل مع قيم الفرد، والشعور باحترام الذات، وظروف المُوظف ومُستواه الاجتماعي، كما تدخل ضمن هذه العوامل أيضاً عوامل السن والجنس والمستوي التعليمي والذكاء.

9-2 الاستغراق الوظيفي:

تناول بعض الباحثين والمُفكرين مفهوم الاستغراق الوظيفي نذكر منهم:

فقد عرفه (جلاب، 2011: 112) بأنه «الدرجة التي يتطابق فيها الفرد سيكولوجياً مع عمله وينظر إلي مُستوى أدائه المُدرك علي أنه مُهم لبلوغ قيمة النفس»، وكذلك عرفه (Aynickal,2014:17) بأنه «استراتيجية عمل مُصممة لضمان جعل العامل يلتزم لأهداف وقيم المنظمة ويُسهم بنجاحها»، وأيضاً عرفه (صوالح، 2019: 14) بأنه «حالة ذهنية إيجابية مُرتبطة بالعمل والإنجاز والتي تُصنف إلي النشاط، والتفاني في الأداء، والانهماك في الوظيفة»، وأيضاً عرفه (الكوني، 2022: 151) بأنه «مدي اندماج وانتماء المُوظف لوظيفته وتأدية مهامها وواجباتها بفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة»، وكذلك عرفه (محمود وآخرون، 2023: 83) بأنه «شعور العامل بالاندماج والارتباط النفسي والحب مع وظيفته، وانغماسه بالمنظمة دون الشعور بمرور الوقت، وزيادة رغبته في إنجاز المهام بأفضل ما لديه من إبداع».

9-2-1 أهمية الاستغراق الوظيفي:

يحدد (محمد وإبراهيم، 2021: 230) أهمية الاستغراق الوظيفي في الآتي:

أ- مدخل لتحسين جودة حياة العمل في المنظمة.

ب- يُعزز الالتزام التنظيمي لدي الأفراد العاملين ويُخفض معدلات الغياب عن العمل.

ج- مُحرك ودافع لاستثمار جهود الأفراد العاملين لتعزيز الإنتاجية والكفاءة.

د- يُساعد علي تحسين الأداء الوظيفي لصالح المنظمة.

هـ- يُؤدي إلى تكوين روابط قوية بين الفرد وعمله ومع زملائه في العمل.

و- يُطور القدرات العملية والخبرات المُكتسبة للأفراد العاملين.

9-2-2 أبعاد الاستغراق الوظيفي:

صنف (العابدي، 2012: 160) الاستغراق الوظيفي في الأبعاد التالية:

أ.الاستغراق الإدراكي المعرفي:

وهو أن ينغمس الأفراد بشكلٍ كاملٍ في ممارسة عملهم، ويركزوا بشكلٍ مُكثف على المُهمة التي أعطيت لهم.

ب الاستغراق الشعوري:

وهو وجود علاقة قوية بين عواطف، وأفكار، ومشاعر الفرد وبين وظيفته التي يُؤديها، مما يُؤدي إلى مشاعر الحماس والفخر لديه.

ج- الاستغراق الجسدي:

وهو توجيه الطاقات الحسية والقدرات الجسدية والفكرية للمُوظف نحو استكمال مهامه.

9-2-3 العوامل المُؤثرة على الاستغراق الوظيفي:

يذكر (سلامة، 2018: 121) أن العوامل المُؤثرة على الاستغراق الوظيفي هي:

أ- توافر فرص العمل أي أن الفرد بمجرد حصوله على الوظيفة المُناسبة يُؤدي ذلك إلى تحفيزه للاستغراق فيها.

ب- العلامة التجارية وسمعة المنظمة حيث يسعى الكثير من الأفراد الباحثين عن العمل إلى الالتحاق بإحدى هذه المنظمات ذات العلامة التجارية المشهورة، مما يعتبر عاملاً للإبداع وإبراز المواهب في العمل وكذلك زيادة استغراقه في الوظيفة.

ج- الأجور والمرتبات حيث أن حصول المُوظف على كافة حقوقه المادية تجعله مبدعاً ومستغرقاً في وظيفته.

د- العدالة والمساواة حيث يُعتبر تطبيق مبدأ العدالة والمساواة وعدم تمييز أو محاباة بين أفراد العمل الواحد دافعاً لاستغراق المُوظف.

هـ- إدارة الأداء وتعتبر إدارة الموارد البشرية هي المنُوط بها إدارة أداء المُوظفين وتطويره مما يجعل ذلك عنصراً محفزاً للعاملين للاستغراق في عملهم.

10- الجانب العملي للدراسة:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss)، وذلك وفقاً لمنهجية الدراسة المستخدمة وكان الجانب العملي للدراسة كالتالي:

10-1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية المُلائمة لمشكلة الدراسة وأهدافها وهي:

أ- مقاييس الإحصاء الوصفي كالتكرارات والنسب المئوية.

ب- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

ج- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) لقياس صدق وثبات أداة الدراسة.

د- اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار الفرضية الأولى للدراسة وتحديد العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.

هـ- اختبار تحليل (Anova) لاختبار صلاحية نموذج الانحدار.

و- اختبار تحليل الانحدار (Regression) لاختبار الفرضية الثانية للدراسة وتحديد التأثير للمتغيرات المستقلة للدراسة على المتغير التابع.

10-2 أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة كأداة رئيسة للدراسة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة وهي:

(فرح وآخرون، 2019)، (بن العربي، 2019)، (المغربي وآخرون، 2021)، (نوال وسهيلة، 2021)، (النجار وعرب، 2022)، (خليف، 2022)، ((Radwan & Osman, 2022، (صفاء، 2023)، (منصور، 2024)، (Hassan,et.al. 2024) ، وتكونت الاستبانة من قسمين القسم الأول يحتوي على المتغيرات الشخصية والوظيفية، والقسم الثاني يحتوي على محورين المحور الأول للرضا الوظيفي، وتكون من خمسة محاور فرعية وهي أبعاده المتمثلة في الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، والرضا عن ظروف العمل، والرضا عن فرص الترقية، والرضا عن نمط القيادة والاشراف، والرضا عن علاقات العمل، والمحور الثاني للاستغراق الوظيفي، كما تم صياغة جميع عبارات مقياس الدراسة بصورة إيجابية وفق مقياس ليكرت الخماسي الأكثر شيوعاً واستخداماً من قبل الباحثين.

وتم توزيع الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة بالكامل والبالغ عددهم (84) مُوظفاً ومُوظفة من مُوظفي كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وتم استرجاع (72) استبانة بنسبة استرجاع بلغت (86%) وكانت كلها صالحة للتحليل الإحصائي.

أ- صدق وثبات أداة الدراسة:

بعد تصميم الاستبانة تم عرضها على مجموعة من المُحكمين من أعضاء هيئة التدريس من تخصص إدارة الأعمال، والإحصاء، وذلك لاختبار الصدق الظاهري لها، ومُلاءمة العبارات، وأيضاً تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ لقياس مدى صدق وثبات أداة الدراسة وكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (2).

جدول (2): محاور الاستبانة ونتائج ألفا كرونباخ (α)

ت	المحاور	العبارات	مُعامل ألفا كرونباخ (α)
1	الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	من العبارة 1 إلى العبارة 5	0.96
2	الرضا عن ظروف العمل	من العبارة 6 إلى العبارة 10	0.95
3	الرضا عن فرص الترقية	من العبارة 11 إلى العبارة 15	0.90
4	الرضا عن نمط القيادة والاشراف	من العبارة 16 إلى العبارة 19	0.94
5	الرضا عن علاقات العمل	من العبارة 20 إلى العبارة 24	0.93
6	الرضا الوظيفي	من العبارة 1 إلى العبارة 24	0.94
7	الاستغراق الوظيفي	من العبارة 25 إلى العبارة 34	0.97
الإجمالي		34 عبارة	0.94

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس صدق وثبات أداة الدراسة وهي نسب أكبر من (0.60) وهي نسب مقبولة لصدق وثبات أداة الدراسة والاعتماد عليها في القياس.

ب- طول الخلية لمقياس الدراسة ومستوي الرضا:

أُستخدم مقياس ليكرت الخماسي لترميز عبارات الاستبانة، وتم تحديد الحدود الدُنيا والعُليا لمقياس ليكرت الخماسي وحساب المدى (5-1=4) وتقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80)، وأُضيفت إليها واحد صحيح باعتبارها أقل قيمة في المقياس (العمر، 2004: 322)، وبالتالي أصبح طول الخلية كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3): طول الخلية لمقياس الدراسة ومستوي الرضا

طول الخلية	من 1 إلى أقل من 1.80	من 1.80 إلى أقل من 2.60	من 2.60 إلى أقل من 3.40	من 3.40 إلى أقل من 4.20	من 4.20 إلى 5
مقياس الدراسة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
مستوي الرضا	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

3-10 تحليل خصائص أفراد مجتمع الدراسة:

شملت المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة المتغيرات التالية (النوع، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخدمة)، والجدول (4) يوضح خصائص أفراد مجتمع الدراسة.

جدول (4): خصائص أفراد مجتمع الدراسة

الخصائص العامة (المتغيرات الشخصية والوظيفية)		التكرار	النسبة
النوع	ذكر	46	63.9%
	أنثى	26	36.1%
الإجمالي		72	100%
الفئة العمرية	من 20 سنة إلى أقل من 30 سنة	3	4.2%
	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	24	33.3%
	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	23	31.9%
	من 50 سنة إلى أقل من 60 سنة	20	27.8%
	من 60 سنة فما فوق	2	2.8%
الإجمالي		72	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	18	25%
	دبلوم عالي	7	9.7%
	ليسانس	10	13.9%
	بكالوريوس	25	34.7%
	ماجستير	12	16.7%
الإجمالي		72	100%
المسمى الوظيفي	مُنسقو الأقسام العلمية	15	21%
	الشؤون الإدارية والمالية	7	9.7%
	مكتب عميد الكلية	2	2.8%
	مكتب وكيل الكلية	1	1.4%
	شؤون أعضاء هيئة التدريس	3	4.1%
	التسجيل والقبول	3	4.1%
	الدراسة والامتحانات	6	8.3%
	إدارة الدراسات العُليا	7	9.7%

	مكتب الخريجين	4	5.5%
	مكتبة الكلية	6	8.3%
	وحدة الخدمات	10	13.9%
	مجلة الكلية	2	2.8%
	وحدة الجودة وتقييم الأداء	1	1.4%
	الشؤون الاجتماعية	1	1.4%
	مكتب دعم وتمكين المرأة	1	1.4%
	الوسائل التعليمية والخطة الاستراتيجية	1	1.4%
	الشؤون القانونية	1	1.4%
	وحدة خدمة المجتمع	1	1.4%
الإجمالي		72	100%
سنوات الخدمة	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	2	2.8%
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	8	11.1%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	23	31.9%
	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	15	20.8%
	من 20 سنة إلى أقل من 25 سنة	13	18.1%
	من 25 سنة فما فوق	11	15.3%
الإجمالي		72	100%

يوضح الجدول (4) تنوع خصائص أفراد مجتمع الدراسة فمن حيث النوع كانت نسبة الذكور (63.9%)، وكانت نسبة الإناث (36.1%) وهو ما يعكس أن الوظائف في هذه الكلية ليست حكراً على جنس دون آخر، ومن حيث الفئة العمرية كانت الفئة العمرية من (30 سنة إلى أقل من 40 سنة) أعلى نسبة وهي (33.3%) وهي ما تعكس أنها من فئة الشباب الذي يتمتع بالقدرة والقوة والعطاء لأداء هذه الوظائف، ومن حيث المستوى التعليمي جاء حملة المُؤهل الجامعي البكالوريوس بأعلى نسبة وهي (34.7%)، يليها حملة الليسانس بنسبة بلغت (13.9%) وهو المُؤهل العلمي المطلوب لمثل هذه الوظائف، ومن حيث المسمى الوظيفي جاءت وظيفة مُنسقي الأقسام العلمية بأعلى نسبة وهي (21%) وهي كون أن هذه الوظيفة من أكثر الوظائف في الكلية كثافة من حيث العمل، ومن حيث سنوات الخدمة كانت فئة سنوات الخدمة من (10 سنوات إلى أقل من 20 سنة) أعلى نسبة وهي (31.9%) وهو ما يعكس رصيد التجربة والخبرة في أداء هذه الوظائف، وبشكلٍ عام يوجد تنوع في خصائص أفراد مجتمع الدراسة مما يُؤهلهم للإجابة على أسئلة هذه الدراسة.

4-10 الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة الذي ينص على (ما هو دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي) وتم ذلك من خلال الإجابة على الآتي:

أولاً – الإجابة على السؤال الفرعي الأول والذي ينص على (ما هو مستوى الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي) وتم ذلك من خلال احتساب المحاور(الأبعـاد) التالية وهي:

أ- الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية:

وتم ذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك كماهو موضح بالجدول (5).

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
1	أشعر بأن نظام المرتبات في الكلية عادل.	2.81	0.94	4	متوسط
2	يتناسب المرتب مع ما أبذله من مجهودات في الكلية.	2.82	1.09	3	متوسط
3	يوجد نظام للحوافز المُختلفة في الكلية مثل (المكافآت، والتكريم، والتقدير، والترقية...إلخ).	2.69	0.98	5	متوسط
4	أشعر بأن نظام الحوافز في الكلية يُسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المُوظفين.	3.11	1.19	1	متوسط
5	أشعر بأن نظام الحوافز في الكلية يُحقق طموحاتي.	3.07	1.18	2	متوسط
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	2.90	0.85		متوسط

يوضح الجدول (5) أن مستوي الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوي متوسط وبمتوسط حسابي عام بلغ (2.90) وبانحراف معياري عام بلغ (0.85)، وبالنسبة للعبارات جاءت كلها بمستوي رضا متوسط، فجاءت العبارة رقم (4) وهي (أشعر بأن نظام الحوافز في الكلية يُسهم في تحقيق العدالة والمساواة بين المُوظفين) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (3.11) وبانحراف معياري بلغ (1.19) وبمستوي رضا متوسط، وجاءت العبارة رقم (3) وهي (يوجد نظام للحوافز المُختلفة في الكلية مثل المكافآت، والتكريم، والتقدير، والترقية...إلخ) في الترتيب الخامس والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (2.69) وبانحراف معياري بلغ (0.98) وبمستوي رضا متوسط، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ب- الرضا عن ظروف العمل:

وتم ذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن ظروف العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك كماهو موضح بالجدول (6).

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن ظروف العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
6	تُوفر الكلية كل عناصر الأمن والسلامة المهنية للحد من المخاطر المهنية.	3.82	1.05	2	مرتفع
7	أعمل في الكلية بكل راحة واستقلالية وبدون ضغوطات.	4.00	0.88	1	مرتفع
8	مكان العمل في الكلية يؤثر على أدائي الوظيفي بشكل ايجابي.	3.78	0.98	3	مرتفع
9	الظروف المادية في العمل من (إضاءة، وتهوية، وأثاث مكتبي...إلخ) مُلائمة لأداء العمل.	3.55	1.28	5	مرتفع
10	تُوفر الكلية أنظمة تقنية حديثة تُساعد في أداء العمل وسرعة إنجازه.	3.58	1.27	4	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3.75	0.84		مرتفع

يوضح الجدول (6) أن مستوي الرضا عن ظروف العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوي مرتفع وبمتوسط حسابي عام بلغ (3.75) وبانحراف معياري عام بلغ (0.84)، وبالنسبة للعبارات جاءت كلها بمستوي رضا مرتفع، فجاءت العبارة رقم (7) وهي (أعمل في الكلية بكل راحة واستقلالية وبدون ضغوطات) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلـــغ (4.00) وبانحراف معياري بلغ (0.88) وبمستوي رضا مرتفع، وجاءت العبارة رقم (9) وهي (الظروف المادية في العمل من إضاءة، وتهوية، وأثاث مكتبي... إلخ، مُلائمة لأداء العمل) في الترتيب الخامس والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.55) وبانحراف معياري بلغ (1.28) وبمستوي رضا مرتفع، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ج- الرضا عن فرص الترقية:

وتم ذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن فرص الترقية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك كماهو موضح بالجدول (7).

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن فرص الترقية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
11	تعتمد إدارة الكلية نظام ترقية عادل بين المُوظفين.	3.82	1.11	3	مرتفع
12	تقوم الكلية بتدريبكم وتطويركم لاكتساب المهارات وتحسين أدائكم بهدف ترقيتكم في المستقبل.	3.85	1.10	2	مرتفع
13	تسمح لي وظيفتي بالإبداع والتميز عن البقية في العمل.	4.01	0.96	1	مرتفع
14	تُوفر الكلية فرص التدريب والتطوير بشكلٍ مُستمر.	3.71	1.13	5	مرتفع
15	تتم الترقية في الكلية على أساس مبدأ الجدارة والاستحقاق والكفاءة.	3.75	3.75	4	مرتفع
	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	3.83	0.91		مرتفع

يوضح الجدول (7) أن مستوى الرضا عن فرص الترقية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي عام بلغ (3.83) وبانحراف معياري عام بلغ (0.91)، وبالنسبة للعبارات جاءت كلها بمستوى رضا مرتفع، فجاءت العبارة رقم (13) وهي (تسمح لي وظيفتي بالإبداع والتميز عن البقية في العمل) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.01) وبانحراف معياري بلغ (0.96) وبمستوي رضا مرتفع، وجاءت العبارة رقم (14) وهي (تُوفر الكلية فرص التدريب والتطوير بشكلٍ مُستمر) في الترتيب الخامس والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.71) وبانحراف معياري بلغ (1.13) وبمستوي رضا مرتفع، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

د- الرضا عن نمط القيادة والاشراف:

وتم ذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن نمط القيادة والاشراف في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك كماهو موضح بالجدول (8).

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن نمط القيادة والاشراف في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
16	يُشجعني رئيسي المُباشر على مواجهة تحديات العمل.	4.12	0.99	3	مرتفع
17	تربطني علاقة عمل جيدة مع رئيسي المُباشر.	4.30	0.76	1	مرتفع جداً
18	يأخذ رئيسي المُباشر آرائي وأفكاري عند اتخاذ القرارات.	4.21	0.87	2	مرتفع جداً
19	يستخدم رئيسي المُباشر سلطته القانونية بطريقة عادلة ومنطقية مع المُوظفين.	4.05	1.11	4	مرتفع
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		4.18	0.76		مرتفع

يوضح الجدول (8) أن مستوي الرضا عن نمط القيادة والاشراف في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوي مرتفع وبمتوسط حسابي عام بلغ (4.18) وبانحراف معياري عام بلغ (0.76)، وبالنسبة للعبارات تراوحت بين مستوي رضا مرتفع ومرتفع جداً، فجاءت العبارة رقم (17) وهي (تربطني علاقة عمل جيدة مع رئيسي المُباشر) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.30) وبانحراف معياري بلغ (0.76) وبمستوي رضا مرتفع جداً، وجاءت العبارة رقم (19) وهي (يستخدم رئيسي المُباشر سلطته القانونية بطريقة عادلة ومنطقية مع المُوظفين) في الترتيب الرابع والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (4.05) وبانحراف معياري بلغ (1.11) وبمستوي رضا مرتفع، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

هـ- الرضا عن علاقات العمل:

وتم ذلك باحتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن علاقات العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك كما هو موضح بالجدول (9).

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا عن علاقات العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
20	تربطني علاقات عمل ودية مع المسؤولين في الكلية.	4.23	0.94	4	مرتفع جداً
21	يتم العمل بيني وبين زملائي وفق المُشاركة والتعاون المتبادل.	4.28	0.89	2	مرتفع جداً
22	تعمل الكلية على تشجيع روح الفريق.	4.26	0.96	3	مرتفع جداً
23	أشعر بالرضا عن توزيع المهام بين المُوظفين.	4.22	0.98	5	مرتفع جداً
24	أحاول تجنب الخلافات والمشاكل والمواجهة مع الزملاء في العمل.	4.50	0.89	1	مرتفع جداً
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		4.23	0.72		مرتفع جداً

يوضح الجدول (9) أن مستوي الرضا عن علاقات العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوي مرتفع جداً وبمتوسط حسابي عام بلغ (4.23) وبانحراف معياري عام بلغ (0.72)، وبالنسبة للعبارات جاءت كلها بمستوي رضا مرتفع جداً، فجاءت العبارة رقم (24) وهي (أحاول تجنب الخلافات والمشاكل والمواجهة مع الزملاء في العمل) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.50) وبانحراف معياري بلغ (0.89) وبمستوي رضا مرتفع جداً، وجاءت العبارة رقم (23) وهي (أشعر بالرضا عن توزيع المهام بين المُوظفين) في الترتيب الخامس والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (4.22) وبانحراف معياري بلغ (0.98) وبمستوي رضا مرتفع جداء وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

- **وبالتالي فإن مستوي الرضا الوظيفي** في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي كما هو موضح بالجدول (10).

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

ت	الأبعـــاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الرضا
1	الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	2.90	0.85	5	متوسط
2	الرضا عن ظروف العمل	3.75	0.84	4	مرتفع
3	الرضا عن فرص الترقية	3.83	0.91	3	مرتفع
4	الرضا عن نمط القيادة والاشراف	4.18	0.76	2	مرتفع
5	الرضا عن علاقات العمل	4.23	0.72	1	مرتفع جداً
	الرضـا الوظيـفي	3.78	0.59		مرتفع

يوضح الجدول (10) أن الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي عام بلغ (3.78) وبانحراف معياري عام بلغ (0.59)، وبالنسبة للأبعاد تراوحت بين مستوى رضا متوسط ومرتفع جداً، فجاء البُعد الخامس وهو (الرضا عن علاقات العمل) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.23) وبانحراف معياري بلغ (0.72) وبمستوى رضا مرتفع جداً، وجاء البُعد الأول وهو (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية) في الترتيب الخامس والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (2.90) وبانحراف معياري بلغ (0.85) وبمستوى رضا متوسط، وهذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

ثانياً- الإجابة على السؤال الفرعي الثاني والذي ينص على (ما هو مستوي الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي) كما هو موضح بالجدول (11).

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازلياً ومستوي الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوي الاستغراق
25	أتميز بالدقة أثناء أدائي لعملي.	4.47	0.55	1	مرتفع جداً
26	لدي الاستعداد النفسي للقيام بالأعمال على أتم وجه.	4.21	0.90	6	مرتفع جداً
27	يُساعد المرتب على تعزيز رغبتي للبقاء في العمل.	3.65	1.11	10	مرتفع
28	أشعر بالولاء والانتماء بفخر للكلية.	4.34	0.79	2	مرتفع جداً
29	أتمتع بالطاقة والنشاط والانفتاح الذهني وأنا في العمل.	4.31	0.62	5	مرتفع جداً
30	أستطيع تطبيق المهارات الجديدة المكتسبة للإبداع في العمل.	4.32	0.69	4	مرتفع جداً
31	أركز كل تفكيري على أداء وظيفتي على أكمل وجه.	4.33	0.75	3	مرتفع جداً
32	يُساعدني مناخ العمل على انجاز مهامي بشكل ايجابي.	3.93	1.13	8	مرتفع
33	تعمل أنظمة التقنية الموجودة في الكلية على دعم أدائي الوظيفي وسرعة إنجازه.	3.89	1.12	9	مرتفع
34	تُساعدني وظيفتي على إنتاج أفكار جديدة وعلى تنمية وتطوير مهاراتي وقدراتي الذاتية.	4.02	0.90	7	مرتفع
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام		4.15	0.90		مرتفع

يوضح الجدول (11) أن الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع وبمتوسط حسابي عام بلغ (4.15) وبانحراف معياري عام بلغ (0.90)، وبالنسبة للعبارات تراوحت بين مستوى استغراق مرتفع ومرتفع جداً، فجاءت العبارة رقم (25) وهي (أتميز بالدقة أثناء أدائي لعملي) في الترتيب الأول وبمتوسط حسابي بلغ (4.47) وبانحراف معياري بلغ (0.55) وبمستوى استغراق مرتفع جداً، وجاءت العبارة رقم (27) وهي (يُساعد المرتب على تعزيز رغبتي للبقاء في العمل) في الترتيب العاشر والأخير وبمتوسط حسابي بلغ (3.65) وبانحراف معياري بلغ (1.11) وبمستوى استغراق مرتفع، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

5-10 اختبار فرضيات الدراسة:

أ - اختبار الفرضية الأولى: الجدول (12) يوضح اختبار الفرضية الأولى للدراسة.

جدول (12): نتائج تحليل ارتباط بيرسون لاختبار العلاقة الارتباطية بين الرضا الوظيفي (الرضا عن الحو افز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل) والاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

		الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	الرضا عن ظروف العمل	الرضا عن فرص الترقية	الرضا عن نمط القيادة والاشراف	الرضا عن علاقات العمل	الاستغراق الوظيفي
الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	1 72	0.466** 0.000 72	0.555** 0.000 72	0.630** 0.000 72	0.523** 0.000 72	0.628** 0.000 72
الرضا عن ظروف العمل	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	0.466** 0.000 72	1 72	0.677** 0.000 72	0.389** 0.000 72	0.580** 0.000 72	0.494** 0.000 72
الرضا عن فرص الترقية	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	0.555** 0.000 72	0.677** 0.000 72	1 72	0.426** 0.000 72	0.759** 0.000 72	0.573** 0.000 72
الرضا عن نمط القيادة والاشراف	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	0.630** 0.000 72	0.389** 0.000 72	0.426** 0.000 72	1 72	0.639** 0.000 72	0.522** 0.000 72
الرضا عن علاقات العمل	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	0.523** 0.000 72	0.580** 0.000 72	0.759** 0.000 72	0.639** 0.000 72	1 72	0.641** 0.000 72
الاستغراق الوظيفي	ارتباط بيرسون الدلالة Sig الكلي N	0.628** 0.000 72	0.494** 0.000 72	0.573** 0.000 72	0.522** 0.000 72	0.641** 0.000 72	1 72

يوضح الجدول (12) نتائج تحليل ارتباط بيرسون التي تُبيّن وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين المتغير المستقل الرضا الوظيفي بأبعاده وهي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، والمتغير التابع (الاستغراق الوظيفي)، حيث بلغت قيم الدلالة الإحصائية (Sig) (0.000)، وهي قيم أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$)، وعليه نستطيع رفض الفرضية الصفرية الأولى H_{01}، وقبول الفرضية البديلة الأولى H_{a1}، والتي مفادُها بأنه: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين الرضا الوظيفي (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل) والاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ب. اختبار الفرضية الثانية: الجدول (13) يوضح اختبار الفرضية الثانية للدراسة.

جدول (13): نتائج تحليل التباين Anova لاختبار صلاحية نموذج الانحدار حول صحة وجود تأثير (للمتغيرات المستقلة) مُجتمعة على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

المتغيرات	مصدر الاختلاف (التباين)	مجموع المربعات Sum of Squares	درجة الحرية Df	متوسط المربعات Mean Square	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)
الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	الانحدار Regression	3.325	1	3.325	20.153	0.000
	البواقي (الخطأ) Residual	14.915	70	0.210	-	-
	الكلي Total	18.240	71	-	-	-
الرضا عن ظروف العمل	الانحدار Regression	4.445	1	4.445	22.557	0.000
	البواقي (الخطأ) Residual	13.795	70	0.197	-	-
	الكلي Total	18.240	71	-	-	-
الرضا عن فرص الترقية	الانحدار Regression	5.991	1	5.991	34.235	0.000
	البواقي (الخطأ) Residual	12.249	70	0.175	-	-
	الكلي Total	18.240	71	-	-	-

الرضا عن نمط القيادة والإشراف	الانحدار Regression	4.965	1	4.965	26.180	0.000
	البواقي (الخطأ) Residual	13.275	70	0.190	-	-
	الكلي Total	18.240	71	-	-	-
الرضا عن علاقات العمل	الانحدار Regression	7.504	1	7.504	48.928	0.000
	البواقي (الخطأ) Residual	10.736	70	0.153	-	-
	الكلي Total	18.240	71	-	-	-

يوضح الجدول (13) أن قيم الدلالة الإحصائية (Sig) البالغة (0.000) هي أقـــل من مستــوى المعنــوية ($\alpha \leq 0.05$)، وبالتالي هناك تأثير للمتغيرات المستقلة (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والاشراف، الرضا عن علاقات العمل) مُجتمعة على المتغير التابع الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وهذا ما يُؤكد ثبوت صلاحية نموذج الانحدار، وفي ضوء ما تقدم فقد أصبح بالإمكان استخدام أسلوب الانحدار لقياس التأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وذلك كما هو موضح في الجدول (14).

جدول (14): نتائج تحليل الانحدار لاختبار التأثير للمتغيرات المستقلة (الرضا عن الحو افز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والاشراف، الرضا عن علاقات العمل) على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (B)	قيمة (T) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig)	المعامل المعياري (Beta)
الحد الثابت (B_0)	-0.090-	-0.126-	0.000	-
الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية	0.320	4.938	0.000	0.512
الرضا عن ظروف العمل	0.294	4.749	0.000	0.494
الرضا عن فرص الترقية	0.316	5.851	0.000	0.573
الرضا عن نمط القيادة والاشراف	0.348	5.117	0.000	0.522
الرضا عن علاقات العمل	0.449	6.995	0.000	0.641
معامل الارتباط (R)	0.891			
معامل التحديد (R^2)	0.787			

يوضح الجدول (14) ثبوت الدلالة الإحصائية لمعاملات الانحدار (B) للمتغيرات المستقلة (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، عليه هناك تأثير قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$) لهذه المتغيرات على المتغير التابع الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وأن ما يُؤيد ذلك قيم الدلالة الإحصائية (Sig) لهذه المتغيرات حيث بلغت (0.000، 0.000، 0.000، 0.000، 0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وكذلك تشير قيمة معامل التحديد (R^2) البالغة (0.787) إلى أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتمثلة بـ (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، تُفسر ما نسبته (78.7%) من التغيرات التي تطرأ على الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، أما النسبة المتبقية والبالغة (21.3%) فإنها تُعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار، كما تشير قيمة معامل الارتباط (R) المحسوبة للمتغيرات المستقلة الداخلة في نموذج الانحدار والمتمثلة بـ (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، والبالغة (0.891) إلى أن زيادة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي لمستوي الرضا الوظيفي بمقدار وحدة انحراف معياري واحد، سيُؤدي إلى زيادة في تنمية الاستغراق الوظيفي بنسبة تبلغ (89.1%).

11- النتائج والتوصيات:

11-1 النتائج:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

أ- أن مستوى الرضا الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي من خلال أبعاده (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، جاء بمستوى مرتفع، وهو ما يُفسر أن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي مُهتمة ببيئة العمل ودعمها بكافة الإمكانيات المادية والمعنوية لرفع جودتها ولتعزيز الرضا الوظيفي للمُوظفين، هذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

ب- أن الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى متوسط، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ج- أن الرضا عن ظروف العمل بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع، وهو يدل على أن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي مُهتمة بتوفير الظروف المادية المُناسبة من تهوية، وأثاث، وتكييف، وإضاءة، وقرطاسية، وأنظمة تقنية، لتهيئة بيئة عمل مُلائمة لأداء المهام والأنشطة على أكمل وجه، هذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

د- أن الرضا عن فرص الترقية في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع، وهو أن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي تعتمد في ترقية المُوظفين على المؤهل العلمي والتدرج الوظيفي حسب الدرجة الوظيفية، ثم على مبدأ الجدارة والإستحقاق والكفاءة، هذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

هـ- أن الرضا عن نمط القيادة والإشراف في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع، وهو أن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي تُعزز روح التعاون بين الرؤساء والمرؤوسين وتتبني نمط القيادة الديمقراطي، هذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

و- أن الرضا عن علاقات العمل في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع جداً، وهو أن كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي تُرسخ مبدأ العمل الجماعي والمُشاركة والتعاون في العمل، هذه النتيجة تختلف مع دراسة (صفاء،2023).

ز- أن مستوي الاستغراق الوظيفي في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي جاء بمستوى مرتفع، وهو ما يُفسر أن المُوظفين في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي يُؤدون أعمالهم بكل أمانة وتفاني ومهنية، هذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ح- وجود علاقة ارتباطية طردية قوية ذات دلالة

إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتغير المستقل الرضا الوظيفي بأبعاده (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، والمتغير التابع (الاستغراق الوظيفي) في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، هذه النتيجة تتفق مع دراسة (صفاء،2023).

ط- وجود تأثير قوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين المتغير المستقل الرضا الوظيفي بأبعاده (الرضا عن الحوافز المادية والمعنوية، الرضا عن ظروف العمل، الرضا عن فرص الترقية، الرضا عن نمط القيادة والإشراف، الرضا عن علاقات العمل)، والمتغير التابع (الاستغراق الوظيفي) في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي.

11-2 التوصيـــات:

يُوصي الباحث بمجموعة من التوصيات وهي:

أ- زيادة الاهتمام بنظام المرتبات والمكافآت المادية والمعنوية ودعمه داخل الكلية.

ب- زيادة دعم بيئة العمل بكل الوسائل والإمكانيات المادية والتقنية لتسهيل العمل أمام المُوظفين.

ج- تعزيز نظام عادل لترقية المُوظفين يقوم على أساس مبدأ الجدارة والاستحقاق والكفاءة.

د- زيادة تبني وترسيخ نمط القيادة الديمقراطي لزيادة توطيد العلاقة بين المُوظفين ورؤسائهم داخل الكلية.

هـ- زيادة تفعيل مناخ العمل الايجابي داخل الكلية وذلك لتقوية وزيادة تنمية العلاقات الإنسانية.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

- الأحمدي، عبد الله بن مشبب (2021). «المناخ التنظيمي في المعاهد التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالخارج وعلاقته بالاستغراق الوظيفي لدي العاملين بها»، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان - مصر،27 (2)، 168-247.

- أحمد، عبد الناصر (2024). «تأثير أدوات العمل وبيئة العمل المادية على درجة الرضا الوظيفي لدي عينة من العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظتي القاهرة والجيزة»، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – جامعة الدول العربية، 44 (1)، 52-35.

- البارودي، منال (2014). **الرضا الوظيفي والارتقاء بالعمل المهني**، الطبعة الأولي، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

- البارودي، منال (2015). **الرضا الوظيفي وفن التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين**، الطبعة الأولي، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

- بن العربي، أم الخير (2019). دور الثقة التنظيمية في تعزيز الاستغراق الوظيفي – دراسة ميدانية على المؤسسات الاستشفائية بولاية ورقلة بالجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر.

- جلاب، إحسان (2011). **إدارة السلوك التنظيمي في مصر في عصر التغيير**، الطبعة الأولي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- الحوتي، خالد (2018). الرضا الوظيفي وعلاقته بفاعلية أداء العمل في الإدارة الحكومية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي - ليبيا.

- حياة، بلعيد (2021). «تخطيط المسار الوظيفي ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي – دراسة حالة مديرية السكن بولاية بشار بالجزائر»، **مجلة المنهل الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة بالخضر بالوادي – الجزائر، 4 (3)، 482-467.

- خليف، أمل عثمان (2022). «تأثير عدم الأمان الوظيفي والصمت التنظيمي على الاستغراق الوظيفي- دراسة تطبيقية على العاملين في مجموعة فاركو للأدوية بمصر»، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس - مصر، 52 (2)، 100-45.

- الزعبير، إبراهيم بن عبد الله (2017). «الرضا الوظيفي لدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة وعلاقته بالاستقرار الوظيفي»، **مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية**، جامعة الباحة- السعودية، (9)، 218-172.

- سطوحي، دعاء محمد (2020). «دور الثقة التنظيمية في تعزيز الاستغراق الوظيفي- دراسة تطبيقية على قطاع الأسمنت في محافظة القاهرة»، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، مركز بحوث الشرق الأوسط- جامعة عين شمس - مصر، 8 (57)، 99- 116.

- سلامة، وجيه محمد (2018). «دور إدارة الموارد البشرية في تنمية سلوكيات الاستغراق الوظيفي لدي العاملين في الفنادق المصرية - دراسة تطبيقية على فنادق الخمس نجوم المصرية»، **مجلة كلية السياحة والفنادق**، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات - مصر، 2 (1)، 115-131.

- سليمان، فيبي نصحي (2019). «أثر الذكاء الأخلاقي للقادة على الاستغراق الوظيفي للعاملين- دراسة ميدانية على هيئة ميناء بورسعيد»، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية -مصر، 34 (3)، 317-359.

- الشميمري، هدي صالح (2022). «جودة حياة العمل وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي والسلوك الإبداعي لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية - دراسة حالة جامعة أم القري»، **المجلة العلمية لكلية التربية**، كلية التربية، جامعة أسيوط – مصر، 38 (4)، 125-168.

- صالح، رشا (2019). «أثر التهكم التنظيمي في الاستغراق الوظيفي في بعض المدارس الحكومية في قضاء الزبير – العراق»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد – العراق، 26 (117)، 109-127.

- صفاء، بوشارب مروة (2023). دور الرضا الوظيفي في تنمية الاستغراق الوظيفي - دراسة حالة مؤسسة نفطال بغرداية - الجزائر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية - الجزائر.

- صوالح، على (2019). الاستغراق الوظيفي لدي عمال ومُوظفي مديرية الخدمات الجامعية بورقلة في ظل بعض المتغيرات الديمغرافية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، قسم علم النفس والعمل والتنظيم وتسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح - الجزائر.

- العابدي، على رزاق (2012). «الرشاقة التنظيمية: مدخل استراتيجي في عملية تعزيز الاستغراق الوظيفي للعاملين – دراسة تجريبية لعينة من شركات القطاع الصناعي في وزارة الصناعة والمعادن بالعراق»، **مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة – العراق، 8 (24)، 147-174.

- عابد، سخاء وآخرون (2021). «واقع ممارسة القيادة الخادمة وأثرها على تحقيق الاستغراق الوظيفي – دراسة ميدانية على إداريات جامعة الملك عبد العزيز»، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية**، المركز القومي للبحوث بغزة – فلسطين، 5 (19)، 80-54.

- عامر، طارق والمصري، إيهاب (2014). **الولاء المؤسسي والرضا الوظيفي والمهني**، الطبعة الأولي، الإسكندرية: منشورات المؤسسة العربية للعلوم والثقافة.

- عباس، وئام (2018). ضغوط العمل وأثرها على الرضا الوظيفي – دراسة حالة شركة أسوار للحراسة الأمنية بالسودان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العُليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- السودان.

- عبد اللطيف، عصام (2015). **الرضا الوظيفي ومهارة إدارة ضغوط العمل**، الطبعة الأولي، القاهرة: نيو لينك للنشر والتدريب.

- العمر، بدران بن عبد الرحمن (2004). **التحليل الإحصائي للبيانات في البحث العلمي باستخدام برنامج SPSS**، الرياض: منشورات معهد الدراسات الصحية.

- فرح، يس وآخرون (2019). «أثر الرشاقة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي في الشركات الزراعية بولاية القضارف – السودان»، **المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث**، المركز القومي للبحوث بغزة – فلسطين، 3 (1)، 91-73.

- قريشي، محمد والسبتي، لطيفة (2015). «أثر التمكين الإداري في تحقيق الرضا الوظيفي لدي

العاملين بجامعة محمد خيضر ببسكرة – الجزائر»، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، عمادة البحث العلمي – الجامعة الأردنية، 11 (1)، 89-59.
- الكوني، حسين وآخرون (2022). «درجة ممارسة القيادة الابتكارية في كلية التربية بجامعة لحج وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس»، **مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية**، مركز جزيرة العرب – اليمن، 2 (12)، 169-146.
- المشهداني، سعد سلمان (2019). **منهجية البحث العلمي**، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- المغربي، عمر وآخرون (2021). «أثر الاستغراق الوظيفي على الإبداع الإداري في شركات السياحة المصرية»، **مجلة كلية السياحة والفنادق**، كلية السياحة والفنادق، جامعة مدينة السادات – مصر، 5 (1)، 123-105.
- محمد، مصطفى (2018). **الرضا الوظيفي وأثره على تطوير الأداء**، الطبعة الأولى، عمان: دار أبن النفيس للنشر والتوزيع.
- محمد، نزار وإبراهيم، لمياء (2021). «استخدام الهندسة النفسية في تعزيز رأس المال البشري بغرض تنمية سلوك الاستغراق الوظيفي في المنظمات الحكومية – مسح ميداني»، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس – مصر، 12 (2)، 258-212.
- محمود، أحمد وآخرون (2023). «أثر المرونة كأحد أبعاد الرشاقة التنظيمية على الاستغراق الوظيفي – دراسة ميدانية على المعاهد العُليا بمحافظة سوهاج»، **مجلة سوهاج لشباب الباحثين**، قطاع الدراسات العُليا، جامعة سوهاج – مصر، 3 (4)، 90-79.
- محمود، إسماعيل (2018). **الرضا الوظيفي**، الطبعة الأولى، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
- مُقابلة مع أ. خالد التمامي، مدير الشؤون الإدارية والمالية بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، يوم الخميس 22/8/2024م، الساعة 10:00 صباحاً.
- منصور، محمود (2024). «دور رأس المال النفسي في تعزيز سلوك الاستغراق الوظيفي – دراسة ميدانية على مُوظفي العقود ببنك مصر»، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس – مصر، 15 (2)، 577-534.
- منيف، لكحل (2018). **تحفيز العاملين وبناء الرضا الوظيفي (مفاهيم ونظريات)**، الطبعة الأولى، الجزائر: دار المُثقف للنشر والتوزيع.
- الموقع الرسمي لكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي: https://www.uob.edu.ly تاريخ الزيارة 20/8/2024م الساعة 12:00 صباحاً.
- النجار، عماد وعرب، مُني (2022). «دور الاستقامة التنظيمية في العلاقة بين الصحة التنظيمية والاستغراق الوظيفي – دراسة تطبيقية على العاملين في مديريات الخدمات في محافظة الدقهلية»، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس - مصر، 13 (2)، 381-345.
- نوال، بوضياف وسهيلة، بوجلال (2021). «جودة الحياة الوظيفية وعلاقتها بالاستغراق الوظيفي لدي المُمرضين العاملين بالمؤسسة الاستشفائية الزهراوي بالمسيلة»، **مجلة الروائز**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة – 1، الجزائر، 5 (1)، 127-115.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

-Aynickal, A. (2014).”Emerging Importance of Employee Engagement in HP”, International Journal for Research in Management, 3 (2), 26-32.

-Dari, D. &. Permani, I. (2018).”The effect of person- job fit to job involvement with intrinsic motivation as intervening variable”, In The 2018 International Conference of Organizational Innovation, kne Social Sciences, 99-109.

-Hassan, N. et.al. (2024).”The effects of job characteriseristics towards job engagement among enforcement of officers at royal Malay-

sia police, Malaysia", Journal of Reseash Administration, 6 (1), 6484-6494.

-Qureshi, H. et.al. (2021)."The good life: exploring the effects job stress, job involvement, job satisfaction, & organizational commitment on the life satisfaction of police officers", International Journal of Police Science and Management, 23 (30), 279-392.

-Radwan, H. &. Elsawy, O. (2022)."Assessing the effectiveness of training and how it affects employee engagement in hotels: The mediating role of person-job fit", Journal of the faculty of Tourism and Hotels-University of Sadat City, 6 (2\2), 161-177.

-Selcuk, D. (2020)."The Role of Self-Efficacy in Job Satisfaction, Organizational Commitment, Motivation and Job Involvement", Eurasian Journal of Educational Research, (85), 205-224.

مراجعة الأدب في مجال العلوم الإدارية والمالية: دليل مقترح للبحاث الجدد

د.سامي سالم الحصادي
أستاذ بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
sami.elhossade@uob.edu.ly

أ.د.علي عوض زاقوب
أستاذ بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
ali.zagoub@uob.edu.ly

الملخص:

تمثل القدرة على كتابة مراجعة أدبية فعالة مهارة أساسية حاسمة للنجاح في الحياة الأكاديمية وربما حتى المهنية، وتتطلب هذه المهارة مجموعة من المهارات المتكاملة التي تتجاوز مجرد القدرة على جمع المعلومات، فالباحث يحتاج إلى القدرة على تحديد موضوع البحث، والبحث عن المصادر المناسبة، وتحليل البيانات بشكل نقدي، وتقديم النتائج بشكل واضح ومنطقي، وغالبًا ما يكون كل ذلك ضمن نطاق زمني محدود، وفي هذا السياق يواجه العديد من البحاث وخاصة الجدد صعوبات كبيرة في إتقان هذه المهارة، التي غالبًا ما تكون بسبب الافتقار إلى التدريب الكافي على هذه المهارات، مما يزيد من صعوبة هذه المهمة، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى سد الفجوة المعرفية لدى البحاث الجدد في مجال العلوم الإدارية والمالية، والعلوم الاجتماعية بشكل عام، وذلك من خلال تقديم دليل شامل بالخطوات والقواعد الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار لتطوير مراجعة أدبية متكاملة، ويتناول هذا الدليل الخطوات الأساسية لتخطيط وتنفيذ وكتابة المراجعة الأدبية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها، والمعايير الأخلاقية التي يجب مراعاتها.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الأدبية، التخطيط لمراجعة الأدب ، البحث في الأدبيات السابقة، تحليل الأدبيات السابقة، كتابة مراجعة الأدب.

Literature Review in Business and Management Sciences: A Suggested Guide for New Researchers

Dr. Sami S. El Hossade
Assistant Prof
Department of Accounting
Faculty of Economic University of Benghazi
sami.elhossade@uob.edu.ly

Porf. Ali Awad Zagoub
Professor
Department of Accounting
Faculty of Economic University of Benghazi
ali.zagoub@uob.edu.ly

Abstract:

The ability to write an effective literature review is a crucial skill for success in academic life, and potentially in professional life as well. This skill requires a combination of integrated abilities that go beyond merely gathering information. A researcher needs to be capable of identifying the

research topic, searching for appropriate sources, critically analyzing data, and presenting the findings clearly and logically, often within a limited timeframe. In this context, many researchers, especially newcomers, face significant challenges in mastering this skill, often due to a lack of adequate training. This deficiency makes the task even more difficult. Therefore, this study aims to bridge the knowledge gap for new researchers in the fields of business and management, and social sciences in general, by providing a comprehensive guide to the fundamental steps and principles that should be considered when developing an integrated literature review. This guide covers the essential steps for planning, conducting, and writing a literature review, while also highlighting common mistakes to avoid and the ethical standards that must be observed.

1.مقدمة:

يفتقر بعض البحاث إلى يومنا هذا إلى فهم ما يعتبر بحثًا علميًا حقيقيًا، فمن المؤسف أن بعضهم يعتقد خطأً أن إجراء دراسة استقصائية بدون مراجعة للأدبيات يعتبر بحثًا، بل إن بعضهم الآخر يعتبر أن كتابة كتاب مطول يمثل بحثًا علميًا (Mee-sala, 2014). البحث العلمي في حقيقته هو عملية منهجية تتطلب اتباع خطوات محددة للوصول إلى معرفة جديدة وحل المشكلات، تبدأ هذه العملية بتحديد مشكلة واضحة، ثم إجراء مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة، وصياغة فرضيات قابلة للاختبار وتصميم منهجية بحثية مناسبة لجمع وتحليل البيانات وصولاً إلى كتابة تقرير بحثي شامل، ومن المهم جدًا أن يكون لدى البحاث فهم صحيح لهذه الخطوات قبل الشروع في أي مشروع بحثي.

تعتبر مراجعة الأدب Literature Review ركيزة أساسية في أي بحث علمي، فهي تساهم بشكل كبير في جميع التخصصات الأكاديمية من خلال توليد المعرفة وتطويرها. فقد ساهمت، بوصفها منهجية بحثية (Snyder,2019)، بشكل كبير في التطور المفاهيمي والمنهجي والموضوعي لمختلف المجالات(Hulland and Houston,2020; Paul and Criado,2020) حيث من الشائع القول بأن جميع الأفكار تستمد من المعرفة الموجودة وأن الأصالة الحقيقية قد تكون نادرة إلى حد ما. وينطبق هذا الاعتقاد على مختلف المجالات، حيث تتطلب معظم الدراسات الأكاديمية إجراء تحليل نقدي شامل للأبحاث السابقة ذات الصلة، مما يساعد على تحديد الفجوات المعرفية وتوجيه البحث نحو مسارات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، توفر مراجعة الأدب الأساس النظري للبحث، وتزود الباحث بالأدوات والإجراءات اللازمة، وتضمن التواصل والتراكم المعرفي مع الأبحاث السابقة (Chigbu et al., 2023).

تستخدم مراجعة الأدب غالبًا كخطوة تمهيدية للدراسات التجريبية، إلا أنها يمكن أيضًا أن تشكل في حد ذاتها إسهاماً علمياً مستقلاً، فمن خلال تجميع وتحليل الأدلة المتاحة حول موضوع معين، يمكن للمراجعة الأدبية أن تقدم نظرة شاملة حول الحالة

الحالية للمعرفة في مجال ما، وتحديد الاتجاهات البحثية المستقبلية، وبالتالي تسهم مراجعة الأدب في بناء جسور بين الدراسات المختلفة، مما يعزز تراكم المعرفة وتطورها، وتوجيه جهود الباحث نحو المجالات التي تتطلب المزيد من البحث والتطوير (Fisch and Block, 2018).

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد مراجعة أدبية متقنة يتطلب مهارات وقدرات عالية، فهي ليست مجرد سرد للدراسات السابقة، بل تتطلب تحليلاً نقدياً عميقاً لتلك الدراسات واستخلاص النتائج بشكل منهجي، وتتطلب هذه العملية فهماً دقيقاً للموضوع البحثي، وإلماماً بالمنهجيات البحثية المختلفة، وقدرة على تقييم جودة الدراسات السابقة، علاوة على ذلك يتطلب تفسير نتائج هذه الدراسات مهارات تحليلية متقدمة للوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة (Fisch and Block, 2018).

إن نجاح أي بحث علمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة المراجعة الأدبية، مما يجعلها محور اهتمام المقيمين والممتحنين الأكاديميين، حيث يركز العديد من المقيمون والممتحنون في بداية تقييمهم الأكاديمي على الجزء الخاص بمراجعة الأدب بدقة وتأني باعتبارها تقدم نظرة عامة حول مبررات البحث، وهذا بدوره يمثل تحديًا كبيرًا للطلاب الأكاديميين والباحثين الناشئين كبحاث جدد سواء عند كتابة الأبحاث العلمية أو لإستكمال الحصول على مؤهلات جامعية مثل درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، وعلى هذا الأساس فالأمر يستلزم الكثير من الحرص والدقة والموضوعية في انجازها، وعلى الرغم من أهمية مراجعة الأدب من الناحية النظرية، لا يزال يعتقد العديد من البحاث الجدد أن مراجعة الأدب هي مجرد إجراء شكلي، بل إن بعضهم قد يعتقد أن مراجعة الأدب تتم بصورة عشوائية، علاوة على ذلك يفتقر العديد من البحاث الجدد إلى المهارات والمعارف اللازمة لإجراء مراجعة أدبية فعالة، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب من بينها: قلة الخبرة في البحث العلمي، وغياب التدريب الكافي حول كيفية إجراء مراجعة أدبية شاملة ومنهجية (Ecarnot et al., 2015).

يشكل ضعف المهارات والمعرفة بمراجعة الأدب تحديًا كبيرًا يواجه العديد من مؤسسات التعليم العالي، إن الإخفاق في اتباع المنهجية الصحيحة في مراجعة الأدب يؤدي إلى إنتاج أبحاث ذات جودة متدنية، ويحد من قدرة الباحثين على الإسهام بشكل فعال في المعرفة العلمية، فغياب المراجعة الأدبية الشاملة والموثوقة يضعف الأساس النظري للأبحاث، ويقلل من قوة الحجج المقدمة، ويؤثر سلبًا على جودة النتائج (Chigbu, et al., 2023).

يعد ضعف المهارات والمعرفة بمراجعة الأدب مصدر قلق كبير في العديد من مؤسسات التعليم العالي حول العالم، حيث يمثل تجاهل الخطوات الصحيحة لمراجعة الأدب من قبل البحاث الجدد نقطة ضعف يمكن أن تؤدي في نهاية الأمر إلى عدم القدرة على توفير بيانات عالية الجودة لتقاريرهم الأكاديمية وأبحاثهم العلمية (Chigbu, et al., 2023)، والجدير بالذكر أن المراجعة الأدبية لا تقتصر على جمع المصادر ذات الصلة، بل تتضمن مجموعة من الخطوات الإجرائية التي يجب على الباحث اتباعها، فقبل الشروع في كتابة المراجعة، يجب على الباحث تحديد موضوع البحث بدقة، وتحديد الكلمات

المفتاحية المناسبة، ووضع خطة واضحة لتنظيم المراجع، كما يجب أن يدرك أن اختيار الدراسات التي سيتم تضمينها في المراجعة ليس أمرًا عشوائيًا، بل يتطلب تطبيق معايير محددة (Ramdhani et al., 2014)، وبالتالي، يجب على البحاث الجدد معرفة بعض الجوانب الإجرائية قبل البدء بكتابة الجزء الخاص بالدراسات السابقة كجزء من أبحاثهم العلمية.

شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بأهمية المراجعة الأدبية ودورها المحوري في البحث العلمي، وقد أسفر هذا الاهتمام عن إنتاج العديد من الدراسات التي تهدف إلى تقديم إرشادات منهجية لإجراء وكتابة المراجعة الأدبية (على سبيل المثال: Baumeister and Leary, 1997; Cooper, 1998; Boote and Beile, 2005; Brereton et al., 2007; Cronin et al., 2008; Denney and Tewksbury, 2013; Ramdhani et al., 2014; Booth et al., 2016; Hart, 2018; Xiao and Watson, 2019). وعلى الرغم من هذا الكم الهائل من الدراسات، فإن معظمها ركز على مجالات معرفية متنوعة، ولم تتعمق بشكل كافٍ في توفير إرشادات محددة لأبحاث العلوم الإدارية والمالية، ومع ذلك كانت هناك محاولات محدودة لوضع خطوات توجيهية أكاديمية خاصة بأبحاث العلوم الإدارية والمالية (على سبيل المثال: Tranfield et al., 2003; Torraco, 2005; Meesala, 2014; Lindsay et al., 2017; Fisch and Block, 2018; Snyder, 2019).

إن ندرة الدراسات التي تتناول بشكل خاص إجراء وكتابة المراجعة الأدبية في مجال العلوم الإدارية والمالية تشكل تحديًا كبيرًا للبحاث الجدد في هذا المجال، فغياب الإرشادات المنهجية المحددة يزيد من صعوبة إعداد مراجعة أدبية متقنة، ويؤثر سلبًا على جودة الأبحاث المنتجة (Snyder, 2019)، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتقديم دليلًا عمليًا يرشد البحاث الجدد في مجال العلوم الإدارية والمالية إلى كيفية إجراء مراجعة أدبية نقدية شاملة، مما يسهم في تعزيز جودة أبحاثهم.

2.هدف الدراسة:

استنادًا إلى ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم دليل مقترح يوضح الخطوات العملية التي يجب اتباعها لمساعدة عمل البحاث الجدد الذين لديهم خبرة محدودة حول مراجعة الأدب وتسهيل إعداد مسودة أولية ذات جودة عالية لأبحاثهم العلمية، وبشكل أكثر تحديدًا يتمثل الغرض من هذه الدراسة البحثية في تقديم لمحة عامة وإرشادات حول إجراء مراجعة أدبية سردية كأسلوب بحثي في مجال العلوم الإدارية والمالية، وتعتمد هذه الدراسة لتحقيق أهدافها على مراجعة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث بهدف تقديم دليل شامل حول كيفية إجراء وكتابة واستعراض الأدبيات السابقة، ومن هذه المنطلق سيتم عرض ومناقشة الجوانب التالية:

ماهية مراجعة الأدب من حيث طبيعة مراجعة الأدب وأغراضها وأنواعها وأهم مصادرها وكيفية عرضها ضمن سياق البحث.

مناقشة الخطوات والقواعد الأساسية التي يجب وضعها في الاعتبار لتطوير مراجعة أدبية جيدة ومفيدة.

مناقشة الأخطاء الشائعة والحلول الممكنة من أجل مراجعة أفضل للأدبيات السابقة بالاضافة إلى مناقشة الأخلاقيات المرتبطة بكتابة المراجعة الأدبية.

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ندرة البحوث والدراسات العربية وحتى الأجنبية التي تناولت هذا الموضوع في مجال العلوم الإدارية والمالية، وتناولها مشكلة من أهم المشاكل التي تواجه البحاث الجدد عند إعداد وإجراء وكتابة مراجعة الأدب حول موضوع أو نظرية أو منهجية معينة، وفي هذا السياق يمكن تلخيص مجموعة من المبررات التي توضح أهمية هذه الدراسة وهي كما يلي:

-تقدم هذه الدراسة سياقًا ودليلاً واضحًا للبحاث الجدد الذين يسعون إلى كتابة مراجعة أدبية جيدة لإثراء أبحاثهم العملية.

-تركز هذه الدراسة على معالجة القضايا العملية التي قد تواجه البحاث الجدد أثناء إجراء مراجعة الأدب في مجال العلوم الإدارية والمالية، والتي تتعلق مثلًا بكيفية اختيار المنهجية البحثية المناسبة للاجابة على السؤال البحثي المستهدف، وتقييم جودة الدراسات والمراجع المستخدمة في البحث، وتحديد الحدود والنطاق المناسب للبحث، وكيفية اختيار واستخراج البيانات المناسبة من الدراسات السابقة، وكيفية تحديد نوع الإمساهمة العلمي.

-تسهم هذا الدراسة في زيادة الوعي لدى البحاث الجدد بأهمية مراجعة الأدب كونها أحد أهم الأجزاء في أي بحث علمي.

4.ماهية مراجعة الأدب:

تعتبر مراجعة الأدبيات بمثابة تحقيق منهجي يستهدف تقييم وتلخيص الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، فهي عملية منهجية تتطلب من الباحث الغوص في عمق الأدبيات المتاحة، وتحليلها بشكل نقدي، وتقييم صحتها وموثوقيتها، وبالتالي، يمكن اعتبار مراجعة الأدب بمثابة تحقيق أدبي يسعى إلى بناء فهم شامل ومتكامل للموضوع قيد الدراسة (Chigbu et al., 2023)، تتناول الأقسام التالية تقديم صورة شاملة عن مراجعة الأدب، وذلك من خلال الإجابة عن سؤال ماهية المراجعة الأدبية، من حيث طبيعتها وأغراضها وأفضل مصادرها وأنواعها وكيفية عرضها.

1.4 طبيعة مراجعة الأدب

يمكن تعريف مراجعة الأدب، وفقًا لـ Fink (2005)، على أنها عملية منهجية وعلمية تهدف إلى تحديد، تقييم، وتوليف الأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع معين، تسعى هذه العملية إلى تقديم صورة شاملة عن المعرفة المتراكمة حول الموضوع، وتحديد الفجوات المعرفية، وبناء الأساس النظري للبحث الجديد (Denney and Tewksbury, 2013; Dan-son and Arshad, 2015) وبالتالي، فإن مراجعة الأدب تمثل بوصلة توجه الباحث نحو مسارات بحثية جديدة، وتسهم في تعزيز جودة البحث العلمي، وفي نفس الوقت تساعد مراجعة الأدب في البحوث العلمية على فهم كيفية تناسب الدراسة قيد البحث مع السياق الحدودي للأدبيات السابقة حول موضوع ما (Oliver, 2012)، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار مراجعة الأدب بمثابة خريطة معرفية حول موضوع

معين (Frank and Hatak, 2014)

تعتبر مراجعة الأدب عملية بحثية منهجية تتضمن مجموعة متكاملة من الخطوات، بدءًا من تحديد وتجميع المصادر ذات الصلة، وصولاً إلى تحليلها وتقييمها بشكل نقدي، وتتميز هذه العملية بطابعها العلمي الدقيق، حيث تتطلب من الباحث اتباع منهجية واضحة واعتماد معايير تقييمية موثوقة، ويهدف هذا النهج إلى ضمان موضوعية المراجعة، وتقديم إسهام علمي أصيل في مجال البحث (Chigbu et al., 2023).

إن إهمال مراجعة الأدب يعد إغفالًا جوهريًا في أي بحث علمي. فالمراجعة الأدبية التي تتم بشكل سطحي أو غير منهجي تشير إلى عدم اهتمام الباحث بالبناء على المعرفة السابقة، وبالتالي تقلل من فرص إسهامة بشكل ملموس في المجال البحثي (Boote and Beile,2005)، علاوة على ذلك، فإن ضعف المراجعة الأدبية قد يعكس وجود قصور في جوانب أخرى من البحث، مثل تصميم البحث وجمع البيانات وتحليلها، وعلى هذا الأساس، يجب أن تكون مراجعة الأدب شاملة ومتعمقة، بحيث تغطي كافة الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، ويتطلب ذلك من الباحث مناقشة وتحليل النظريات والبحوث السابقة التي شكلت الأساس النظري للدراسة، وتحديد تأثيرها في اختيار موضوع البحث ومنهجيته، كما يجب على الباحث أن يعرض بشكل منهجي الأبحاث السابقة ذات الصلة، سواء كانت قديمة أو حديثة، وذلك لتوفير فهم شامل للتطور التاريخي للموضوع، وتحديد أحدث الاتجاهات والأساليب البحثية (Denney and Tewksbury, 2013).

2.4 أهمية مراجعة الأدب

يعد الاطلاع على الأدبيات السابقة أمرًا ضروريًا في كافة المجالات البحثية والدراسات العلمية، حيث يستهل الباحث البحث العلمي، بصرف النظر عن مجال التخصص، بعرض الدراسات السابقة لتحديد وتقييم نطاق البحث، وذلك بهدف تحفيز الغاية من الدراسة وتوجيه الأسئلة البحثية وصياغة الفرضيات، ويشار إلى هذا العرض عمومًا باسم مراجعة الأدبيات أو الإطار النظري أو خلفية البحث (Snyder, 2019)، وتعتبر مراجعة الأدب بمثابة الركيزة الأساسية التي يبنى عليها أي بحث علمي، فهي تشبه بناء منزل حيث لا يمكن إقامة بناء متين دون وضع الأساس الصحيح، وتلعب مراجعة الأدب دورًا حاسمًا في توفير هذا الأساس، وتسهم بشكل أساسي في كافة مراحل البحث العلمي، وذلك من خلال عدة جوانب.

أولًا: تلعب مراجعة الأدب دورًا حاسمًا في توجيه مسار البحث العلمي، فهي تسمح للباحث بالاطلاع على أحدث التطورات في مجال البحث، وتحديد الاتجاهات الناشئة، وتحديد الفرص البحثية الجديدة، وبالتالي فإن مراجعة الأدب لا تقتصر على تقديم خلفية نظرية للبحث، بل تسهم أيضًا في تحفيز التفكير الإبداعي وتوليد أفكار جديدة (Cooper, 1998).

ثانيًا: تساعد مراجعة الأدب في تحديد الفجوات المعرفية وصياغة أسئلة بحثية دقيقة ومحددة. فمن خلال توفير الدعم النظري والمنطقي لهذه الأسئلة، تعزز مراجعة الأدب من قوة وجدوى البحث وتسهم في تطوير فرضيات قابلة للاختبار، وبالتالي فإن مراجعة

الأدب هي الخطوة الأولى والأكثر أهمية في أي بحث علمي (Denney and Tewksbury, 2013).

ثالثًا: من خلال استقصاء الدراسات السابقة، يمكن للباحث تحديد الفجوات المعرفية وتجنب تكرار الأبحاث التي تم إجراؤها بالفعل، وبالتالي فإن مراجعة الأدب تضمن الإسهام في توسيع آفاق المعرفة وحل مشكلة علمية حقيقية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تكرار البحوث لا يعد مشكلة في بعض الأحيان حيث من المرجح أن يحدث كثيرًا في بحوث العلوم الاجتماعية (Ridley, 2008)، وينبغي في مثل هذه الحالات عند مراجعة الأدب البحث عن نقاط الضعف أو استنتاجات متضاربة في الدراسات السابقة (Danson and Arshad, 2015).

رابعًا: تعد مراجعة الأدب مكونًا أساسيًا في تحديد الإطار النظري الذي يوفر الأسس المفاهيمية لفهم ظاهرة ما وإظهار كيفية ارتباط البحث بنظرية ما، وفي هذا السياق لا تقتصر مراجعة الأدب على تقديم خلفية نظرية عن الظاهرة المدروسة فحسب، بل تسهم أيضًا في تحديد المفاهيم والمتغيرات الرئيسة التي سيتم التحقيق فيها، وتوضيح العلاقة بينها (Danson and Arshad, 2015)، علاوة على ذلك يمكن لمراجعة الأدب أن تلعب دورًا حيويًا في تطوير النظريات القائمة أو اقتراح نظريات جديدة، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث العلمي (Campbell et al., 2014;) (Booth et al., 2016)، مع العلم أن تطوير أو استحداث النظريات يعتبر مهمة صعبة وغالبًا ما تحتاج إلى قدر أكبر من التفصيل (Webster and Watson, 2002).

خامسًا: تعد مراجعة الأدب أداة قيمة لتحديد المنهجية الأنسب للبحث. فهي تزود الباحث بمعلومات تفصيلية حول الطرق والأساليب التي استخدمت سابقًا في مجال الدراسة، مما يسهم في تقييم مدى ملاءمة هذه المنهجيات لسياق البحث الحالي، علاوة على ذلك يمكن لمراجعة الأدب أن تكشف عن نقاط القوة والضعف في المنهجيات السابقة، مما يساعد الباحث على تجنب الأخطاء الشائعة واختيار المنهجية التي من شأنها أن تعزز دقة وموثوقية نتائج البحث (Boote and Beile, 2005).

سادسًا: تلعب مراجعة الأدب دورًا محوريًا في تفسير نتائج البحث وتوضيح مكانتها ضمن حقل المعرفة، فهي توفر إطارًا نظريًا لتقييم هذه النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة، مما يسهم في تحديد الإسهامات الأصلية التي يقدمها البحث الحالي(Ridley, 2008).

وبشكل مختصر يمكن القول إن مراجعة الأدب توفر خريطة طريق واضحة للمعرفة القائمة في المجال، مما يساعد الباحث في تحديد الفجوات المعرفية، وصياغة الأسئلة البحثية والفرضيات، وتقييم جودة الدراسات والأبحاث السابقة، فضلًا عن دورها في تطوير الإطار النظري وتقييم النتائج البحثية.

3.4 مصادر مراجعة الأدب

تعتبر مصادر المعلومات حول الدراسات السابقة بمثابة اللبنات الأساسية لبناء مراجعة أدبية متينة، فمن خلال تحديد المصادر المناسبة، يمكن للباحث أن يجمع مجموعة شاملة من الأدلة العلمية التي تدعم حجته وتسهم في بناء إطار نظري متكامل، وتتعدد مصادر المعلومات المتاحة للباحث سواء

في شكل ورقي أو الالكتروني، وتلعب هذه المصادر دورًا حاسمًا في بناء الأساس النظري للبحث وتحديد الفجوات المعرفية، كما هو موضح في الجدول رقم (1)، تتنوع هذه المصادر في طبيعتها ومستوى موثوقيتها (Denney and Tewksbury, 2013)، مما يتطلب من الباحث أن يكون حريصًا في اختيار المصادر التي تناسب طبيعة البحث.

تعتبر الدراسات البحثية المنشورة في المجلات العلمية، سواء كانت تجريبية أو نظرية من أهم المصادر الموثوقة للمعلومات في أي مجال أكاديمي، حيث تخضع هذه الدراسات لعملية تحكيم علمي صارم قبل نشرها مما يضمن جودتها وموضوعيتها (Cronin et al., 2008; Rennison and Hart, 2018)، وتلعب هذه المجلات دورًا حيويًا في مراجعة الأدب، حيث توفر أحدث الأبحاث والدراسات التى تساعد البحاث على تحديد اتجاهات البحث المستقبلية، وتعتبر منشورات المؤتمرات العلمية المحكمة مصدرًا هامًا ومكملًا للدراسات المنشورة في المجلات العلمية، فهي توفر معلومات حديثة ومتخصصة حول أحدث التطورات في مجال البحث، مما يجعلها مصدرًا قيمًا لمراجعة الأدب ومواكبة آخر المستجدات العلمية، وتعتبر أيضًا الكتب الأكاديمية، على الرغم من بطء تحديثها مقارنة بالدراسات العلمية، مرجعًا أساسيًا في مراجعة الأدب فهي تقدم تحليلات عميقة وشاملة للموضوعات البحثية، وتوفر سياقًا تاريخيًا ونظريًا واسعًا ومع ذلك يجب التمييز بين الكتب الأكاديمية والكتب الدراسية، حيث أن الأخيرة قد لا تكون مناسبة للاستخدام كمرجع أساسي في الأبحاث الأكاديمية، إذ قد لا تتمتع بنفس مستوى التدقيق العلمي وبالتالي يجب على الباحث أن يختار المصادر بعناية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة كل مصدر وجودته.

جدول (1): مصادر المعلومات المنشورة لمراجعة الأدب

نوع المصدر	البيان
الدراسات التجريبية المحكمة	تعنى الدراسات البحثية بإجراء دراسات أصيلة حول موضوعات علمية معينة، ويأمل منها أن تقدم إسهامات ذات طابع مبتكر أو تضيف رؤى جديدة إلى الموضوع محل الدراسة. وتعتبر هذه الدراسات من أهم مصادر مراجعة الأدب. وتحتوي هذه الدراسات على تحليلات ودراسات متخصصة في مجال معين.
الدراسات النظرية المحكمة	عادةً ما تنشر في المجلات العلمية، وتستعرض في معظم الحالات أحدث ما توصلت إليه الدراسات والأبحاث في مجال معين، بمعنى أنها تلخص الحالة الحالية للمعرفة حول موضوع معين، بدلًا من الكشف عن استنتاجات جديدة. وتعرف أيضاً باسم دراسات الاستطلاع أو دراسات النظرة العامة.
منشورات المؤتمرات العلمية المحكمة	تعد المؤتمرات العلمية من أهم المنصات لنشر الأبحاث وتبادل المعرفة. حيث تمثل المؤتمرات العلمية حدث علمي يجمع عددًا من الباحثين والأكاديميين لعرض ومناقشة أعمالهم ودراساتهم البحثية المحكمة والمعتمدة من قبل لجنة إعداد المؤتمر. وعادةً ما يتم تجميع الدراسات البحثية المقدمة ونشرها في شكل مجلد أو كتاب.
الكتب المحررة	الكتاب المحرر هو مجموعة من الدراسات أو الفصول التي كتبها مؤلف أو مؤلفون مختلفون حول نفس الموضوع، مع وجود محرر أو عدة محررين لكامل الكتاب. وتعتبر الكتب الأكاديمية من المصادر القيمة لمراجعة الأدب، حيث تقدم معلومات شاملة وعميقة حول الموضوعات المختلفة.
دراسات الملتقيات العلمية	تمثل الدراسات العلمية المقدمة في ورش العمل والندوات أو غيرها من أشكال المنتديات العلمية.
أطروحات الدراسات العليا	الأطروحة الأكاديمية أو الرسالة العلمية المنشورة أو غير منشورة هي الوثيقة التي تمثل الدراسة التي قام بها الباحث وقدمها إلى جهة أكاديمية لدعم ترشيحه للحصول على درجة علمية أو شهادة متخصصة مثل ماجستير أو دكتوراه. هذه الوثيقة تقدم للتناول العلمي وتعبر عن اكتشاف جديد أو تحليل نقدي لموضوع معين.
الكتب الدراسية المنشورة	يحتوي الكتاب التدريسي على محتوى متخصص يغطي موضوع معين، وعادتًا ما تحتوي هذه الكتب على المعلومات والمفاهيم الأساسية تساعد على فهم الموضوعات بشكل أفضل.
المنشورات الحكومية	تعد المنشورات الحكومية مصدراً مهماً لمراجعة الأدب، حيث توفر معلومات موثوقة ومحدثة حول موضوعات متنوعة التي تشمل تقييم البرامج والمشاريع التي تديرها الحكومة، إحصائات وبيانات رسمية حول مختلف المجالات كالاقتصاد والصحة والتعليم، والقوانين واللوائح الحكومية، ونتائج الأبحاث والتحليلات العلمية التي تجريها الحكومة، ومنشورات حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتعليمية والصحية وغيرها.
الصحف والمجلات الاخبارية	يمكن أن تكون الصحف والمجلات مصدرًا مهمًا في البحوث التاريخية أو للحصول على معلومات حول الأحداث الحالية، حيث توفر رؤى حول الأحداث والاتجاهات الحالية أو الماضية. إلا أنه يجب الحذر من مثل هذه المصادر باعتبارها غير موثوقة وقد تكون مكتوبة من منظور متحيز أو تهدف إلى تعزيز أجندة سياسية، فضلًا عن أنها لا تستشهد بمصادرها بنفس الدقة في الدراسات الأكاديمية
منشورات الهيئات المهنية	تتمثل في التقارير والمستندات التي تصدرها الهيئات المهنية لتوجيه وتوعية أعضائها في مجالات محددة، وتشمل هذه المنشورات مجموعة متنوعة من الموضوعات مثل القوانين واللوائح المهنية، والإرشادات والتوجيهات، والبيانات الإحصائية، والرسوم البيانية والخرائط، والأبحاث المتعلقة بالمهنة.
الملصقات العلمية	تعد الملصقات طريقة لعرض نتائج الدراسات العلمية في المؤتمرات من خلال مزيج من النصوص والصور والأشكال والرسومات.

المصدر: Chigbu et al. (2023)

تعتبر التقارير الحكومية، وأوراق العمل، ومواقع الإنترنت الموثوقة، وتقارير الهيئات المهنية ومقالات الصحف مصادر إضافية قيمة لمراجعة الأدب (Denney and Tewksbury, 2013)، ومع ذلك يجب التعامل مع هذه المصادر بحذر وتقييمها بعناية واستخدامها بشكل متحفظ، إذ قد يفسر الاعتماد المفرط عليها إلى نقص المعرفة الكافية بشأن موضوع البحث الراهن لإجراء دراسة معمقة، أو أن مراجعة الأدب قد أجريت بطريقة غير متقنة (خصوصًا إذا كانت هناك مصادر أخرى متوفرة ولم يتم الاستفادة منها). لهذا، من الأساسي إيجاد توازن مناسب والاعتماد أكثر على دراسات المجلات العلمية والكتب الأكاديمية عندما تكون متاحة (Denney and Tewksbury, 2013).

وتعد قواعد البيانات الإلكترونية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها البحاث في الوصول إلى المصادر العلمية المتنوعة، فهي توفر وصولاً سهلاً وسريعًا إلى ملايين الدراسات العلمية، والكتب، والتقارير البحثية، فمن خلال استخدام الكلمات المفتاحية ذات الصلة، يمكن للباحث تحديد المصادر ذات الصلة بالدراسة بفعالية عالية، كما أن تزايد توفر المجلات والدوريات بصيغة رقمية يسهل على الباحث الوصول إلى أحدث الأبحاث حول مجال الدراسة، ومع ذلك تختلف إمكانية الوصول إلى هذه المصادر باختلاف المؤسسات والاشتراكات المتاحة.

4.4 أنواع المراجعة الأدبية

تهدف المراجعة الأدبية بشكل عام إلى تقديم نظرة شاملة عن الأبحاث السابقة، وتحديد الفجوات المعرفية، وبناء الأساس النظري للدراسة، ويمكن تحقيق ذلك بطرق أو نهج مختلفة حيث تعددت الأنواع والأساليب المستخدمة للقيام بمراجعة الأدب، فقد تكون نوعية أو كمية أو ذات نهج مختلط، وتشمل الأنواع الرئيسة لمراجعة الأدب على المراجعة التقليدية أو السردية، المراجعة المنهجية، المراجعة الاستطلاعية، المراجعة السريعة، المراجعة التكاملية، مراجعة المظلة، المراجعة الببليومترية والمراجعة التفسيرية (Danson and Arshad, 2015; Chigbu et al., 2023)، تتنوع أنواع المراجعة الأدبية ولكل منها أهداف ومنهجية خاصة بها، ويعتمد اختيار النوع المناسب من المراجعة بشكل كبير على طبيعة البحث والأسئلة التي يسعى الباحث للإجابة عليها، لذا فإن فهم هذه الأنواع المختلفة يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان نجاح عملية البحث (Boote and Beile, 2005; Hart, 2018; Snyder, 2019; Chigbu et al., 2023)، وفيما يلي سنقوم بتوضيح خصائص كل نوع من أنواع المراجعة الأدبية.

تعتبر المراجعة السرديةNarrative Review ، أو ما يعرف بالمراجعة التقليدية، أقدم أنواع المراجعة الأدبية وهي عبارة عن عرض وصفي وتلخيصي لمجموعة من الدراسات السابقة حول موضوع معين (Cronin et al., 2008).

وتهدف المراجعة السردية إلى تزويد القارئ بأساس نظري متين لفهم الموضوع، وتحديد الفجوات المعرفية، وتطوير أسئلة بحثية جديدة (Danson and Arshad, 2015; Chigbu et al., 2023)، وتواجه المراجعة السردية انتقادات بسبب الطابع الانتقائي لعملية اختيار المصادر، حيث يفتقر هذا النوع إلى عدم وجود معايير واضحة في عملية اختيار المصادر

المستخدمة، مما قد يؤدي إلى تفسيرات أو استنتاجات متحيزة.

على عكس المراجعة السردية التقليدية، تعتمد المراجعة المنهجية Systematic Review على منهجية صارمة وشاملة لتحديد وتقييم جميع الأبحاث ذات الصلة بموضوع معين (Snyder, 2019)، هذا النهج يضمن شمولية النتائج وموضوعيتها، مما يجعلها أكثر موثوقية من المراجعة التقليدية (Danson and Arshad, 2015). وتجد المراجعة المنهجية تطبيقًا واسعًا في مختلف المجالات، ولا سيما المجال الطبي، حيث تستخدم كأداة أساسية لتجميع وتحليل نتائج الأبحاث (Davis et al., 2014)، ومع هذا فقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المحاولات لوضع معايير لها واستخدامها ضمن العلوم الاجتماعية (Tranfield et al., 2003; Davis et al., 2014; Palmatier et al., 2018).

ويندرج تحت المراجعة المنهجية بعض التحليلات الخاصة منها استعراض التحليلات Meta-analysis والتجميع الفوقي Meta-synthesis، حيث يعد استعراض التحليلات تقنية إحصائية تتضمن أخذ النتائج الكمية من دراسات متعددة حول موضوع ما، وتحليلها باستخدام إجراءات إحصائية موحدة، وهذا يساعد على استخلاص النتائج، واكتشاف أنماط وعلاقات بين النتائج. في حين يعد التجميع الفوقي تقنية غير إحصائية تستخدم لدمج وتقييم وتفسير نتائج الدراسات البحثية النوعية المتعددة (Danson and Arshad, 2015).

على عكس المراجعة النظامية التقليدية التي تركز على الإجابة على سؤال بحثي محدد، تهدف المراجعة الاستطلاعيةScoping Review إلى تحديد وروصد وتقييم نطاق المعرفة حول موضوع ما، حيث تميل إلى التركيز على المفاهيم الرئيسة والنظريات والمصادر المتاحة وتحديد والفجوات حول الموضوع المستهدف، وتعد المراجعة الاستطلاعية مفيدة بشكل خاص للمجالات المعقدة أو التي لم يتم مراجعتها بشكل واسع.

في الحالات التي تشكل فيها المدة الزمنية والموارد المالية عائقًا أمام إجراء المراجعة المنهجية، يمكن استخدام ما يعرف بالمراجعة السريعة Rapid Review التي تمثل استقصاء منهجي للأدبيات حول موضوع أو سؤال معين بأقل وقت وجهد مقارنة بالمراجعة المنهجية، حيث تقوم هذه الطريقة علي اتخاذ خطوات عملية من شانها تسهيل وتسريع عملية المراجعة للوصول إلى استنتاجات صحيحة وموثوقة، وبالتالي تعتبر هذه الطريقة شكل من أشكال توليف المعرفة الذي يسرع من عملية إجراء المراجعة المنهجية بطريقة فعالة (Chigbu et al., 2023).

أما بالنسبة لمراجعة الأدب التكاملية Integrative Review فهي تهدف إلى دمج النتائج من دراسات مختلفة ذات الصلة بمشكلة محددة للوصول إلى استنتاجات شاملة وموثوقة (Witell et al., 2016)، ويتيح هذا النوع من المراجعة استخدام جميع الدراسات المتاحة سواءً كانت بحوث نوعية أو كمية وذلك لتشكيل فهم أوسع وشامل حول موضوع ما (Toronto, 2020).

وفيما يتعلق بمراجعة المظلة Umbrella Reviews فهي تشير إلى نوع من مراجعة الأدب التي تقوم على تجميع عدد من المراجعات المنهجية ذات الصلة

بسؤال بحث أو موضوع معين، ومن ثم تحليل وتوليف النتائج من هذه المراجعات بهدف تقديم نظرة عامة على الحالة الحالية لنتائج المراجعات المنهجية، وتحديد التناسق أو التباين بينها، وتسليط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث، وبشكل عام فهي بمثابة مراجعة لمجموعة من المراجعات المنهجية (Moro et al., 2023).

أما بخصوص المراجعة الببليومترية Bib- Review liometrics فهي منهجية تحليلية تستخدم الأساليب الإحصائية لدراسة وتحديد الاتجاهات البحثية وإبراز العلاقات بين الأدبيات المنشورة حول موضوع معين، وذلك من خلال قياس بعض المؤشرات الكمية مثل البحاث، والاقتباسات، والمجلات، وبيئات الدراسة، وسنوات النشر، بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة لاستخلاص الاستنتاجات بهدف تحديد نطاق وعمق البحوث السابقة، وتحديد الفجوات، واقتراح أبحاث جديدة (Chigbu et al., 2023)، وتعد قواعد البيانات مثل Web of Science و Scopus أدوات هامة لإجراء التحليلات الببليومترية على الأدبيات العلمية المتنوعة في العديد من المجالات الأكاديمية.

مراجعة الأدب يمكن أيضًا أن تكون مراجعة تفسيرية Interpretative Review، ويعتمد هذا النوع بشكل أساسي على تفسير ما هو متاح في الأدبيات حول موضوع معين (Chigbu et al., 2023)، وتتضمن هذه العملية تقييم الأدبيات المنشورة، وتصنيفها، ومقارنتها، وتقديم تفسيرات جديدة قد تسهم في زيادة الفهم العام للموضوع المعني.

في ظل الظروف الملائمة، من الممكن أن تكون كافة الأشكال المختلفة لمراجعة الأدب مفيدة للإجابة على سؤال بحثي معين، وغالبًا ما يتم الجمع بين عناصر هذه الأشكال (Snyder, 2019) ومهما كانت الطريقة، فمن المنتظر أن تتسم مراجعة الأدب بالطابع العلمي، سواء في غاياتها أو منهجياتها أو تنظيمها أو نتائجه، ولضمان ذلك يجب الالتزام بأسلوب منظم في العرض، مع التركيز على النقاط الرئيسية للمبررات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث.

في سياق الأساليب المختلفة لمراجعة الأدب التي تم تناولها، يبرز أسلوب المراجعة الأدبية السردية والمراجعة المنهجية كأكثر الأساليب شيوعاً واستخدامًا، وقد شهدت المراجعة النظامية تطبيقًا واسعًا في مجال الأدبيات الطبية (Danson and Arshad, 2015)، بينما تفضل المراجعة السردية في ميادين العلوم الاجتماعية وخصوصًا في مجال العلوم الإدارية والمالية لما لها من دور بارز في الكشف عن الفجوات المعرفية، ونظراً لندرة الدراسات حول كيفية اجراء مراجعة الأدب في مجال بحوث العلوم الإدارية والمالية، فإن التركيز في هذه الدراسة يتجه نحو تقديم دليل لإجراء مراجعة أدبية سردية أكثر من المراجعة المنهجية للأدبيات.

5.4 كيفية عرض مراجعة الأدب ضمن سياق البحث

تتسم مراجعة الأدب بالتنوع في تكوينها، وحجمها، ومدى شمولية المحتوى الذي تتضمنه، ويتأثر عمق التفاصيل ودرجة الشمول عند استعراض مراجعة الأدب بعدة عوامل، أبرزها الهدف من المراجعة والجمهور المستهدف. وتتراوح هذه المراجعة ما بين انتقائية أو شمولية، وقد تكون المراجعة جزءًا من دراسة أو كعمل مستقل، وعمومًا تسفر نتائج

المراجعة الأدبية في المجال العلمي عن ثلاثة أشكال محتملة: إما استعراضها كبحث مستقل، أو كجزء من دراسة علمية، أو كعنصر أساسي من أطروحة أكاديمية (Booth et al., 2016).

تسعى المراجعة الأدبية كعمل علمي مستقل إلى تجميع وتلخيص ومناقشة مجموعة من الأدبيات المتاحة في إطار حواري أو سردي يهدف إلى تعزيز الفهم حول الموضوع المطروح للبحث (Xiao and Watson, 2019)، ويمكن إجراء هذه المراجعة المكتبية للأدبيات أو البيانات المتوفرة باستخدام منهجية نوعية أو كمية أو مزيج من الاثنين معًا (Chigbu et al., 2023)، وتقدم النتائج على شكل تقرير علمي يعرف بالدراسات النظرية، والتي تحتوي على مقدمة ومتن وخاتمة، وعلى هذا الأساس تتخذ مراجعة الأدب في هذه الحالة شكل تقرير يستند إلى استعراض وتقييم المعرفة العلمية حول موضوع ما بشكل يعكس تنوعًا واسعًا من المناقشات العلمية تسهم في نقد أو تعزيز الأفكار حولها (Dangelico and Vocalelli, 2017).

ويمكن أيضًا أن تكون مراجعة الأدب قسماً أو جزءاً من تقرير يقدم نتائج بحثية، مثل الدراسات التجريبية، وفي هذه الحالة لا تمتلك مراجعة الأدب مقدمة وخاتمة مستقلة، بل تدمج ضمن المتن الرئيسي للدراسة أو الورقة البحثية، في هذا السياق تؤدي مراجعة الأدب دورًا محوريًا كجزء متكامل من البحث العلمي، حيث تقوم بتقييم الأعمال العلمية بشكل نقدي وتجميع المعلومات بطريقة تحليلية لتعزيز بناء الاطار النظري، مما يسهم في توجيه البحث وتعميق الفهم للموضوع المدروس (Siddaway, 2019).

كاحتمال أخير لنتيجة مراجعة الأدب، يمكن أن تكون مراجعة الأدب عنصرًا أساسيًا من مشروع بحثي واسع النطاق، كما هو الحال في اطروحات الماجستير والدكتوراه، حيث يفضل أن تكون المراجعة في هذه الحالة شاملة تغطي كافة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وتشمل المصادر التي قد لا تكون متاحة بسهولة، ويتوقع في هذا الإطار أن تتسم المراجعة بالابتكار، وأن تظهر تفكيرًا نقديًا في اختيار المنهجيات المناسبة، مع بروز تطور البحث من خلال هذه العملية (Booth et al., 2016)، كما يطلب أيضًا إبراز المعرفة العميقة بمجال الدراسة، شاملةً المصطلحات الفنية والنظرية والمتغيرات الأساسية والمنهجيات (Randolph, 2009)، وكذلك إبراز البحاث البارزين والمجموعات البحثية الرائدة في مجال الدراسة.

5. خطوات مراجعة الأدب

تشترك أنواع مراجعة الأدب المذكورة في هذه الدارسة في هدف مشترك يتمثل في استقصاء الأدبيات السابقة مما يمكن من تحديد المعلومات المعروفة أو الغير معروفة في مجال معين، وتسليط الضوء على مواضيع الخلاف، والمساعدة في تحديد الأسئلة التي تتطلب بحثًا إضافيًا (Chigbu et al., 2023)، وفي الوقت نفسه تختلف هذه المراجعات في جوانب عدة منها طريقة اختيار الأدبيات، وطرق استخلاص البيانات وتحليلها وتلخيصها (Xiao and Watson, 2019)، ونظرًا لهذه الاختلافات يجدر بنا التذكير بأن محتوى باقي هذه الدراسة يركز أكثر على الخطوات المتضمنة في القيام بمراجعة أدبية سردية.

تعد عملية مراجعة الأدب السردية دورة متكررة وغير خطية، فعادةً ما يعود البحاث بانتظام إلى

الأدبيات السابقة لإعادة النظر في الأفكار وتحسينها، التي قد تتكرر عدة مرات، فقد تنشأ خلالها تحديات غير متوقعة تستدعي تغييرات في سؤال البحث أو في خطوات المراجعة نفسها، فمثلًا يعد التعامل في البداية مع سؤال بحثي واسع النطاق أمرًا شائعًا، وهو ما يستدعي الرجوع إلى الأدبيات السابقة لتحديد السؤال المعني بشكل أكثر دقة، بالإضافة إلى ذلك، قد تظهر دراسات جديدة تستوجب إدراجها ضمن الدراسة القائمة، لذا تعتبر مراجعة الأدب عملية ديناميكية متطورة تتطلب الاهتمام والتحديث المستمر عبر جميع مراحل البحث منذ بدايته وحتى ما بعد انتهائه.

على هذا الأساس، فإن إعادة النظر في موضوع البحث وتعديله إذا لزم الأمر يعتبر تطور طبيعي لعملية المراجعة، ولضمان تحقيق هذا التطور بشكل صحيح فإن من الضروري اتباع خطوات معينة واتخاذ اجراءات محددة، وفي هذا السياق، تعددت الدراسات السابقة التي حاولت تقديم دليل حول الخطوات اللازم اتباعها عند اجراء وكتابة مراجعة الأدب، ومن خلال مراجعة هذه الأدبيات يمكن القول بإن عملية مراجعة الأدب بطريقة فعالة تتضمن ثلاث مراحل أساسية هي: التخطيط للمراجعة، تنفيذ المراجعة، كتابة وتوثيق نتائج المراجعة، حيث تهتم مرحلة التخطيط بتحديد جوانب عدة منها تحديد مبررات المراجعة، صياغة أسئلة البحث، ووضع استراتيجية واضحة لعملية المراجعة. ومن المفترض أن يولى التخطيط لمراجعة الأدب اهتمامًا كبيرًا ربما يفوق الجهد المبذول في التنفيذ نفسه، السبب وراء أهمية التخطيط يكمن في أنه بدون خطة محكمة، قد يواجه تنفيذ المراجعة عقبات تجعل من تفسير النتائج أمرًا صعبًا، يأتي بعد ذلك مرحلة التنفيذ والتي تهتم باختيار الدراسات الأولية واستخلاص البيانات وتقييمها وتحليلها، تكون المرحلة الأخيرة من مراحل مراجعة الأدب من خلال البدء ببناء هيكل المراجعة وكتابة التقرير عن النتائج المستخلصة من المراجعة الأدبية (Xiao and Watson, 2019).

تقترح هذه الدراسة تنفيذ المراحل الثلاثة عبر سلسلة من الخطوات يجب اتباعها لمساعدة عمل البحاث الجدد الذين يمتلكون خبرة قليلة حول مراجعة الادب في إعداد مسودة أولية ذات جودة عالية لدراساتهم العلمية، وفيما يلي لمحة عن الخطوات الجوهرية التي تشكل جزءًا من عملية مراجعة الأدب موضحةً عبر عشرة خطوات (كما هو موضح في الشكل 1): (1) الحصول على الأفكار؛ (2) اختيار موضوع البحث؛ (3) تحديد السؤال البحثي؛ (4) تطوير استراتيجية البحث؛ (5) تحسين السؤال البحثي؛ (6) البحث عن الدراسات السابقة؛ (7) اختيار وتحديد الأدبيات السابقة؛ (8) القراءة الشاملة لمحتوى الأدبيات السابقة؛ (9) تحليل الأدبيات السابقة؛ (10) كتابة نتائج مراجعة الأدب، وقد تم وضع هذا الإطار الموجه استنادًا إلى التجارب العملية للباحثين ومراجعة الأعمال الأدبية السابقة التي تناولت مجموعة متنوعة من المعايير والإرشادات المقترحة حول كيفية اجراء المراجعة الأدبية. (انظر على سبيل المثال: Oliver, 2012; Lindsay, 2017; Fisch and Block, 2018; Xiao and Watson, 2019; Snyder, 2019; Mertens, 2020; Chigbu et al., 2023

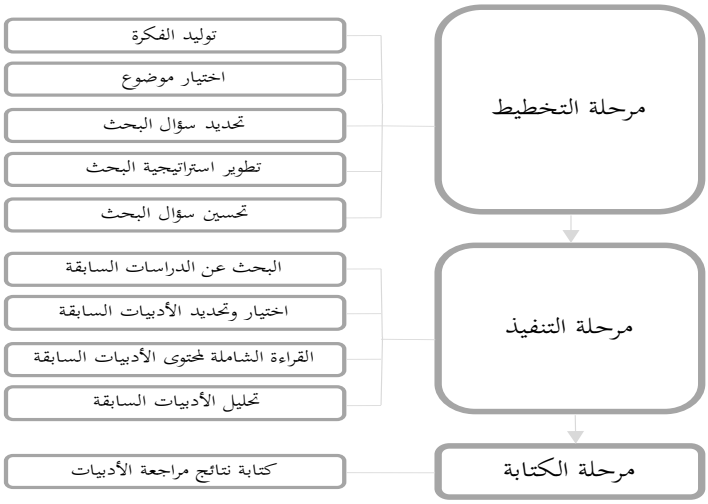

الشكل (1): خطوات مراجعة الأدب

1.5 الحصول على الأفكار:

تعد عملية توليد الأفكار حجر الزاوية في أي بحث علمي، حيث تشكل نقطة الانطلاق لاختيار موضوع البحث (Wil-son, 2010)، غالبًا ما تنبع هذه الأفكار من اهتمامات الباحث الشخصية أو من خلال استكشافه للمجال الأكاديمي، ورغم أن الفكرة المبتكرة مرغوبة، إلا أنها ليست شرطًا أساسيًا لبدء البحث، فالتوسع في أفكار قائمة وتطويرها يمكن أن يؤدي إلى نتائج بحثية ذات قيمة علمية، وتبدأ عملية توليد الأفكار من مستوى عام وتتطور تدريجياً نحو مستوى أكثر تخصصًا.

يعتبر انتقاء الفكرة المناسبة في كثير من الأحيان الخطوة الأكثر تعقيدًا في عملية مراجعة الأدب (Liu, 2017). وتزداد صعوبة هذه المهمة بسبب مشكلتين رئيستين: إما بوجود العديد من الأفكار أو عدم وجود أي فكرة، وبغض النظر عن السياق الذي يجد الباحث نفسه فيه، يجب البدء أولًا بالتأكد من فهم الغاية من البحث، فقد يكون ذلك بدافع تقليد الأبحاث السابقة، أو استكشافها وتفسيرها بشكل جديد، أو حتى نقدها، أو كمحاولة لحل التناقضات في النتائج البحثية للدراسات السابقة، بالإضافة إلى ذلك يجب تحديد الغرض من مشروع البحث بوضوح: فمثلًا هل الغرض من البحث النشر في مجلة علمية أو لإستكمال الحصول على مؤهلات جامعية مثل درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه، ذلك لأن طبيعة فكرة الموضوع المختارة لمهمة دراسية تختلف عن تلك المعدة للتقديم إلى مجلة علمية، حيث تسلط متطلبات الأطروحة العلمية الضوء على العوامل التي تحدد ملائمة الموضوعات البحثية، ومن هذه الاعتبارات مثلا طول البحث المطلوب، والعدد المناسب من المراجع المستخدمة، والفترة الزمنية المتاحة لإنجاز البحث، بالاضافة إلى ذلك قد توجه متطلبات الأطروحة أيضًا نحو التركيز على تخصص معين ضمن مجال معين، فمثلا مجال العلوم الإدارية والمالية يعتبر

حقلًا واسعًا يجمع بين تخصصات متعددة، ويستند إلى موضوعات متنوعة تشمل المحاسبة، التسويق، التمويل، نظم المعلومات، القيادة والاستراتيجية، وغيرها، وبالنظر إلى التخصص الدقيق للدراسة يجب أن يندرج موضوع البحث ضمن أحد هذه التخصصات، فضلًا عن ذلك يضم كل تخصص مجموعة من الفروع الفرعية، فعلى سبيل المثال تغطي المحاسبة تخصصات فرعية متعددة تركز على جوانب مختلفة، مثل المحاسبة الإدارية، و المحاسبة المالية، والمحاسبة الضريبية، والمحاسبة الحكومية، والمحاسبة غير الربحية، بالإضافة إلى المراجعة، وكل فرع يتناول موضوعات وقضايا متباينة.

بعد توضيح وفهم اتجاهات البحث من حيث الغاية والغرض، يصبح بالإمكان الشروع في تقصي عن أفكار متنوعة للمشروع البحثي، تتعدد السبل التي يمكن الاعتماد عليها للمساعدة في توليد أفكار للبحث، منها التشاور والتعاون مع باحثين ومتخصصين في مجال التخصص، مما قد يفضي إلى أفكار مبتكرة، تشكل أيضًا الندوات والمؤتمرات وورش العمل والمنتديات العلمية منصات لتبادل الخبرات واستقاء الأفكار من الغير. احدى الطرق المهمة أيضًا تتمثل في قراءة الكتب الأكاديمية المتنوعة والتقارير والدوريات المهنية والمطبوعات ذات الصلة التي تسهم في الكشف عن مجالات تستحق مزيدًا من البحث، فعادةً ما تقدم الدراسات البحثية توصيات لأبحاث مستقبلية، ويمكن أيضاً الاطلاع على وسائل الإعلام وتقارير الهيئات المهنية حول القضايا الراهنة أن يسلط الضوء على موضوعات بحثية بديلة، كما أن متابعة الاتجاهات والتطورات الجارية والأخبار في قطاع الأعمال قد تثير أفكارًا للبحث، وتعد المناقشات والمبادرات الوطنية أو المحلية الجارية في المجال المهني مصدرًا لاهتمامات بحثية، وتتضمن السبل الأخرى الإلمام بالأوضاع الاجتماعية والملاحظات والتجارب في سوق العمل، وإجراء الاستبيانات والمقابلات مع الموظفين أو الخبراء في قطاع معين، ولا يغفل عن أهمية مواكبة التقدم التكنولوجي والابتكارات التي قد توقد شرارة أفكار بحثية جديدة، إذ غالبًا ما تفتح التكنولوجيات الحديثة آفاقًا جديدة أو تطرح تحديات أمام الشركات، وهي قابلة للدراسة والبحث.

2.5 اختيار الموضوع:

عند الانتقال من مرحلة توليد الأفكار إلى مرحلة اختيار موضوع البحث، يتحول التركيز من العمومية إلى التخصصية، ويشير موضوع البحث إلى الظاهرة أو القضية التي يسعى الباحث لاستكشافها، يعتبر تحديد موضوع بحثي واضح جزءًا لا يتجزأ من تصميم مراجعة الأدب وخطوة حاسمة نحو إجراء مراجعة أدبية فعالة، إذ يسهل عملية البحث عن المعلومات والمصادر اللازمة، اختيار موضوع البحث قد يكون محيرًا لكنها خطوة ضرورية، وقد يتردد الباحث في اختيار موضوع من بين أفكار متعددة، ولكن التقدم بالقراءة والاستكشاف سيساعد بشكل كبير في الاستقرار على موضوع بحثي جيد.

يتصف موضوع البحث الجيد بمجموعة من الخصائص التي ينصح بشدة مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، وتتمثل هذه الخصائص في أن يكون موضوع البحث مثيرًا للاهتمام وذو صلة بالمجال وقابل للإدارة، وأن تكون المصادر حوله متاحة بما يكفي، وأن يمكن تنفيذه بشكل علمي، ويحمل قيمة

علمية (Liu, 2017)، تعتبر الخاصية الأولى من أهم خصائص موضوع البحث الجيد ونقطة انطلاق أساسية نحو البدء في عملية البحث، حيث يعتبر الانخراط في مشروع بحثي عملية معقدة ومستهلكة للوقت، ولذلك يشكل الاهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في استكشافه دافعًا قويًا يضفي متعة على هذه العملية، فالموضوعات التي لا تثير الاهتمام لدى الباحث قد لا تدار بالكفاءة المطلوبة، حتى البحاث ذوي الخبرة في مجال ما يفضل موضوعات تلهمهم للتساؤل والاستقصاء، ولا يقتصرون على الأسئلة العشوائية، اختيار موضوعات البحث على أساس أنها سهلة أو كوسيلة للحصول على مشرف أكاديمي، لا تعتبر دوافع مثالية للاختيار، وبالتالي ينصح بشدة باختيار موضوع يثير الاهتمام لدى الباحث، مما يسهم في تعزيز الدافعية نحو البحث.

من الضروري أيضًا أن يختار الباحث موضوعًا يتماشى مع مجال التخصص، على سبيل المثال يجب أن يكون موضوع البحث في مجال العلوم الإدارية والمالية ضمن ها النطاق، والذي يغطي مجموعة واسعة من المجالات الأساسية مثل التسويق، والتمويل، والمحاسبة، والإدارة ، والموارد البشرية، والتخطيط الاستراتيجي، يمكن أيضًا أن يكون التفكير في المستقبل وتأثير الموضوع على الأهداف الوظيفية والمهنية جزءًا حيويًا من عملية الاختيار، فمثلاً إذا كانت الخطط الوظيفية المستقبلية تشمل العمل في احدى المصارف التجارية، فإن اختيار موضوع في مجال المحاسبة حول المصارف التجارية يدعم تلك الخطط ويعد خيارًا استراتيجيًا موفقًا، ومن الجدير بالذكر أن اختيار موضوع يحمل أهمية كبيرة وذو صلة لا يفيد الباحث فحسب، بل يثري المعرفة أيضًا لدى البحاث الأخرين في نفس المجال، حيث قد يستفاد من البحث كمرجع ويعمق في فهم الموضوع المطروح.

يعد تحديد نطاق الموضوع بشكل يسمح بإدارته جزءًا أساسيًا من مراجعة الأدب، فمراجعة الأدب الأكاديمية تتطلب الالتزام بحدود الكلمات المحددة، وهو أمر حاسم للحفاظ على الوضوح والتركيز، حيث يمكن أن تؤدي المواضيع الشاسعة إلى مراجعة غير مجدية أو سطحية، ويصعب التحكم في البيانات الوفيرة التي تنتج عنها (Cronin et al., 2008)، على سبيل المثال موضوع الافصاح المحاسبي أو حوكمة الشركات قد يكون واسعًا جدًا ليتم تناوله بشكل شامل في مشروع بحثي محدود الوقت، من جهة أخرى قد يؤدي تحديد الموضوع بشكل ضيق للغاية إلى صعوبة العثور على أبحاث سابقة ذات صلة، مما يقلل من فرص الباحث في تقديم نظرة شاملة للموضوع (Denney and Tewksbury, 2013)، لذا ينصح بالبدء بمراجعة الأدب بنهج مرن، مع البدء بمفهوم عام والانتقال تدريجيًا إلى موضوع أكثر تحديدًا يمكن إدارته والتحكم فيه.

تلعب المراجع الأدبية دورًا حاسمًا في إنجاز المهام العلمية والأكاديمية بنجاح، فوجود مجموعة واسعة من المصادر الأدبية بالقدر الكافي يوفر للباحث الوقت والجهد اللازمين للبحث والتحليل، ويضمن له تقديم مراجعة أدبية متكاملة تلبي المعايير المطلوبة، كما أن توافر المراجع يقلل من الضغط الناتج عن المواعيد النهائية المحددة للمهام الأكاديمية، وتجدر الإشارة هنا بأن القصد من القدر الكافي لا يعني وجود العديد

من المراجع حول الموضوع، فتوافر كم هائل من المراجع قد يشير إلى أن الموضوع قد تم بحثه بشكل وافٍ، وبالتالي قد يكون الموضوع قد خضع لدراسة مستفيضة، ومن جهة أخرى قد يواجه البحاث تحديات في إعداد مراجعة أدبية إذا كانت المصادر المتعلقة بموضوع معين نادرة (Wilson, 2010)، وفي مثل هذه الحالات قد يضطر الباحث إلى تغيير موضوع البحث، في المراحل الأولية يعتبر تعديل أو تحديث أو تغيير تركيز الموضوع البحثي أمرًا مقبولًا، لكن بمجرد الشروع في الكتابة يصبح تغيير الموضوع أمرًا صعبًا وقد يؤدي إلى نتائج سلبية، وبالتالي، كلما اتخذ القرار بتغيير الموضوع في وقت متأخر من عملية مراجعة الأدب، زادت صعوبة إنهاء المراجعة في الوقت المحدد، لذا، من الأفضل اختيار موضوع يثير الاهتمام ويضمن توفر بيانات كافية لدعم عملية مراجعة الأدب.

تعتبر قابلية تحقيق موضوع البحث وإمكانية الوصول إلي نتائج ضمن إمكانات الباحث عنصرًا أساسيًا للنجاح الأكاديمي، وتجدر الإشارة هنا أن إمكانية الإنجاز لا تقتصر فقط على القدرات الأكاديمية، فهناك مجموعة عوامل أخرى قد تؤثر على قدرة تنفيذ مراجعة الأدب، تتمثل هذه الامكانات حول مستوى صعوبة موضوع البحث المختار، ويمكن قياس مستوي الصعوبة لموضوع البحث من خلال أربعة معايير أو مؤشرات (Wilson, 2010). المعيار الأول: يمثل في نوعية الدرجة العلمية ومتطلباتها، فالمواضيع البحثية لدرجة الدكتوراه تكون أكثر صعوبة وتعقيداً من الدرجات الأخرى وذلك باعتبار أن المساهمة المعرفية تعد مطلبًا ضروريًا لدرجة الدكتوراه.

المعيار الثاني: يتعلق بتعقيد الموضوع نفسه، والذي يشمل التحديات المحتملة كنتيجة لاختيار موضوع شديد التعقيد، مثل ندرة المعلومات المتاحة، صعوبة الوصول إلى البيانات، تعقيد المفاهيم والأفكار، أو الطبيعة المعاصرة للموضوع.

المعيار الثالث: يختص بندرة المتخصصين التي يمكن الاعتماد عليهم، فقد لا يكون من السهل دائمًا الحصول على مشرف أكاديمي حول الموضوع المختار.

أما المعيار الأخير: فيتمثل في الحدود المالية والزمنية المرتبطة بالبحث، وهنا يجب على الباحث قبل اختيار موضوع البحث التأكد من أن القدرة على تحمل التكاليف والمدة المقدرة لإنجاز البحث تتوافق مع الأهداف الموضوعة للبحث، وعلى هذا الأساس، يجب على البحاث، قبل تحديد موضوع البحث، تقييم المعايير المذكوره أعلاه للتأكد من قدرتهم على تنفيذ وإتمام البحث بنجاح ولتجنب مواجهة أي عقبات لاحقة.

من الأساس أيضًا أن يكون لموضوع البحث قيمة مضافة وأن يسهم في إثراء المجال العلمي، ووفقًا لـ Wrench et.al(2008)، يعد الموضوع ذو قيمة علمية عندما يعمل علي سد أو ملء فجوة بحثية، الفجوة البحثية ببساطة هي المشكلة أو الظاهرة البحثية التي تفتقر إلى المعلومات الكافية حولها، مما يعيق الوصول إلى استنتاجات محددة، الفجوات البحثية متنوعة ومختلفة وترتبط كل منها بسياق معين، وقد حدد Miles (2017) سبعة أنواع رئيسة للفجوات البحثية، النوع الأول يسمى بالفجوة المجتمعية ويعتبر هذا النوع شائعاً في مجال البحث العلمي

ويتعلق بالمجتمع أو المنطقة المحددة التي تمت فيها البحوث والدراسات العلمية، وينطوي هذا النوع من الفجوات إما بالبحث في مجتمعات لم تحظ بتمثيل كافٍ في الأبحاث السابقة أو كنتيجة لم قد يطرأ على المجتمع من تغيرات مع مرور الزمن والتي تعرف أيضاً بالفجوة الزمانية، النوع الثاني من الفجوات يعرف بالفجوة المعرفية التي تظهر إضافة جديدة ومبتكرة لموضوع محدد ضمن المجال العلمي، وتكون الفجوة المعرفية جديدة كليًا أو مكملة لموضوع تم البحث فيه سابقًا، النوع الثالث يسمى الفجوة المعرفية المنهجية وينشأ هذا النوع عندما تكون نتائج االبحوث السابقة مختلفة عن الواقع أو عما كان متوقعًا، النوع الرابع يمثل فجوة تتعلق بمنهجيات البحث العلمي وتأثيرها على نتائج الأبحاث السابقة، ومن خلال هذه الفجوة المنهجية يمكن اقتراح مناهج بحثية جديدة مختلفة عن تلك المستخدمة في البحوث والدراسات العلمية السابقة، النوع الخامس يسمى بالفجوة التجريبية وهي التي تجري سواء للتحقق من نتائج البحوث السابقة تجريبيًا أو لتقييم مقترحات سابقة لم تجرى أي دراسة تجريبية حولها، النوع السادس من الفجوات هي فجوة الأدلة وتعرف أيضًا بفجوة التناقض ويشير هذا النوع إلى الظاهرة التي تفتقر إلى نتائج بحثية قاطعة وموحدة نتيجة لتباين أو تضارب نتائج الأبحاث السابقة، الفجوة الأخيرة هي الفجوة النظرية والتي تشتمل على اختبار نظرية ما في سياق جديد، أو إضافة مفاهيم جديدة لنظرية قائمة، أو تطوير هيكلية جديدة لإطار البحوث والدراسات العلمية السابقة بحيث تكون النظريات جديدة ومبتكرة وتقدم نتائج أخرى ومنطقية.

3.5 تحديد سؤال البحث

بعد خطوة اختيار موضوع البحث تأتي خطوة تحديد نطاق الموضوع لتطوير سؤال بحثي دقيق. ويمثل تحديد السؤال البحثي عقبة كبيرة، ولكنه يشكل جزءًا أساسيًا في إجراءات البحث، ويمكن تعريف السؤال البحثي بأنه استفسار واضح حول مشكلة أو موضوع يمكن التساؤل عنه، وفحصه، وتحليله، مما يؤدي إلى الحصول على معلومات جديدة ذات قيمة (Beitz, 2006)، وعلى هذا الأساس فإن السؤال البحثي هو طريقة للتعبير عن الاهتمام بمشكلة أو ظاهرة معينة ويمثل النواة لكل مكونات البحث المتمثلة في الهدف، والنظرية، ومراجعة الأدب، وتجمع البيانات وتحليلها، والنتائج وغيرها (Bryman, 2007; Bailey, 2018)، التي من المفترض أن تكون جميعها موجهة نحو الإجابة على الأسئلة البحثية، ويعتبر السؤال البحثي مفيدًا جدًا خلال البحث عن الأدبيات السابقة، فهي بمثابة ذاكرة مساعدة تحافظ على تركيز البحث عند اختيار الدراسات المدرجة في المراجعة، حيث يمكن السؤال البحثي في تحديد وتنقيح الأبحاث المتوفرة ويقدم إرشادات حول كيفية إضافة أو حذف المراجع الأدبية.

يعد السؤال البحثي أكثر دقة وتخصصًا من موضوع البحث (Wilson, 2010). فعلى سبيل المثال، قد يتعلق موضوع البحث بنطاق واسع مثل الإفصاح المحاسبي أو التقارير المالية، بينما تؤدي مشكلة البحث إلى صياغة سؤال أكثر تحديدًا، مثل: هل تطبق الشركات المعايير الدولية للإبلاغ المالي؟ ويمثل الانتقال من موضوع عام إلى تحديد مشكلة بحثية خطوة مهمة نحو تحسين البحث وتعميقه، وكما هو

الحال في اختيار الموضوع ينبغي أن تكون أسئلة البحث ذو صلة بالمجال، وقابل للإدارة و التنفيذ، وذو قيمة علمية وقبل كل شيء، أن تثير الاهتمام والفضول، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون السؤال البحثي واضحًا وموجزًا، حيث يفضل تجنب الأسئلة المعقدة أو المبهمة أو تلك التي لا يمكن الإجابة عليها، فالأسئلة البحثية الأمثل هي تلك الأسئلة البسيطة والصريحة التي تسهم في إثراء المعرفة ضمن التخصص المعني (Liu, 2017).

ويعد السؤال البحثي الجيد الأساس الراسخ لأي عملية بحثية، وهو يشكل العمود الفقري للبحث الجيد الذي يعتبر بدوره حيويًا في تقديم رؤى حول مشكلة ما (Bryman, 2007; Alvesson and Sandberg, 2011). بالنسبة للبحاث الجدد، يعد الاستطلاع الأولي لمجال البحث أحد أهم الخطوات المهمة لصياغة وتحديد السؤال البحثي الجيد (Liu, 2017)، ويمكن تأسيس الأسئلة البحثية من خلال الاسترشاد بأسئلة الدراسات السابقة البارزة كمعيار، وتعتبر هذه الخطوة نقطة بداية تسهم في توفير فهمًا قيمًا لتطوير مجموعة من الأسئلة البحثية، بالإضافة إلى أنها ستمكن من تحديد الإضافة التي يمكن أن تقدمها الدراسة موضع التنفيذ للمجال الأدبي(Wil-son, 2010).

تعتبر صياغة الأسئلة البحثية خطوة حاسمة في عمليات البحث الكمية والنوعية على حد سواء، إذ تسهم في تحديد الهدف البحثي والغرض منه بشكل دقيق، ويتوقف تصميم السؤال البحثي المطلوب الإجابة عليه على طبيعة البحث، فالأسئلة البحثية في الدراسات الكمية تتميز بخصائص تختلف عن تلك المستخدمة في الدراسات النوعية. حيث تتسم الأسئلة البحثية الكمية بالتحديد والدقة، وغالبًا ما تصنف هذه الأسئلة ضمن ثلاث فئات رئيسة: وصفية، أو مقارنة، أو ارتباطية (Onwuegbuzie and Leech, 2006)، وتهدف الأسئلة الوصفية الكمية إلى وصف ظاهرة ما، ويتخذ الباحث موقع الشاهد الذي يحاول الإجابة على سؤال: ما الذي حدث أو ما الذي يحدث، الأسئلة المقارنة تقوم بمقارنة مجموعتين أو أكثر، وغالبًا ما تستخدم مصطلحات مثل اختلاف ومقارنة، ويمكن صياغة الأسئلة المقارنة التي تضم مجموعتين بالشكل التالي: «ما الفرق بين» الأسئلة الارتباطية تستكشف العلاقات بين متغيرين أو أكثر وتطرح سؤال مثل: كيف ترتبط هذه المتغيرات أو ما هي علاقة متغير ما بمتغير أخر، وقد تكون أيضاً هذه الأسئلة ذات طبيعة سببية، مثل: «ما هو تأثير» وتستخدم الأسئلة البحثية الكمية الارتباطية عادةً مصطلحات مثل ارتباط وعلاقة واتجاه وتأثير في المقابل تكون الأسئلة البحثية النوعية مفتوحة ومتطورة وغير موجهة، وتسعى للكشف عن ظاهرة أو وصف تجارب ما (Onwuegbuzie and Leech, 2006)، وبالتالي تميل الأسئلة البحثية النوعية إلى الوصف بدلًا من ربط المتغيرات أو مقارنة المجموعات، وتتناول هذه الأسئلة بشكل خاص أسئلة مثل ماذا وكيف.

4.5 تطوير استراتيجية للبحث

بمجرد تحديد السؤال البحثي، يصبح من الضروري وضع خطة تساعد في الوصول إلى المراجع ذات الصلة، في هذه الخطوة، تتخذ مجموعة من الاجراءات البالغة الأهمية التي ستلعب دورًا محوريًا في تحديد مستوى الجودة والدقة للمراجعة النهائية، وتبدأ هذه

الخطوة بتحديد نوعية المعلومات المطلوبة، ويمكن أن تتضمن هذه المعلومات الإطار النظري والمفاهيمي حول موضوع البحث، ونتائج الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والأساليب البحثية الممكنة للاستخدام، أو الآراء العلمية الراهنة، وتتمثل الخطوة اللاحقة في اختيار قاعدة بيانات مناسبة، وتحديد المفاهيم والمصطلحات البحثية الأساسية، وتحديد معايير الادراج والاستبعاد للأدبيات السابقة، وتصميم وسيلة لتوثيق نتائج البحث.

وتعد عمليات البحث عن الأدبيات السابقة في المكتبات التقليدية ممكنة بواسطة الأدوات المكتبية وخبرات أمناء المكتبات، لكن، أصبحت البحوث عبر محركات البحث الالكترونية على الإنترنت الوسيلة الأكثر استخدامًا اليوم (Chigbu, 2023)، وعليه، فإن هذه الدراسة ستركز أكثر على البحث عن الأبحاث والدراسات العلمية القائمة على الإنترنت، تتوفر مجموعة واسعة من قواعد البيانات الإلكترونية للبحث عن الأدبيات ذات الصلة، ومن الضروري هنا اختيار القواعد المناسبة للموضوع، ويعد الباحث العلمي من جوجل Google Scholar من أبرز محركات البحث العلمية، حيث يركز على المصادر العلمية بما في ذلك الكتب والدراسات المحكمة والأطروحات والملخصات وغيرها، وهذا بخلاف جوجل الشائع الذي يشمل كافة المحتويات الويبية المتاحة للعامة ودون النظر إلى مصدر المعلومات (Olson and Allen, 2017).

وعلى الرغم من أن الباحث العلمي من جوجل يسهم في العثور على المصادر الأكثر صلة بموضوع البحث، قد يفضي استخدام قواعد البيانات لدور النشر أو المستودعات العلمية أو التنظيمية إلى نتائج أفضل في حالات عديدة، حيث توفر المستودعات العلمية آليات بحث ممنهجة تسمح للبحاث من استخدام كلمات مفتاحية ومصافي متنوعة لتسهيل الوصول إلى الأدبيات ذات الصلة. ومن بين المستودعات العلمية المعروفة نجد Clarivates (المعروفة أيضًا باسم Web of Science) - Science Direct - Springer — Emer- - Directory of Open Access Journals - Sco- pus. تشمل المستودعات الأخرى التي تعتمد على الناشرين كلاً من: CABI - MDPI - Taylor and Fran- - Wiley - Sage - GeoBase — JSTOR - cis وغيرها الكثير (Pranckute, 2012)، بالإضافة إلى ذلك تعد المستودعات التنظيمية مصادر قيمة للحصول على المنشورات المؤسسية، كتلك التي توفرها منظمات مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والهيئات المهنية الدولية والوطنية، ولكن من المهم معرفة أن عملية البحث في محركات البحث على الإنترنت تختلف عنها في قواعد البيانات التقليدية، وأيضًا كل قاعدة بيانات تعمل بشكل مختلف قليلا عن الأخرى، ولذلك قد يتطلب الأمر بعض من الوقت لتعلم كيفية استخدامها بشكل فعال،عند البحث في قواعد البيانات يوصى بالبدء بكلمات مفتاحية عامة، والتي تتألف من كلمات أو عبارات تستخدم كنقاط دخول تمكن من الوصول إلى مجموعة واسعة من المراجع المنشورة من مقالات وكتب وتقارير ذات الصلة بموضوع البحث (Chigbu, 2023)، وتتراوح الكلمات المفتاحية بين الشمولية والتخصصية والتي تحدد بناءً على أهداف المراجعة والسؤال البحثي، ويمكن هنا تجزئة السؤال البحثي إلى مجالات مفاهيمية

لتحديد الكلمات المفتاحية المناسبة (Xiao and Watson, 2019)، علي سبيل المثال، إذا كان سؤال البحث هو "ما مدى تاثير الافصاح عن الاستدامة على جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية؟" فإن الكلمات المفتاحية في هذه الحالة هيا الافصاح، والاستدامة، والتقارير المالية، والشركات الصناعية.

ولضمان الحصول على نتائج بحثية تتماشى مع السؤال البحثي، من الضروري أيضًا تطوير استراتيجية دقيقة حول معايير الادارج والاستبعاد للدراسات السابقة. من المعايير العامة شائعة الاستخدام التي يمكن النظر فيها مثل سنة النشر، لغة الدراسة، نوع الدراسة، والمجلة الناشرة. يمكن أيضًا أن تستند معايير الإدراج والاستبعاد إلى تصميم البحث ومنهجيته (Xiao and Watson, 2019). على سبيل المثال، يمكن تحديد الدراسات بناءً على المنطقة الجغرافية أو وحدة التحليل، أو نوع البيانات، أو مصادر البيانات، أو المدة الزمنية للدراسة، أو نوع العينة، أو طرق القياس، كل هذه المعايير من الممكن أن تساعد في ضمان أن الدراسات المختارة تقدم إجابات مباشرة وذات صلة بأسئلة البحث، مما يعزز القيمة العلمية للمراجعة الأدبية، من المهم هنا التأكيد بأن عملية تحديد معايير الإدراج والاستبعاد لا تتم بصورة عشوائية، فقد يؤدي الاقتصار مثلًا بشكل عشوائي على مجلات معينة أو سنوات محددة إلى الحصول على عينة غير دقيقة أو متحيزة، مما قد يؤدي إلى تجاهل دراسات ذات صلة بالموضوع، الأمر الذي قد ينتهي بالوصول إلى استنتاجات خاطئة حول مراجعة الأدب، وبالتالي ما لم يتم تقديم أسباب منطقية ومبررة بشكل واضح للأدبيات المدرجة وكيفية اختيارها، فإن هذا سيؤثر وبشكل كبير علي جودة مراجعة الأدب (Tranfield et al., 2003; Snyder, 2019).

فضلا على ما ذكر أعلاه، من الأساسي في البحث العلمي أن يحافظ الباحث على سجل دقيق لعمليات البحث التي يجريها، هذا السجل يعتبر أداة حيوية تمكن من تحسين جودة البحث وكفاءته، وتضمن أن العملية بأكملها تتم بطريقة منهجية ومنظمة، ويساعد هذا السجل على توثيق النتائج من عملية البحث، وتجنب الازدواجية، وتحديد الاستراتيجيات الأكثر فعالية، ومراجعة عملية البحث وتقييمها، وفي هذا الصدد ينصح بإنشاء قاعدة بيانات أو جداول تحتوي على المعلومات حول التاريخ والوقت، والكلمات الرئيسة المستخدمة، ومعايير الإدراج والاستبعاد، وقواعد البيانات المستخدمة، وملخص للمعلومات أو البيانات التي تم العثور عليها، وأي ملاحظات أخري.

5.5 تطوير وتحسين السؤال البحثي

تعتبر هذه المهمة الخطوة الأخيرة في مرحلة التخطيط لمراجعة الأدب، وتقوم هذه الخطوة على إجراء اختبارات تجريبية للمصطلحات الرئيسة ومعايير الإدراج والاستبعاد التي تم تحديدها للتأكد من صلاحيتها قبل البدء بالمراجعة الفعلية (Cronin et al., 2008; Snyder, 2019)، ففي بعض الحالات قد يظهر البحث الأولي باستخدام الكلمات المفتاحية نتائج سريعة لكنها قد تكون غير دقيقة، حيث قد يسفر البحث باستخدام الكلمات المفتاحية في الباحث العلمي من جوجل على العديد من الدراسات التي قد لا تتناول سؤال البحث بشكل

مباشر، مما يستدعي تعديل في الكلمات المفتاحية، ولمعالجة هذه المشكلة يمكن تحديد مرادفات للمصطلحات الرئيسية وتوسيع نطاق البحث باستخدام اختصارات ومصطلحات أخرى ذات صلة بالسؤال البحثي (Xiao and Watson, 2019)، فلو نظرنا إلى المثال السابق، يمكن استخدام القوائم المالية كمرادف لكلمة التقارير المالية، ويمكن أيضًا استخدام الافصاح البيئي والاجتماعي كمرادفات للافصاح عن الاستدامة.

تساعد هذه الخطوة أيضاً في تقييم مدى شمولية أو تخصص سؤال البحث، وتجدر الإشارة هنا أن على البحاث إيجاد التوازن المناسب بين شمولية الكلمات المفتاحية ودقتها، إذ قد تؤدي الكلمات المفتاحية الشاملة إلى جمع نتائج واسعة النطاق تشتمل على عدد كبير من الدراسات السابقة، مما قد يؤثر علي عملية المراجعة من حيث جودتها وامكانية ادراتها، في حين أن الكلمات الأكثر تحديدًا تعزز من صحة البحث ولكنها قد تغفل بعض المعلومات الهامة. ومع كل ذلك، يفضل في الخطوات الأولى للبحث أن تكون الشمولية أهم من الدقة.

يمكن أيضاً أن تكتشف الاختبارات الأولية أن السؤال البحثي قد تمت الإجابة عليه فعلاً، والجدير بالذكر هنا أن مسألة تكرار السؤال البحثي من عدمها هي قضية نسبية، فالسؤال البحثي لا يصبح مكررًا إلا إذا تمت الإجابة عليه بشكل مستفيض على مر السنين وأصبحت الاجابة عليه معروفة على نطاق واسع، أما في الحالات التي تكون فيها الإجابة حول سؤال ما قيد التطوير، فمن الضروري هنا إعادة طرح السؤال لأكثر من مرة، لأن دراسة واحدة قد لا تكفي لتكوين معرفة شاملة حولها (Dodgson, 2017). فالدراسات التي تعيد التحقق من نتائج الآخرين أو أن تعيد النظر في السؤال البحثي من وجهات نظر متعددة تعد ضرورية من حيث أنها تقدم فهمًا أعمق وأوسع لنطاق المعرفة المتاحة حول السؤال المعني، وفي مثل هذه الحالات ينصح بتعديل السؤال البحثي بشكل يجعله واضحًا، مثيرًا للاهتمام، وذو قيمة علمية، وذلك ربما من خلال تطبيق نظرية مختلفة أو استهداف مجتمع دراسة جديد.

6.5 البحث عن الدراسات السابقة

بمجرد الانتهاء من مرحلة التخطيط لمراجعة الأدب، يأتي دور البحث الفعلي عن الأدبيات السابقة، تشكل هذه الخطوة ركنًا أساسيًا في الدراسات والأبحاث العلمية، والتي تعتبر عملية منظمة للوصول إلى المعلومات العلمية في مختلف الأبحاث المنشورة والمصادر الأخرى ذات الصلة بالموضوع أو القضية المطروحة للبحث (Chigbu, 2023)، وتبدأ عملية البحث عن الأدبيات السابقة في قواعد البيانات باستخدام الظوابط التي تم تحديدها في مرحلة التخطيط من كلمات مفتاحية ومعايير الإدراج والاستبعاد، هذه الظوابط يمكن أن تكون قائمة علي أحد الاشكال الرئيسة للبحث التي يمكن أن تركز إما على موضوعات، أو مفاهيم، أو منهجيات، أو بحاث وكتاب، أو مجلات، أو على فترات زمنية معينة (Chig-bu, 2023). وبغض النظر عن هذه الأشكال المتنوعة للبدء بعملية البحث، من الضروري التركيز على الهدف الأساسي من عملية البحث، وهو الحصول على مجموعة شاملة ومتنوعة من الأدبيات السابقة التي تساهم في إنشاء مراجعة أدبية مفصلة وموثوقة.

في مجال البحث عن الأدبيات السابقة، لا يوجد نمط ثابت أو منهجية موحدة للبحث، يشجع كل باحث على تطوير أسلوب بحث يتلاءم مع احتياجاتهم وامكانياتهم الخاصة، ولكن بشكل عام يمكن تحديد بعض الأساليب أو التقنيات الشائعة التي قد يستفيد منها البحاث الجدد لمساعدتهم في تطوير مهاراتهم البحثية، ومن بين هذه الأساليب البحث البسيط والبحث المتقدم، والبحث باستخدام تقنيات التقطيع والرموز البديلة، والبحث اليدوي، والبحث العنكبوتي أو الشبكي.

تقدم محركات البحث عن المعلومات ومحركات البحث المتخصصة (بما في ذلك قواعد البيانات، والفهارس الإلكترونية، والمكتبات الرقمية) آلية للبحث عبر واجهتين، تشمل البحث البسيط والبحث المتقدم، واجهة البحث البسيط تتميز بكونها حقل بحث يعتمد على مهارة ومعرفة الباحث في الحصول علي المعلومات، وتستخدم في حالات البحث السريعة والمباشرة، أما واجهة البحث المتقدم، أو ما يعرف بالبحث المحدد، فهي توفر مرونة أكبر وتخصيصًا أدق، حيث تقدم معظم محركات البحث خيارات تصفية متقدمة يمكن استخدامها كمحددات لتحسين عملية البحث، مثل تقييد البحث بواسطة المجال أو الموضوع، والتاريخ، واللغة، ونوع الملف، وطلب ملخص أو مقال بحثي كامل، وغيرها.

في الحالات التي يصعب فيها الحصول على دراسات سابقة ذات صلة من خلال استخدام الأساليب السابقة، يمكن هنا اللجوء إلى استخدام ما يعرف بتقنيات التقطيع والرموز البديلة، تعتبر هذه الاستراتيجيات مفيدة من حيث مساهمتها في توسيع أو تضييق مجال البحث، مما يؤثر على نتائج البحث بطرق مختلفة. وتتضمن هذه التقنيات طرقًا متعددة للحصول عن المعلومات يمكن حصرها فيما يلي:

-البحث بالمنطق الجبري أو البوليني: يشير هذا الأسلوب إلى إنشاء علاقات بين الكلمات المفتاحية والعبارات موضوع البحث، وذلك باستخدام ثلاث معاملات ربط هي (و AND) ، (أو OR)، (ليس أو لا NOT)، التي تساعد على الدقة في العثور على الأدبيات ذات الصلة، حيث يؤدي استخدام معامل الربط «و AND»بين الكلمات المفتاحية إلى تضييق نطاق البحث، لتنحصر النتيجة في المراجع التي تحتوي على سائر الكلمات المفتاحية موضوع البحث، ويعد هذا المعامل أداة ممتازة للحد من عدد المراجع التي يأتي بها البحث، لأنها تولد موضوعًا مركبًا يقع في منطقة التقاطع المشتركة بين عدة موضوعات، أما في حالة استخدام معامل الربط «أو OR»، فإن ذلك سيؤدي إلى توسيع نطاق البحث، لتشمل المراجع التي تحتوي أيًا من الكلمات المفتاحية للبحث، ويستخدم هذا المعامل «أو OR» غالبًا لتغطية الطرق المختلفة لتهجئة كلمة ما، وهذا يحدث عادةً عند البحث باللغة الانجليزية، أو عند توسيع نطاق البحث ليشمل المرادفات المختلفة للكلمة المفتاحية، ومن شأن البحث بهذه الطريقة، تأمين تغطية أفضل لموضوع البحث مما لو استخدمت إحدى الكلمتين بمفردها، ومن المفيد أيضًا عند البحث باللغة الانجليزية، استخدام هذا المعامل مع العبارات والكلمات التي كثيرًا ما ترد في صيغة مختصرة، بينما يستخدم معامل الربط «لا NOT» في تضييق نطاق البحث، من خلال استبعاد المراجع التي تحتوي على كلمة أو عبارة

معينة، ويعد استخدام هذا المعامل مفيدًا عندما يكون لبعض الكلمات المفتاحية أكثر من معنى، ويود الباحث هنا استبعاد المراجع التي تتضمن تلك الكلمة الغير مرغوب فيها.

-البحث بطريقة البتر: يستخدم هذا الأسلوب البحثي للعثور على كلمات تشترك في الحروف الأولى لكن تختلف في نهاياتها، مثل محاسب، محاسبة..الخ. وتستخدم أغلب محركات البحث علامة النجمة (*) كرمز للاقتطاع، حيث يتم وضع علامة النجمة في نهاية الجزء المشترك من الكلمة للوصول إلى جميع النهايات المحتملة للكلمة، هذه الطريقة تستخدم بشكل أوسع في البحث باللغة الإنجليزية مقارنةً باللغة العربية.

-البحث بالعبارة أو الاقتباس: تستخدم هذه الاستراتيجية للحصول على مصطلحات أو كلمات متجاورة وبترتيبها المطلوب، وتستخدم أغلب محركات البحث وقواعد البيانات علامتي التنصيص « » للدلالة على أن الكلمات بين هذه العلامات عبارة متكاملة وليس كلمات منفصلة، وهنا ستأتي النتائج والكلمات كوحدات مع بعضها، تستخدم هذه الطريقة في تعقب الدراسات التي أوردت في طياتها العبارة أو الاقتباس المطلوب، مما يساعد في العثور على أبحاث ودراسات جديدة حول موضوع الدراسة أو مواضيع مشابهة، والذي يعزز من شمولية المراجعة. كما يساعد في معرفة كيف تم استخدام نتائج الدراسة الأصلية في الأبحاث اللاحقة وتأثيرها على تطور المجال (Jalali and Wohlin, 2012).

من المهم التأكيد على أن أدوات البحث الإلكترونية قد لا تكون شاملة بنسبة 100٪، ومن الممكن أن تفشل في تغطية جميع المصادر ذات الصلة بالموضوع لأسباب متعددة، ولهذا، وعلى الرغم من أهمية البحث في قواعد البيانات الإلكترونية كجزء من استراتيجية البحث الأساسية، يجب أن تتضمن الاستراتيجية أيضًا طرق بحث إضافية لتعزيز الشمولية، فالبحث اليدوي مثلًا يعتبر ضروريًا للكشف عن الأعمال الأدبية الحديثة التي قد لم تدرج بعد ضمن قواعد البيانات الإلكترونية أو عن الأعمال التي لا تظهر أساسًا ضمن هذه القواعد (Hopewell et al., 2007)، وتعد هذه الطريقة فعالة في تحديد المصادر ذات الصلة، والتي يمكن بعد ذلك توسيع نطاق البحث فيها سواء بشكل يدوي أو عبر مواقع الانترنت. وقد تكون هذه العملية مطولة، ولكنها غالبًا ما تؤدي إلى نتائج مثمرة في العثور على أدبيات سابقة ذات قيمة.

بالاضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى الدراسات المنشورة وتلك التي لم تنشر بعد من خلال استخدام ما يعرف بآليات البحث العنكبوتية، وتشير هذه الآليات إلى الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها استكشاف وتحليل الدراسات والأعمال ذات الصلة بعملية المراجعة، من أهم هذه الأليات ما يعرف بالاستراتيجية العنكبوتية العكسية، وتشير هذه الآلية إلى البحث في قوائم المراجع في الأدبيات الرئيسة التي تتعلق بالسؤال البحث، فقد يكون من المفيد إلقاء نظرة على هذه القوائم المرجعية لتتبع المصادر التي أثرت على الدراسات الأصلية وفهم السياق الذي أجريت فيه، وللحصول أيضًا على المزيد من المراجع ذات الصلة (Jalali and Wohlin, 2012) ، وتعد هذه الاستراتيجية شائعة للغاية نظرًا لأنها تستخدم بكثرة في عمليات مراجعة الأدب، حيث يتم تحليل الفقرات

المستشهد بها وتتبع المراجع المذكورة للوصول إلى المصادر الأصلية، ومن الأساليب الأخرى للاستراتيجية العنكبوتية، ما يعرف بالاستراتيجية العنكبوتية الأمامية (Campbell, et al., 2014)، ويتضمن هذا النوع من البحث النظر في مؤلفات أخرى لبحاث الدراسات الأصلية، فقد يكون من المفيد إجراء بحث عن المؤلف نفسه ومعرفة ما إذا كان الكاتب قد نشر دراسات اخرى ذات الصلة ولكن لم تنشر بعد في قواعد البيانات الالكترونية، ويعد البحث في السير الذاتية للمؤلفين، والباحث العلمي من جوجل، والأبحاث المدرجة على شبكة الباحثين مثل Re-searchGate.net، طرقًا جيدة للعثور على منشوراتهم الأخرى (Xiao and Watson, 2019).

7.5 اختياروتحديد الأدبيات السابقة

تعتمد جودة المراجعة الأدبية بشكل كبير على نوعية الأدبيات المختارة، وكما هو معروف فالمدخلات السيئة عادةً ما تقود إلي مخرجات سيئة، وتعتمد عملية الاختيار بالدرجة الأولى على مدي إدراك الباحث للموضوع والتي تعد عنصرًا حاسمًا في اجراء مراجعة أدبيات ناجحة، حيث أن عدم فهم الباحث للموضوع سيؤثر سلبًا على نوعية الأدبيات المختارة للمراجعة، بالاضافة إلى ذلك يتعين على الباحث الالتزام بمجموعة من المعايير عند اختيار الدراسات السابقة، ومن أبرز هذه المعايير أن يستمد الباحث الدراسات السابقة من المصادر الأولية الأصلية ويتجنب المصادر الثانوية، وذلك كون أن المصادر الأولية تعطي معلومات صحيحة وقوية ويمكن التحقق منها، أن تكون أولوية الاختيار للدراسات السابقة ذات الصلة من المجلات العلمية المحكمة والمصادر العلمية الموثوقة، إذ يضمن التحكيم إلى حد كبير الحصول على مضامين خالية من الأخطاء وقوية في المضمون، أن يكون التركيز أكثر على الدارسات السابقة الأكثر حداثة، والابتعاد قدر الإمكان على الدراسات القديمة، وذلك كون أن المستجدات العلمية دائمًا ما تكون في حالة تتطور وتجدد، أن يتم اختيار الدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك لأن اختيار مصادر غير ذات صلة ستؤدي إلى ضياع الوقت والجهد، وتعد أيضًا الموضوعية والحياد من أهم الأمور التي يجب على الباحث أن يلتزم بها، فلا يجب أن يكتفي باختيار الدراسات التي تتناسب مع أفكاره، بل يجب اختيار كافة الدراسات السابقة المرتبطة بالبحث، وحتى لو خالفت أفكاره، هذا يسهم في إثراء البحث بمنظورات متنوعة وشاملة، ويمنح الباحث فرصة لاستكشاف مختلف الآراء والأبحاث المتعلقة بموضوعه، باختصار توفر هذه المعايير إطارًا دقيقًا ومنهجيًا لاختيار الدراسات السابقة، مما يساعد الباحث في إنتاج مراجعة أدبية متكاملة ومبنية على أسس علمية قوية وموثوقة.

عمليًا ضمن إطار خطة البحث عن الأدبيات السابقة، من المتوقع أن يتم الحصول على عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، والتي غالبًا ما تتضمن مجموعة من المنشورات الأكاديمية. ومع ذلك، قد لا تمثل هذه الدراسات بالضرورة القائمة النهائية للمراجع التي سيتم الاعتماد عليها في بناء مراجعة الأدب ، لذا، من الضروري القيام بمراجعة دقيقة لهذه الدراسات للتأكد من مدى تطابقها مع موضوع البحث، وبعد إنشاء القائمة الأولية من الدراسات السابقة المحتملة، يجب

تصفية هذه الدراسات بشكل أدق لتحديد مدى ملاءمتها وأهميتها للبحث، وتعتبر الطريقة الفعالة لتحقيق ذلك هي اتباع إجراء ثلاثي المراحل، والذي يتضمن: أولًا: مراجعة ملخصات الدراسات السابقة لتحديد ما إذا كانت ذات صلة بموضوع البحث أو لا، ثانيًا: فحص الكلمات الرئيسة وقراءة قسم المقدمة في بعض الحالات، وأخيرًا: إجراء تقييم سريع لجودة الدراسات، في المراحل الأولى من عملية فحص ملاءمة الدراسات السابقة للمراجعة الأدبية، ينصح بإجراء قراءة تمهيدية للدراسات التي تم جمعها بهدف الإلمام بمحتواها العام، وتعتبر الملخصات أداةً هامة للمساعدة في تقييم مدى ملائمة الدراسة لموضوع البحث، حيث يمثل ملخص الدراسة عرض مختصر لموضوع الدراسة، أو المشكلة البحثية، حيث يمثل نصًا قائمًا بحد ذاته، ومستقلًا عن البحث نفسه، ويتضمن الهدف من البحث والمنهجية والنتائج والاستنتاجات، بعد استعراض الملخص يمكن اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الدراسة تستحق القراءة المعمقة أو لا، وبهذا قد ينتهي الأمر بالباحث إلى تصفية كمية من الأدبيات السابقة مختارًا منها عددًا محدودًا التي يرى أنها ذات صلة بموضوع البحث، وعلى الرغم من أن بعض الأبحاث قد تستبعد خلال هذه المرحلة، إلا أنه من الحكمة الاحتفاظ بها لاحتمال الحاجة إلى استرجاعها في مراحل لاحقة من البحث.

في بعض الأحيان قد لا يقدم الملخص معلومات كافية لاتخاذ قرار نهائي بشأن الاحتفاظ بالمرجع أو استبعاده، في مثل هذه المواقف يصبح من الضروري استكشاف أقسام أو عناصر أخرى من الدراسة لتقييم قيمتها البحثية بشكل دقيق، من بين العناصر الهامة التي ينبغي مراعاتها هي قائمة الكلمات المفتاحية، والتي توجد عادةً في الصفحة الأولى من الدراسة، وغالبًا ما تكون بعد الملخص وتعكس هذه الكلمات، التي يختارها المؤلفون بعناية، المفاهيم الرئيسة ذات الأهمية الكبرى في البحث، وتقدم مراجعة هذه الكلمات مؤشرات حول مدى فائدة المرجع للمراجعة الأدبية (Rennison and Hart, 2018)، بالإضافة إلى ذلك يعد قسم المقدمة عنصرًا هامًا آخر يستحق الفحص، والذي يمثل أول جزء من نص البحث العلمي ويوفر تحليل هذا الجزء معلومات قيمة حول هدف البحث وأهميته، وكيفية إسهامه في الأدب الحالي، وتعد هذه المعلومات ضرورية لتحديد مدى ملاءمة المرجع كمصدر أساسي في المراجعة الأدبية.

بالإضافة إلى ذلك تعد عملية التقييم السريع لجودة الأدبيات خطوة أساسية لتحديد واختيار المراجع ذات الصلة بموضوع البحث، ويمكن تقييم المراجع من خلال مجموعة متنوعة من المعايير مثل تقييم المؤلفين وعدد الاستشهادات التي تحصلت عليها الدراسة، وجودة المجلات أو المنصات التي نشرت فيها وغيرها، ويعتبر تصنيف عامل التأثير Impact Factor (IF) أحد المقاييس الهامة في هذا السياق، حيث يعكس مدى تكرار استشهاد الدراسات المنشورة في مجلة معينة خلال سنة محددة، ويستخدم هذا المقياس لتحديد أهمية المجلة وتصنيفها، مما يساعد في تحديد مدى تأثيرها وأهمية المحتوى الذي تقدمه ويعد أيضًا مؤشر هيرش أو اتش (h-index) أحد الطرق المتبعة لتقييم جودة الأبحاث العلمية و قياس مدى إنتاجية البحاث الأكاديميين، ويقدم هذا

المؤشر مقياسًا على مستوى المؤلف في مجال ما بدلًا من تقييم المجلة، حيث يجمع بين قياس الإنتاجية من خلال عدد الأبحاث المنشورة وقياس التأثير من خلال عدد الاستشهادات التي حصلت عليها تلك الأبحاث، وبالتالي يمكن لهذا المؤشر أن يساعد الباحثين في تحديد ما إذا كان المؤلف جديرًا بالثقة كمصدر موثوق للمعلومات في مراجعاتهم الأدبية.

8.6 القراءة الشاملة لمحتوى الأدبيات السابقة

بعد إتمام الاستعراض الأولي وحصر الأدبيات ذات الصلة، يكون من الضروري العودة إلى الأدبيات المختارة لإجراء قراءة شاملة لمحتوي هذه الأدبيات، تعد قراءة وفهم وتحليل الأبحاث العلمية مهمة صعبة ومطولة تتطلب مستوي من المهارة يجب على كل باحث و طالب أكاديمي أن يكتسبها، وتعتبر طريقة قراءة البحث العلمي مختلفة تمامًا ومهمة معقدة بخلاف قراءة مقال علمي في مدونة أو صحيفة، وأسوء طريقة للتعامل مع هذه المهمة هي البدء بقراءة الورقة البحثية من البداية إلى النهاية، فالأفكار الرئيسة عادةً لا تتطلب قراءة جميع التفاصيل الدقيقة، في الحقيقة إن ما يجعل موضوع كيفية قراءة البحث العلمي موضوعًا هامًا ومعقدًا هو أن الخطأ في قراءة البحث العلمي قد يؤدي إلى استنتاجات خاطئة، مما يؤدي إلى عدم وفهمها وتقييمها بشكل نقدي صحيح، ولذلك ينصح هنا باتباع أسلوب منهجي محدد لقراءة الأبحاث العلمية، والتي لها طرائق متعددة، تختلف باختلاف أهداف القارئ وطبيعة الورقة البحثية.

وفي هذا السياق تعتبر طريقة المسارات الثلاثة التي قدمها Keshav (2007) احدى أهم الطرق التي ينصح باتباعها لتطوير استراتيجية قراءة فعالة، تعتمد هذه الطريقة على قراءة الورقة البحثية من خلال ثلاث مسارات، كل مسار يحقق أهداف محددة تبني علي المسار الذي يسبقها، حيث يهدف المسار الأول للحصول على فكرة عامة عن الورقة البحثية، بينما يسمح المسار الثاني بتوفير فهم أعمق للمحتوى الخاص بالبحث دون كامل تفاصيلها، ومن خلال الخطوة الثالثة يصل الباحث للفهم العميق للورقة البحثية بكامل تفاصيلها.

ويعد المسار الأول في قراءة الورقة البحثية عملية استكشافية سريعة تهدف إلى فهم جوهرها في غضون دقائق معدودة، لا تتجاوز العشر دقائق في أغلب الأحيان، ويتضمن هذا المسار خطوات محددة، تبدأ بقراءة متأنية للعنوان والملخص والمقدمة، ثم تأتي خطوة سريعة من الاطلاع على الأقسام الرئيسة والفرعية للورقة، مع التركيز على عناوينها، دون التعمق في محتوى النصوص الداخلية. بعد ذلك تقرأ الخلاصة بعناية لفهم النتائج التي توصلت إليها الورقة البحثية واستنتاجاتها، وأخيرًا إلقاء نظرة سريعة على قائمة المراجع لتكوين فكرة عامة عن المصادر التي اعتمدت عليها الورقة في نهاية هذا المسار يفترض أن يكون القارئ قد بات قادرًا على تحديد الخمس محاور التالية: نوع الورقة، سياق النص أو المحتوى من حيث تحديد الأسس النظرية والمنهجية المتبعة والأبحاث العلمية الأخرى المرتبطة بها، صحة ودقة الافتراضات، نوع المساهمة العلمية، وأخيرًا الوضوح سواء من حيث الشكل أو أسلوب الكتابة، وبناء على المعلومات المرتبطة بالمحاور الخمسة يمكن اتخاذ قرار إما بالاستمرار في إخضاع الورقة البحثية للمرحلتين القادمتين أو إهمالها بالكامل.

بمجرد اتخاذ قرار بشأن الاستمرار في قراءة الورقة البحثية، تأتي مرحلة القراءة المتأنية التي تهدف إلى استكشاف تفاصيل البحث وتقييم مدى جودة العمل، وخلال هذا المسار من المهم التركيز على استخلاص الأفكار الرئيسة وتحديد نقاط القوة والضعف المحتملة، مع عدم إضاعة الوقت في تفاصيل ثانوية مثل الأدلة الاحصائية المعقدة، في هذه المرحلة ينصح باستخدام تقنيات القراءة النشطة من خلال تدوين النقاط الرئيسة أو وضع تعليقات هامشية أثناء القراءة، هذا الإجراء لا يعزز الفهم فحسب، بل يسهل أيضًا العودة إلى هذه الملاحظات في وقت لاحق، وفي هذا السياق قد يجد القارئ أنه من الضروري إنشاء نظام تتبع للأوراق البحثية للتعامل مع الكم الهائل من المعلومات، إن الطريقة التي يتم بها إنشاء نظام التتبع هي تفضيل شخصي: على سبيل المثال، يوصي Cooper (1998) بتضمين قدر كبير من التفاصيل في ورقة ترميز، بينما يقترح Gilvan (2012) كتابة التفاصيل على بطاقة الملاحظات، أيضًا، يقترح Cot-trell (2013) ترميز الملاحظات بالألوان أو استخدام مجلدات مختلفة، بالإضافة إلى ذلك يجب خلال هذه المرحلة إيلاء اهتمام خاص بالرسوم البيانية والصور التوضيحية والجداول للتأكد من التصنيف السليم للمحاور وتكاملها بشكل جيد مع النص، وذلك للتمييز بين العمل المتسرع الردئ والعمل الجيد، كما يمكن أيضا خلال هذا المسار تحديد وتتبع المراجع المهمة التي تم الاستشهاد بها داخل الورقة البحثية، والتي تعد بمثابة فرصة للتعمق في الدراسات السابقة ذات الصلة، وبالتالي اكتساب فهم أعمق حول موضوع البحث، ويستغرق هذا المسار عادةً ما بين 30 إلى 60 دقيقة كحد أقصى وبعد الانتهاء من هذه المرحلة، يفترض أن يتكون لدى القارئ فهمًا شاملًا لمحتوى البحث تمكنه من تلخيص الفكرة الرئيسة للورقة مع أدلة داعمة، بشكل يمكن فهمه من قبل باحث آخر بعد هذه المرحلة يمكن اتخاذ قرار بشأن إن كانت الورقة تصلح لإخضاعها للمرحلة الثالثة أو الاكتفاء بما تم تلخيصه حولها.

من أجل الحصول على فهم شامل لمضمون الورقة البحثية فإن الأمر يحتاج إلى مرور ثالث، وفيها تقرأ الورقة بالتفصيل الدقيق. ويكمن جوهر هذه المرحلة في تقمص القارئ دور الكاتب لمحاولة إعادة تنفيذ البحث افتراضيًا، أي وضع نفس الافتراضات التي وضعها المؤلف أو المؤلفون ومحاولة إعادة بناء الورقة البحثية للتأكد من فهم محتوى الورقة البحثية. بالنسبة للقارئ المبتدئ، قد تستغرق هذه المرحلة ما بين أربع إلى خمس ساعات، بينما قد لا تستغرق سوى ساعة تقريبًا للقارئ ذوي الخبرة. وفي نهاية هذه المرحلة، يجب أن يكون القارئ قادرًا على إعادة بناء الهيكل الكامل للورقة من الذاكرة، وكذلك تحديد نقاط القوة والضعف فيها، وعلى وجه الخصوص، تحديد الافتراضات الضمنية، وتحديد المصادر المهمة التي لم يتم الاستشهاد بها، وتحديد المشكلات المحتملة في طرق جمع البيانات وطرق تحليلها.

9.6 تحليل الأدبيات السابقة

بعد إتمام عملية القراءة للأدبيات السابقة، تأتي مرحلة مهمة وهي عملية تجميع المعلومات الأساسية وتحليلها، حيث يتم فيها تجميع المعلومات المستخلصة من كل بحث ودمجها في صيغة متماسكة تسهم في بناء مراجعة شاملة للأدبيات، بعد تحديد العينة النهائية

للأدبيات السابقة المختارة ذات الصلة بموضوع البحث، من المهم هنا التفكير في كيفية استخدامها لإجراء تحليل موحد يساعد في استخلاص المعلومات المناسبة منها أحد الأساليب التي نجحت بشكل جيد هو استخدام جداول استخلاص البيانات.

توفر هذه الجداول إطار عمل يساعد الباحث في تنظيم وفحص الأدبيات السابقة بطريقة منظمة ومتسقة. حيث يقلل فحص كل بحث باستخدام نفس الإطار وبنفس مستوى التفصيل من احتمالية فقدان معلومات مهمة.

يمكن أن تأخذ البيانات المستخرجة أشكالًا مختلفة، منها البيانات الوصفية مثل المؤلف وسنة النشر وعنوان الدراسة وهدف الدراسة ونوع الدراسة ونوع العينة والمنهجية المتبعة والمتغيرات المستخدمة والنتائج والاستنتاجات وعلاقة الأدبيات ببعضها، ويمكن أن تأخذ أيضًا شكل تصورات لفكرة معينة أو منظور نظري معين، من المهم هنا أن يتم تنفيذ عملية استخراج البيانات بما يتوافق مع أغراض مراجعة الأدب المحددة (Snyder, 2019) ، هذا التنظيم لا يساعد فقط في ترتيب الأفكار فيما يتعلق بالأدبيات المختارة فحسب، بل يساعد أيضًا على إنشاء قائمة المراجع فيما بعد.

تتوفر العديد من الأمثلة لجداول البيانات المصممة لاستخلاص المعلومات من المراجع، على سبيل المثال يمكن استخدام نموذج مشابه للجدول رقم (2)، الذي يعد جدول تقييم نموذجي لتحليل الأدبيات السابقة، والذي يسلط الضوء على الأهمية والصلة والمنهجية المتبعة وأوجه الاختلاف والتشابه في الأدبيات التي تمت مراجعتها، ويعد هذا النموذج أداة قيمة ليست فقط لتنظيم عملية استخلاص المعلومات من المراجع، بل تعتبر أيضًا أداة لفهم أنماط المعرفة، حيث لا تقتصر عملية التلخيص على فهم كل بحث على حدة، بل يمكن من خلال هذا النموذج مقارنة نتائج مختلف الدراسات وتحليل العلاقات بينها، مما يساعد على فهم الصورة الشاملة للموضوع، من المهم تذكر أن الهدف الأساسي من عملية مراجعة الأدب هو ربط المعلومات المستخلصة من الدراسات السابقة في تحليل شامل ومتماسك.

الجدول (2): نموذج تحليل الأدبيات السابقة

اسم المؤلف وسنة النشر	أهداف الدراسة	المفاهيم الأساسية	منهجية الدراسة	النتائج والتوصيات	أوجه الاختلاف والتشابه
ادراج اسم المؤلف (المؤلفين) وسنة النشر.	ادراج أهداف وتساؤلات الدراسة	تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة السابقة	تحديد منهجية الدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة وأدوات جمع البيانات	شرح ملخص لنتائج الدراسة والتوصيات المقترحة	إبراز أوجه الاختلاف والتشابه والترابط بين الدراسة السابقة

بعد إتمام التحليل المبدئي وحصر الادبيات، يكون من الضروري البدء في إجراء تحليل نقدي لمضمون تلك الأدبيات لرصد الأنماط والتناقضات وأوجه القصور في الأدبيات السابقة، ويعتبر التحليل النقدي للأدبيات من المهارات الضرورية عند تقييم عمل البحاث الآخرين، ويساهم التحليل النقدي للأدبيات في صقل مجموعة من المهارات البحثية الأساسية للباحث، فمن خلال هذه العملية، يكتسب الباحث معرفة عميقة بمعايير تقييم البحوث العلمية، وتطوير مهارات التفكير النقدي، وتحسين القدرة على تحليل المعلومات وفهمها بشكل أفضل.

من خلال تلخيص المعلومات وفقًا للجدول رقم (2)، يصبح الباحث أكثر قدرة على تحديد الأنماط الفكرية في الأدبيات وفهم كيفية ارتباط الأدبيات السابقة ليس فقط بموضوعه المختار أو سؤاله البحثي، ولكن أيضًا بكيفية تماثل الأدبيات السابقة فيما بينها من حيث المحتوى والنتائج. مع استمرار تصنيف كل دراسة، يجب على الباحث مواصلة البحث عن الأنماط والعلاقات بين الدراسات السابقة، مثل النتائج الشائعة، والبدء في تحديد الفجوات والتناقضات في الأدبيات السابقة (Gal-van, 2012). توفر هذه العملية أساسًا لدمج ونقد الأدبيات المتعلقة بالموضوع المختار، حيث ينبغي هنا على الباحث تحديد نقاط القوة والمساهمات المحددة، مثل المجالات التي تكون فيها النتائج متسقة وتوفر أدلة قوية على نتيجة معينة. وفي نفس الوقت، من خلال مقارنة نتائج الدراسات السابقة المختلفة، يمكن للباحث تحديد الفجوات المختلفة في المعرفة والتناقضات ونقاط الضعف وعدم الدقة في النتائج (Lindsay et al., 2017)، مما قد يشير إلى مجالات تتطلب المزيد من البحث.

تساعد هذه العملية أيضًا في كتابة مراجعة الأدب، حيث من المفترض أن لا تقتصر كتابة مراجعة الأدب على مجرد نقد كل مقالة بشكل فردي، بل يتطلب الأمر تحليلًا جماعيًا لما قدمته الأدبيات السابقة المختلفة حول الموضوع. وبالتالي، فإن التحليل والتفكير النقدي يتجهان نحو محاولة فحص المحتوى المقدم في الأدبيات السابقة لاستخلاص استنتاجات شاملة حول الآراء المختلفة والمتعددة التي تم طرحها، من خلال هذا التحليل، يمكن للباحث تكوين تفسيره الخاص، بعباراته الخاصة، حول ما قرأه من خلال عرض النقاط الرئيسة التي تنبثق من النقاشات أو الحجج التي قدمها الآخرون، وبهذه الطريقة، يتم فحص الأفكار التي تدعم أو تعارض نقطة معينة كجزء من النقاش الأكاديمي بدلًا من تقديم وصف بسيط لكل دراسة (Wakefield, 2014).

وبالحديث عن الاختلافات في نتائج الدراسات السابقة، من المهم هنا اكتشاف الأسباب المحتملة لأي خلاف أو جدل بين نتائج الأبحاث السابقة من خلال تقديم تبرير منطقي لوجود مثل هذه الخلافات (Wakefield, 2014). على سبيل المثال، قد تظهر نتائج دراسة أو عدد من الدراسات نتائج تتعارض مع النتائج التي قدمتها غالبية الدراسات الأخرى. في مثل هذه الحالات، من الضروري تحديد ما إذا كان هناك سبب مبرر لهذا التعارض. فإن وجد السبب، يجب شرحه بدقة، فمثلًا قد يكون البحث الأحدث قد اعتمد على منظور مختلف قليلًا، مما أدى إلى اكتشاف أدلة جديدة تتعارض بشكل مشروع مع

الأفكار السابقة، أو قد يكون من الممكن أيضًا أن البحث المتعارض استند إلى أدلة معيبة أو على تفسير خاطئ. وبالتالي، فإن من المهم تحديد سبب ظهور هذه الأفكار المتعارضة وتقييم مدى مصداقيتها.

10.6 كتابة المراجعة

بعد الانتهاء من مرحلة تنفيذ مراجعة الأدبيات، تأتي مرحلة أساسية لا تقل أهمية عن سابقاتها، وهي مرحلة هيكلة وكتابة المراجعة بشكل علمي رصين. تهدف هذه المرحلة إلى تقديم أفكار منظمة ومنطقية للقارئ، مما يتطلب اتباع تسلسل محكم في عرض الأفكار، تمكن القارئ من فهم الترابط بين مختلف العناصر وتكوين استنتاج متماسك. وتعد العناوين الفرعية أداةً مفيدة في تنظيم الأفكار وتسهيل عملية الكتابة، إلا أن ذلك لا يعني الالتزام المطلق بها. حيث ينصح بالحفاظ بقدر من المرونة الكافية لإعادة ترتيبها لاحقًا أو حذفها، تبعًا لتطور مسار عملية المراجعة. فمن الممكن مع تقدم عملية المراجعة وتطور المستمر لأفكار الباحث، تتطور تباعًا هيكلية المراجعة وتتغير، مما يدفع إلى إعادة صياغة بعض الأفكار وإعادة تنظيمها. وفي هذا السياق، ينصح بالاستفادة من خبرات الأكاديميين الذين يشيرون إلى أهمية إعادة ترتيب الفقرات بشكل دوري لاختبار مختلف أساليب العرض وتحديد الطريقة الأكثر فاعليةً لضمان وصول المعلومات بشكل فعال للقارئ وتحقيق أهداف البحث. وبشكل عام، فإن أهم ما يجب مراعاته عند كتابة مراجعة الأدب هو وضوح الأفكار وسلاسة تدفقها بين الفقرات، مما يساهم في إبلاغ القارئ بما سيتم دراسته، ولماذا وكيف.

وفي هذا السياق، تتبع مراجعة الأدب، بشكل عام، هيكلية مشابهة للأبحاث الأكاديمية التقليدية، والتي تتكون عادةً من مقدمة ومتن وخاتمة (Cronin et al., 2008). وتعد هذه العناصر بمثابة الأركان الأساسية التي تبنى عليها المراجعة، بالإضافة إلى العناوين الرئيسة والفرعية التي تلعب دورًا هامًا في تقسيم محتوى المراجعة إلى أقسام منظمة ذات معنى واضح، ويختلف حجم الجزء الخاص بمراجعة الأدب اعتمادًا على طبيعة الموضوع المتناول أو المهمة المناطة للباحث، ونظرًا لذلك فمن الضروري مراعاة حدود عدد الكلمات عند بناء هيكلية المراجعة، فمثلًا هناك بعض الحرية في كيفية هيكلة كتابة مراجعة الأدب في الأطروحات العلمية، في حين تعتبر مسألة الهيكلة في الأحاث العلمية المحكمة مقيدة بمعايير معينة تؤثر علي حجم الجزء الخاص بمراجعة الأدب .

أما بخصوص محتوى مراجعة الأدب ، فلا توجد بنية نمطية واحدة متفق عليها لتنظيمها. فكل مراجعة تتفرد بطبيعتها، وتتحدد بنيتها بخصائص المجال البحثي المستهدف والحجة التي تسعى المراجعة إلى دعمها. ومع ذلك يمكن لبنية مراجعة الأدب أن تتخذ على الأقل واحدة من ثلاث اتجاهات رئيسة كما يلي:

-الترتيب التاريخي: في هذا الاتجاه، يتم ترتيب المراجع المستخدمة في مراجعة الأدب حسب التسلسل الزمني لنشرها، مما يتيح للقارئ تتبع التطورات الفكرية والمنهجية في المجال المبحوث فيه على مدار الوقت. تشكل هذه الطريقة خيارًا مثاليًا عند كتابة مراجعة تاريخية تهدف إلى استكشاف التغيرات التي طرأت على مفاهيم أو ظواهر معينة بمرور الزمن.

-الترتيب الموضوعي: يمثل هذا الاتجاه الطريقة الأكثر شيوعًا في كتابة مراجعة الأدب، حيث يتم تنظيم محتوى المراجعة حول موضوعات أو مفاهيم محددة أو نظريات ذات صلة بالموضوع الرئيس، وتقدم هذه الطريقة للقارئ نظرةً شاملةً حول مختلف جوانب الموضوع المختار من خلال عرض وتحليل وجهات النظر المختلفة المقدمة من قبل الباحثين الآخرين.

-ترتيب الأدبيات حسب المنهجية: تركز مراجعة الأدب المعتمدة على هذا الاتجاه على تحليل وتقييم المناهج البحثية المستخدمة في الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع المختار. وتهدف إلى استخلاص نتائج عامة حول فعالية كل منهج في معالجة إشكاليات البحث المحددة. وتعد هذه الطريقة مفيدة بشكل خاص عند تقييم نقاط القوة والضعف في المنهجيات المستخدمة في مجال علمي معين.

على الرغم من أن الترتيب الموضوعي يعتمد بشكل أساسي على التنظيم حسب المواضيع، إلا أنه يأخذ في الاعتبار أيضًا التسلسل الزمني والمنهجي، حيث تقدم معظم المراجعات الأدبية الجيدة للقارئ نظرة تاريخيةً على تطور الموضوع المختار، وذلك من خلال عرض التطورات الفكرية والمنهجية التي طرأت عليه على مر الزمن، مما يضفي على المراجعة إثراءً أكاديميًا ويسهم في بناء هيكل بحثي متكامل، أيضًا لا يقتصر الترتيب الموضوعي على عرض الموضوعات بشكل مجرد، بل يتضمن أيضًا تحليلًا دقيقًا للطرق البحثية التي تم استخدامها من قبل الدراسات السابقة. ويساعد هذا التحليل على تقييم مدى فعالية كل منهج في معالجة إشكاليات البحث، مما يتيح للقارئ فهم نقاط القوة والضعف في كل منهج ودوره في إثراء المعرفة حول الموضوع المختار، فمن خلال هذا الربط، يمكن للباحث استخلاص الفجوات البحثية المتعلقة بالموضوع، واستخدامها كمبررات منطقية لاختياره المنهج البحثي المناسب للدراسة، مما يضفي على البحث الدقة والصرامة علمية.

بعد إتمام مرحلة مراجعة الأدب ، من المفترض أن يمتلك الباحث فهمًا عميقًا وشاملًا للموضوع المختار. ويعد تحويل هذا الفهم إلى استنتاج مقنع ومفهوم بمثابة مهمة ذات تداعيات هامة على تراكم المعرفة وتطورها (Lindsay et al., 2017). لذلك، ينبغي على الباحث أن يولي اهتمامًا دقيقًا لعدد من الجوانب الأساسية عند كتابة مراجعة الأدب ، وذلك لضمان فعالية عملية المراجعة في تحقيق أهدافها. هذه الجوانب يمكن حصرها في الآتي:

أولًا، إن تقديم هيكل واضح لمراجعة الأدب في بدايتها يعد أمرًا بالغ الأهمية (Torraco 2005). حيث يوفر هذا الهيكل للقارئ خارطة طريق للمحتوى الذي ستتم مناقشته في مراجعة الأدب ، وكيفية ترابط محتوياتها المختلفة مع بعضها البعض. وبالتالي، فإن هذا الهيكل يعزز من وضوح مراجعة الأدب وتماسكها.

ثانيًا، يعد وضوح منهجية مراجعة الأدب أمرًا ضروريًا لضمان جودة المراجعة وامكانية الاعتماد عليها. فمن خلال وصف الخطوات المتبعة بشكل واضح، يصبح من الممكن للباحثين الآخرين تقييم صحة المراجعة وموثوقية نتائجها. وقد يشمل هذا الوصف توضيح لمعايير اختيار الدراسات السابقة، وكيفية البحث عنها وتحليلها (Galvan 2012; Lindsay et al., 2017).

ثالثًا، يقع على عاتق الباحث مهمة عرض نتائج مراجعة الأدب بطريقة مختصرة ومتماسكة في آن

واحد. فقد يواجه الباحث خلال كتابة مراجعة الأدب تحديًا في الموازنة بين الإيجاز وتقديم تفاصيل كافية لكل دراسة، وينصح هنا عند كتابة مراجعة الأدب أن تدمج نتائج دراسات متعددة في فقرة واحدة لتوضيح نقطة محددة، بدلًا من تلخيص كل دراسة على حدة (Galvan 2012). وفي نفس الوقت يمكن الاعتماد على جدول ملخص يقدم لمحة عامة عن الدراسات المستعرضة بشكل منفصل (Lindsay et al., 2017).

رابعًا، تعد القدرة على عرض نتائج البحث بوضوح وتسلسل من أهم مهارات كتابة مراجعة الأدب الجيدة. ويرتكز مبدأ الكتابة الجيدة على تجنب استخدام الكلمات المعقدة والمربكة، والاكتفاء بالمصطلحات التقنية الضرورية. وينصح أيضًا بأن تكون الجمل قصيرةً قدر الإمكان، وأن تحمل كل منها رسالة واحدة وواضحة. كما يجب الحرص على دقة الإملاء والقواعد النحوية، مع الالتزام بأسلوب اللغة المستخدم. ولتحسين مهارات الكتابة الأكاديمية، يمكن الاستفادة من خبرات المختصين سواء من خلال ورش عمل والدورات التدريبية لتنمية مهارات الكتابة الأكاديمية، أو قراءة الأبحاث العلمية المتميزة لبعض الخبراء، أو طلب مراجعة المحتوى من قبل مختصين في المجال.

أخيراً، تعد الكتابة الأكاديمية أداة أساسية لنقل الأفكار والنتائج البحثية بوضوح ودقة، ولتحقيق ذلك، من الضروري اتباع استراتيجيات كتابة فعالة تضمن تنظيم الأفكار والمبررات وتسلسلها المنطقي، وفي هذا السياق يعد أسلوب المكونات الأربعة من بين أكثر الاستراتيجيات شيوعًا وفعالية كأداة قيمة لكتابة النصوص الأكاديمية، ويعرف هذا الأسلوب باختصار MEAL الذي يرمز إلى الفكرة الرئيسة (Main Idea)، والدليل (Evidence)، والتحليل (Analysis)، والربط (Linkage). وتعتمد هذه الاستراتيجية على تقسيم كل فقرة إلى أربعة مكونات رئيسة تبدأ بتقديم الموضوع الأساسي للفقرة، يتبعها تقديم الأدلة والبراهين التي تدعم الفكرة الرئيسة، ثم تقديم تحليل للأدلة المقدمة وربطها بالفكرة الرئيسة، وأخيرًا ربط الفقرة الحالية بالفكرة الرئيسة للبحث وتقديم تمهيد للفقرة التالية، وتساعد هذه الاستراتيجية على ربط الأفكار المختلفة في النص بشكل متماسك ومنطقي، مما يسهل على القارئ فهم مضمون الفقرة ومتابعة مسار الافكار بسهولة (Rennison and Hart, 2018).

مع اكتمال مراحل المراجعة الأدبية، يصبح الباحث جاهزًا هنا لمرحلة أساسية هي كتابة مسودة مراجعة الأدب، خلال هذه المرحلة من المفترض أن يمتلك الباحث جدولًا منظمًا يلخص النقاط الرئيسة لكل موضوع، واختيار الطريقة الأمثل لتنظيم المراجعة (زمنية، منهجية، أو موضوعية)، بالإضافة إلى معرفة كيفية استخدام استراتيجية MEAL لتنظيم المحتوى وفقًا لهيكلية «الفكرة الرئيسة + الأدلة + التحليل + الربط». الخطوة الحاسمة هنا في إنجاز مراجعة الأدب تتمثل بترجمة الأفكار المجمعة إلى نص مكتوب، سواء بخط اليد على الورق أو باستخدام لوحة المفاتيح، في هذه المرحلة، لا ينبغي التركيز على إتقان كل كلمة أو جملة، بل على صياغة الأفكار وتنظيمها بشكل منطقي، إن تركيز الجهد في هذه المرحلة ينصب على وضع الهيكل الأساسي لمراجعة الأدب وتحديد مساره العام، أما تنقيح النص وصقله وتدقيقه، فيترك لمرحلة لاحقة. وبمجرد الانتهاء من المسودة الأولى،

ينبغي هنا مراجعتها بعناية للتأكد من إدراج جميع العناصر المهمة، مثل الأفكار الرئيسة، والأدلة، والتحليل، والروابط، والاستشهادات والاقتباسات، وتعد قراءة المسودة بصوت عال استراتيجية فعالة للتدقيق، حيث تجبر الباحث على التركيز على النص المكتوب وليس على ما يتصوره. كما ينصح أيضًا بمراجعة المسودة من قبل شخص آخر للتأكد من وضوحها وسلاسة تدفقها وخلوها من الأخطاء.

7. الأخطاء الشائعة

تعد مراجعة الأدب ركيزة أساسية لأي بحث أو دراسة أكاديمية، حيث تشكل أساسًا لبناء المعرفة وتطويرها في مختلف مجالات البحث، وعلى رغم من أهمية مراجعة الأدب في البحث العلمي، تفتقر العديد من مراجعة الأدب في الدراسات والأبحاث العلمية إلى الجودة المطلوبة، مما يؤدي عادتًا إلى نتائج غير دقيقة أو متحيزة (MacInnis et al., 2011; Haddaway et al., 2020). ويلاحظ هذا الأمر بشكل خاص عند البحاث الجدد، حيث يقع العديد منهم في مجموعة من الأخطاء عند مراجعة الأدب، مما قد يؤثر على جودة المراجعة وامكانية الاعتماد عليها، وباعتبار أن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم دليل يوضح الخطوات اللازم اتباعها لمراجعة الأدبيات السابقة، فمن المهم هنا تسليط الضوء على هذه الأخطاء الشائعة التي يقع فيها البحاث الجدد والحلول العملية ذات الصلة بها، وذلك بهدف تجنبها وعدم الوقوع فيها مما يساعد في تحسين جودة مراجعة الأدب. وفي هذا الصدد، سعت العديد من الدراسات لتحديد الأخطاء الشائعة عند مراجعة الأدب، سواء من حيث تنظيمها أو صياغتها (Rennison and Hart، 2018؛ Haddaway et al.، 2020). ويمكن حصر هذه الأخطاء في الجوانب التالية: عدم تخصيص الوقت الكافي، عدم مراعاة الوقت المحدد، التركيز أكثر على المؤلفين بدلًا من الموضوعات، غياب التنظيم واستراتيجيات الكتابة الفعالة، الإفراط في استخدام الاقتباس المباشر، وأخطاء أخرى شكلية.

تعد مراجعة الأدب عملية معقدة تتطلب تخصيص وقت وجهد كبيرين. فالبحث عن المصادر، وتحليلها، وتلخيصها، وربطها ببعضها، كلها مراحل مترابطة لا يمكن الاستغناء عن أي منها، إن الإسراع في هذه العملية قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة وغير شاملة، مما يضعف جودة البحث ككل. لذلك، يجب على البحاث تخصيص الوقت الكافي لكل مرحلة من مراحل المراجعة لضمان جودة البحث.

وفي المقابل، يمثل عدم التوازن بين تخصيص الوقت الكافي لمراجعة الأدب والالتزام بالمواعيد النهائية من الأخطاء أيضًا الشائعة التي يقع فيها العديد من البحاث الجدد، فمن جهة، تتطلب مراجعة الأدب وقتًا وجهدًا كبيرين لضمان جودة البحث، ومن جهة أخرى، تفرض المواعيد النهائية ضغوطًا زمنية، حيث تعتبر المواعيد المحددة أو النهائية لتقديم الأطروحات الأكاديمية والأبحاث العلمية من الجوانب الحاسمة التي يجب على البحاث الجدد الالتزام بها لضمان نجاحهم الأكاديمي أونشر أبحاثهم العلمية، فعدم الالتزام بهذه المواعيد قد يؤدي في نهاية الأمر إلى تأخير في مناقشة الأطروحة الأكاديمية أو في نشر البحث العلمي، لذلك، يجب على الباحثين التخطيط المسبق وإعداد جدول زمني واقعي لتخصيص الوقت الكافي لكل مرحلة من مراحل البحث، مع الحرص على

الالتزام بالمواعيد النهائية المحدد.

تتمثل أيضًا إحدى أكثر الأخطاء شيوعًا في مراجعة الأدب في التركيز على سرد أعمال المؤلفين بشكل متسلسل، بدلًا من تقديم تحليل موضوعي شامل. هذا النهج يفقده قيمته في تحديد الأفكار الرئيسية، وكشف العلاقات بينها، وتقديم صورة واضحة عن حالة المعرفة في المجال. وهنا يجب أن تكون المراجعة الأدبية بمثابة تحليل نقدي للأفكار، وليس مجرد سرد لأعمال سابقة.

ويعتبر ضعف التنظيم والهيكلة أيضًا أحد أكثر الأخطاء الشائعة التي يواجهها بعض البحاث عند كتابة مراجعة الأدب. فغياب هذا التنظيم يؤدي إلى صعوبة في تتبع الأفكار وفهم العلاقات بينها، مما يضعف جودة المراجعة بشكل عام. ويمكن للبحاث تجنب هذه المشكلة من خلال اتباع أحد أساليب التنظيم الشائعة المقدمة في هذه الدراسة لتنظيم الأفكار بشكل منطقي وواضح.

تتمثل الغاية الأساسية من مراجعة الأدب في تلخيص وتحليل الأفكار الرئيسة، وليس في نقل نصوص كاملة، الإفراط في الاقتباس المباشر من الأخطاء الشائعة التي يرتكبها بعض البحاث عند كتابة المراجعة، والذي يضعف جودة المراجعة ويقلل من أصالتها، الإفراط في الاقتباس المباشر قد يعيق فهم القارئ، وقد يثير شكوكًا حول مدى إسهام الباحث في البحث، ويؤدي إلى اتهامات بالانتحال، لذلك، ينصح بتقليل الاعتماد على الاقتباسات المباشرة والتركيز على إعادة صياغة الأفكار بلغة خاصة، مع تحليلها وربطها ببعضها البعض لتقديم رؤية شاملة للموضوع، كما ينصح أيضاً في حال استخدام الاقتباس المباشر أن لا يكتف بنقل الاقتباس فقط، بل باضافة تعليق أو تحليل حوله وربطه بباقي أفكار المراجعة.

من الأخطاء الشائعة في كتابة مراجعة الأدب الاعتماد على مصادر محدودة، مما يقلل من مصداقية النتائج ويؤثر سلبًا على جودة البحث ككل. ويعود سبب عدم الشمولية في مراجعة الأدب غالبًا إلى استخدام استراتيجيات بحث غير فعالة، مما يحد من نطاق المصادر المتاحة للباحث، ولتجنب هذا الخطأ، يجب على الباحث بذل جهد كبير في البحث عن المصادر ذات الصلة، وتقييم ملاءمتها للموضوع، وذلك بالاستعانة بقواعد البيانات المتخصصة التي تم ذكرها سابقًا لضمان شمولية المراجعة وتقوية أسس البحث.

وأخيرًا، لا تقل أهمية الشكل عن المضمون في مراجعة الأدب. فالتنسيق الاحترافي للمراجعة يعكس اهتمام الباحث بالتفاصيل ويترك انطباعًا إيجابيًا لدى القارئ. ولذلك، يجب على البحاث الالتزام بالمعايير الأكاديمية في التنسيق وتجنب الأخطاء الشائعة التي قد تؤثر سلبًا على جودة البحث ويقلل من قيمتها العلمية. ومن بين هذه الأخطاء ما يلي:

الأخطاء الإملائية: يعد وجود أخطاء إملائية في البحث العلمي أمرًا غير مقبول، ويشير إلى عدم الدقة والاهتمام بالتفاصيل. ويجب على البحاث التأكد من مراجعة أعمالهم بعناية للتأكد من خلوها من أي أخطاء إملائية.

الأخطاء النحوية: تعتبر الأخطاء النحوية، مثل خطأ في استخدام الضمائر أو الإعراب، مؤشرًا على ضعف الإلمام بقواعد اللغة العربية. ويجب على الباحث أن يتقن قواعد اللغة لضمان وضوح المعنى وصحة

العبارات في البحث.

الأسلوب اللغوي الضعيف: يؤثر الأسلوب اللغوي غير الواضح، مثل تكرار العبارات أو استخدام صياغات مكررة، سلبًا على جودة البحث. وهنا يجب على الباحث أن يسعى إلى استخدام لغة سلسة وواضحة تعبر عن الأفكار بوضوح ودقة.

استخدام ضمير المتكلم: يفضل في البحث العلمي تجنب استخدام ضمائر المتكلم (أنا، نحن) لضمان الموضوعية في العرض. فالهدف الأساسي من البحث هو تقديم معلومات دقيقة وموثوقة، وليس التعبير عن آراء شخصية. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط استخدام صيغة ضمير المتكلم بنوع من التعالي أو الغرور مثل «أنا أعتقد، أنا أرى، أنا توصلت».

أخطاء التنسيق: يواجه العديد من البحاث تحديات في تحقيق التناسق والاتساق في تنسيق مراجعاتهم الأدبية. فعدم توحيد حجم ونوع الخطوط، وتضارب في تسمية المصطلحات، واختلاف في طريقة الاقتباس، كلها أمور تؤثر سلبًا على جودة العمل وتقلل من مصداقيته. لذلك، يجب على البحاث الالتزام بالقواعد المحددة في كتابة المراجعة الأدبية لضمان تقديم عمل أكاديمي متكامل ومنظم.

8. أخلاقيات مراجعة الأدب

يعد احترام المبادئ الأخلاقية أمرًا ضروريًا خلال مسار البحث العلمي بأكمله، بما في ذلك مرحلة النشر. تهدف هذه الدراسة إلى تزويد البحاث الجدد، خاصةً في مجالي العلوم الإدارية والمالية، وفي العلوم الاجتماعية بشكل عام، بخطوات وقواعد أساسية لتطوير مراجعة أدبية مفيدة. ولكن، إلى جانب أهمية اختيار منهجية مناسبة لاجراء مراجعة الأدب، تأتي أهمية الاعتبارات الأخلاقية المتعلقة بإجراء المراجعة الأدبية في المرتبة الأولى. سنناقش في هذا الجزء من هذه الدراسة اعتبارين أخلاقيين رئيسيين يجب مراعاتهما عند بناء وكتابة مراجعة الأدب هما: الانتحال الأدبي والعرض الدقيق للأدبيات السابقة.

1.8 الانتحال الأدبي

أصبح الانتحال الأدبي Plagirasm ظاهرة مقلقة تهدد النزاهة في مختلف المجالات العلمية، مما شكل تحديًا كبيرًا للنظم الأكاديمية (Geraldi, 2021). وبشكل عام، يمكن تعريف الانتحال الأدبي على أنه استخدام عمل باحث آخر دون الإشارة إليه بشكل مناسب (Geraldi, 2021). في الحقيقة الانتحال الأدبي هو بمثابة احتيال وسرقة (Rennison and Hart, 2018). ويعد الانتحال انتهاكًا للقوانين والأخلاقيات، تمامًا كما تعد سرقة الممتلكات جريمة قانونية وأخلاقية. ويؤدي الانتحال الأدبي إلى إلحاق الضرر ليس فقط بسمعة الباحث ومصداقيته، بل قد يهدد مصداقية المؤسسة التعليمية، ويفقدها ثقة المجتمع. كما يؤدي الانتحال الأدبي إلى نشر معلومات مضللة، حيث يبني البحث على أفكار مسروقة بدلًا من الابتكار والإبداع. وقد يواجه البحاث الجدد الذين يمارسون الانتحال عقوبات أكاديمية صارمة، قد تصل بهم إلى حد الفصل من المؤسسة التعليمية.

يدرك أي باحث قام بكتابة أو تقييم ورقة علمية أن الانتحال الأدبي ليس مسألة سهلة التحديد دائمًا، ففي كثير من الأحيان، تكون الحدود بين السلوك المقبول في البحث العلمي والانتحال غير واضحة، مما يشكل تحديًا كبيرًا للبحاث الجدد، ولضمان تقديم مراجعة أدبية دقيقة وأخلاقية، يجب التعرف على

مختلف أشكال الانتحال الأدبي، خاصةً تلك الأكثر غموضًا، وسعيًا للإسهام في فهمها بشكل أعمق، قدم Geraldi (2021) تصنيفًا شاملًا للانتحال الأدبي من خلال دمج الأشكال المختلفة لهذه الظاهرة، حيث قسمها إلى ثلاثة أنواع رئيسة تشمل: سرقة الكلمات، سرقة الأفكار وسرقة التمثيلات.

تعد سرقة الكلمات من أكثر أشكال الانتحال الأدبي شيوعًا، وتأخذ أشكالًا متنوعة تتطلب من الباحثين والطلاب فهمًا دقيقًا لتجنبها، وبشكل عام يمكن تصنيف سرقة الكلمات إلى أربعة أشكال رئيسة، الشكل الأول يتمثل في النسخ واللصق الحرفي لنصوص أو عبارات أو جمل من مصادر أخرى دون استخدام علامات الاقتباس أو الإشارة إلى المصدر، وتعرف هذه الممارسة أيضًا بالاستنساخ، هو الشكل الأكثر شهرة لسرقة الكلمات، ويمكن تجنبها بسهولة باستخدام علامات الاقتباس حول النص الحرفي والاستشهاد بشكل صحيح بالمؤلف والمصدر الأصلي (Rennison and Hart, 2018). الشكل الثاني يتمثل في إعادة كتابة نص أصلي بشكل غير كافي أو سطحي مع الاحتفاظ بالبنية الأساسية والأفكار الرئيسة، ويمكن تجنب هذه الممارسة من خلال التركيز على فهم الأفكار المستعرضة في النص وتقديمها بطريقة جديدة. ويشير الشكل الثالث إلى تلخيص أو ترجمة عمل باحث آخر دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، فبينما لا يظهر أي تشابه نصي بين الجديد والأصلي، فإن ذلك لا يغير من حقيقة أن الفكرة قد استخدمت من عمل باحث آخر، وبالتالي فإن الفشل في تضمين الاستشهاد المناسب هو احتيال وسرقة لأن أفكار الباحث الأصلي تقدم على أنها أفكار باحث آخر.

ولتجنب ذلك، يجب تضمين الاستشهادات المناسبة حتى لو تم تغيير صياغة النص الأصلي، الشكل الأخير من سرقة الكلمات يعرف بالانتحال الفسيفسائي، الذي يشير إلى استخدام أجزاء من نصوص مختلفة، ودمجها معًا لإنشاء نص جديد دون الإشارة إلى المصادر الأصلية (Geraldi, 2021). إحدى الطرق لتجنب هذا النوع هو دمج المعلومات من مصادر مختلفة بشكل جديد ومتماسك مع الإشارة إلى كل مصدر.

في حين تعتبر سرقة الأفكار أحد أكثر أشكال الانتحال الأدبي غموضًا وصعوبةً في الاكتشاف. ويرجع ذلك إلى أنه لا ينطوي على نسخ نصوص أو عبارات بشكل مباشر، بل على استخدام أفكار ومفاهيم ونظريات من مصادر أخرى دون الإشارة إلى المصدر الأصلي (Geraldi, 2021). وتجدر الإشارة هنا بأن من الطبيعي تمامًا الاستفادة من أفكار الآخرين أو الاستلهام بها، فبدون ذلك لن يكون التقدم العلمي ممكنًا، ولكن تكمن المشكلة في عدم الاعتراف بهذا الاستخدام، ففي هذه الحالة، يظن القارئ أن الأفكار المقدمة هي أفكار أصلية للمؤلف. ويمكن ارتكاب سرقة الأفكار بطرق عدة منها إعادة صياغة أفكار الآخرين دون الإشارة إليهم، أو استخدام أفكار أو نظريات من مصادر أخرى دون الإشارة إلى المصدر الأصلي، أو استخدام نتائج أبحاث الآخرين دون الحصول على إذن منهم، أو نسخ المساهمة الرئيسية لأبحاث الأخرين وتقديمها بكلمات مختلفة (Renni-son and Hart, 2018). ويمكن تجنب سرقة الأفكار بسهولة من خلال تضمين توثيق المصدر الأصلي في جميع الحالات التي يتم فيها استخدام الأفكار أو

المفاهيم من مصادر أخرى.

بينما تشير سرقة التمثيلات إلى نسخ أو تعديل طفيف للتمثيلات المرئية المستخدمة في الأعمال البحثية، مثل الرسوم البيانية والجداول والصور، دون الإشارة إلى المصدر الأصلي. وتعتبر سرقة التمثيلات من أشكال الانتحال الأدبي الأقل شيوعًا والتي لا تحظى بنفس الاهتمام والنقاش مقارنةً بأشكال الانتحال الأخرى، مثل سرقة الأفكار أو الكلمات. ولعل هذا يرجع بسبب مطالبة أغلب دور النشر نسخًا عالية الجودة من الصور والرسومات وتلزم البحاث بالتأكيد على امتلاكهم لحقوق النشر للصور خلال عملية التقديم ونقل حقوق النشر (Geraldi, 2021). ولتجنب الوقوع في هذا النوع من الاحتيال يمكن إما انشاء تمثيلات خاصة بالباحث من خلال استخدام أدوات إنشاء الصور والرسومات البيانية أو الإشارة إلى المصدر الأصلي لجميع الصور والرسوم البيانية المستخدمة.

من المهم هنا بعد عرض الأشكال المختلفة للإنتحال الأدبي التعرف على أهم الأسباب أو الدوافع التي قد تقود إلى ارتكاب جريمة الانتحال الأدبي. فقد يلجأ بعض البحاث إلى الانتحال الأدبي بشكل متعمد، رغبةً في الاستفادة من جهود الآخرين دون بذل أي جهد، ظنًا منهم أنهم يمكنهم الإفلات من ذلك. وفي بعض الحالات، قد يقع بعض البحاث في فخ الانتحال الأدبي بشكل غير متعمد وذلك إما بسبب الظغوطات، أو الإهمال واللامبالاة، أو سوء الفهم وقلة المعرفة بقواعد الكتابة الأكاديمية، أو حتى عدم الثقة بالنفس على الكتابة. ومهما كانت دوافع الكاتب للانتحال الأدبي، فإن المسؤولية تقع على عاتقه لتجنب هذا السلوك من خلال اتباع الممارسات الأكاديمية الصحيحة، وتنظيم عملية الكتابة، وفهم مبادئ البحث العلمي.

2.8 العرض العادل للأدبيات السابقة

من بين التحديات التي تواجه البحاث الجدد عند بناء مراجعة الأدب، مشكلة العرض الخاطئ للبحوث السابقة، وقد يرجع ذلك جزئيًا إلى الاعتماد المفرط على ملخصات المصادر الأصلية، على الرغم من أن الملخصات توفر وصولاً سريعًا للمعلومات، إلا أنها لا تضمن دقة نقل الأفكار والمعطيات الواردة في النص الأصلي، وفي نفس الوقت قد تقدم معلومات مغلوطة أو مضللة، مما يضعف جودة المراجعة الأدبية بأكملها. لذا، يصبح الوصول المباشر إلى المصادر الأصلية ضرورة ملحة لضمان دقة المعلومات وتجنب أي تحريف محتمل، حتى لو تطلب ذلك مزيدًا من الوقت والجهد.

بالإضافة إلى ذلك، يمثل النقد جزءًا لا يتجزأ من أي مجال أكاديمي، حيث يسهم في تحسين جودة البحوث وتطوير المعرفة. لكن من المهم أن يتم هذا النقد بطريقة عادلة ودقيقة، مع تجنب الهجمات الشخصية أو الانتقادات غير المبررة. فمن المهم هنا التمييز بين النقد البناء الذي يهدف إلى تحسين البحث، والهجوم الشخصي على الباحث أو بحوثه. فتركيز النقد يجب أن يكون على محتوى البحث ومنهجيته، لا على خصائص الباحث الشخصية. كما ينبغي عدم استخدام عبارات مهينة أو جارحة، وأن يتم استخدام لغة نقد مهنية ومحترمة. فمن الضروري هنا مراعاة الظروف الزمنية التي أجريت فيها البحوث السابقة التي قد تكون قد لعبت دورًا

حاسمًا في تحديد الأساليب والتقنيات المتاحة للباحثين. فمثلًا، شهد مجال البحث تطوراً ملحوظاً بفضل التقدم التكنولوجي الذي أتاح إجراء استطلاعات أكثر شمولية وتمثيلاً، ففي حين اقتصر البحاث سابقاً على عينات محدودة وسهلة الوصول، بات من الممكن الآن جمع بيانات من عينة أوسع تمثل مجتمع الدراسة بشكل أدق، لذا يجب توخي الحذر عند انتقاد الأبحاث السابقة لاستخدامها تحليلات بسيطة، حيث قد يعكس ذلك أفضل الأساليب والتقنيات المتاحة في ذلك الوقت (Rennison and Hart, 2018).

9. الخلاصة والخاتمة

تعتبر مراجعة الأدب ركيزة أساسية لأي بحث علمي، إذ تسهم بشكل فعال في تحديد مسار البحث وتوجيهه نحو الإسهام الفعلي في المعرفة العلمية. من خلال استعراض شامل للأبحاث السابقة، يمكن للبحاث تحديد الثغرات المعرفية وتطوير أسئلة بحثية مبتكرة، مما يعزز من جودة البحث بشكل عام. ويتطلب بناء وكتابة مراجعة أدبية متماسكة وموثوقة مهارات متخصصة في البحث، والتحليل، والتقييم النقدي، وغالبًا ما تشكل هذه المهمة تحديًا كبيرًا بالنسبة للبحاث الجدد، خاصةً مع نقص الوعي بالتوجيهات والأساليب اللازمة، وعلى هذا الأساس هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دليل استرشادي للبحاث الجدد في مجال العلوم الإدارية والمالية، والعلوم الاجتماعية بشكل عام، حول كيفية اجراء مراجعة أدبية فعالة تساهم في إثراء البحث العلمي.

انطلقت هذه الدراسة بتحليل شامل لمفهوم مراجعة الأدب، بدءًا من تعريفها وأهدافها الأساسية، وصولاً إلى استكشاف أنواعها المتعددة والمصادر المناسبة لها وطرق عرضها، ثم انتقلت الدراسة إلى تقديم تقديم خارطة طريق مفصلة لتطوير مراجعة أدبية قوية في مجال العلوم الإدارية والمالية، وتضمنت هذه الخارطة محطات رئيسية ثلاث هي: التخطيط للمراجعة، تنفيذ المراجعة، كتابة وتوثيق نتائج المراجعة. واقترحت هذه الدراسة تنفيذ المجطات الثلاثة عبر سلسلة من الخطوات، بدءًا من بلورة الفكرة وصولًا إلى كتابة المراجعة بأسلوب علمي رصين. تساعد هذه الخطوات البحاث الجدد الذين لديهم خبرة قليلة حول مراجعة الأدب في تسهيل إعداد مسودة أولية ذات جودة عالية لأبحاثهم العلمية. في الجزء الأخير من هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على الأخطاء الشائعة التي يجب تجنبها عند كتابة مراجعة الأدب، وعلى الأخلاقيات المرتبطة بكتابتها، بما في ذلك الانتحال الأدبي بأشكاله المختلفة وتحريف الأدبيات السابقة، ومن خلال اتباع الخطوات المقترحة وتجنب الأخطاء الشائعة والالتزام بأخلاقيات الكتابة من الممكن إنجاز مراجعة أدبية تثري البحث وتسهم في تقدم المعرفة.

من خلال ما سبق عرضه في هذه الدراسة يمكن الخروج ببعض الدروس المستفادة حول مراجعة الأدب. أولًا، بعد تحديد الفكرة واختيار الموضوع، يمثل تحديد السؤال البحثي نقطة انطلاق عملية مراجعة الأدب والتي تبني عليها جميع الخطوات اللاحقة. ومن خلال صياغة السؤال بشكل واضح، يصبح بالإمكان توجيه الجهود نحو تجميع المعلومات الملائمة، وتجنب الانحراف عن مسار البحث. ثانيًا، يعد تطوير استراتيجية البحث خطوة أولى حاسمة لضمان صرامة المراجعة الأدبية.حيث يساعد تطوير

استراتيجية بحث محكمة على ضمان شمولية المراجعة، وتقليل تحيز الباحث في الاختيار بين المراجع المختلفة. ثالثًا، ينبغي أن تتسم عملية البحث بعمق وشمولية، بحيث تشمل مجموعة واسعة من قواعد البيانات والمجلات العلمية ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث. كما يجب على الباحث أن يعمد إلى تقييم جودة المصادر بعناية، مع التركيز على الدراسات التي تتميز بمنهجية صارمة ونتائج موثوقة. وأخيرً، تتميز عملية مراجعة الأدب بطابعها التطوري والتكراري. لذا، يجب على الباحث أن يكون مستعدًا لتعديل مسار البحث وتكييف الأسئلة البحثية بناءً على الاكتشافات الجديدة التي قد تظهر خلال عملية **المراجعة.**

قائمة المراجع:

1.Alvesson, M. and Sandberg, J. (2011). Generating research questions through problematization. Academy of management review, Vol. 36, No. 2, pp. 247-271.

2.Bailey, C. (2018). A Guide to Qualitative Field Research, 3th ed, SAGA Publications, Thousand Oaks.

3.Baumeister, R. and Leary, M. (1997). Writing narrative literature reviews. Review of General Psychology, Vol. 1, pp. 311–320.

4.Beitz, J. (2006) Writing the researchable question. Journal of Wound Ostomy and Continence Nursing, Vol. 33, No. 2, pp. 122-124.

5.Boote, D. and Beile, P. (2005). "Scholars before researchers: On the centrality of the dissertation literature review in research preparation", Educational Researcher, Vol. 34, No.6, pp. 3-15.

6.Booth, A., Sutton, A. and Papaioannou, D. (2016). Systematic Approaches to a Successful Literature Review, Sage, London.

7.Brereton, P., Kitchenham, B., Budgen, D., Turner, M., and Khalil, M. (2007). Lessons from applying the systematic literature review process within the software engineering domain, Journal of Systems and Software, Vol. 80, pp. 571-583.

15.Bryman, A. (2007). The research question in social research: What is its role? International Journal of Social Research Methodology, Vol. 10, No. 1, pp. 5-20.

16.Campbell, M., Egan, M., Lorenc, T., Bond, L., Popham, F., Fenton, C. and Benzeval, M. (2014). Considering methodological options for reviews of theory: Illustrated by a review of theories linking income and health, Systematic Reviews, Vol.3, No. 114.

17.Chigbu, U., Olusegun, S. and Du Plessis, C. (2023). "The science of literature reviews: searching, identifying, selecting, and synthesising", Publications, Vol. 11, No. 1, pp. 1-16.

18.Cooper, H. (1998). Synthesizing Research: A Guide for Literature Reviews, Sage Publications, Thousand Oaks.

a scientific article: A step-by-step guide for beginners", European Geriatric Medicine, Vol. 6, No.6, pp.573-579.

14.Fagan, J. (2017). An evidence-based review of academic web search engines, 2014–2016: Implications for librarians' practice and research agenda, Information Technology and Libraries, Vol. 36, pp. 7-47.

22.Fink, A. (2005). Conducting Research Literature Reviews: From the Internet to Paper, 2nd edition, Sage Publications Ltd, London.

23.Fisch, C. and Block, J. (2018). "Six tips for your (systematic) literature review in business and management research," Management Review Quarterly, Springer, Vol. 68, No. 2, pp. 103-106.

24.Frank, H. and Hatak, I. (2014). Doing a Research Literature Review, chapter in, How to Get Published in the Best Entrepreneurship Journals: A Guide to Steer Your Academic Career, Edward Elgar, Cheltenham.

25.Galvan, J. (2012). Writing Literature Reviews: A Guide for Students of the Social and Behavioral Sciences, 5th ed, Pyrczak, Los Angeles, CA.

26.Geraldi, J. (2021). Plagiarism in Project Studies, Project Management Journal, Vol. 52, No. 1, pp. 3-10

27.Haddaway, N., Allison Bethel, L., Dicks,

19.Cottrell, S. (2013). The Study Skills Handbook, 4th ed, Palgrave Macmillan Ltd, London.

20.Cronin, P., Ryan, F. and Coughlan, M. (2008). Undertaking a literature review: A step-by-step approach. British journal of nursing, Vol. 17, No. 1, pp. 38-43.

21.Dangelico, R and Vocalelli, D. (2017). "Green 8.marketing": An analysis of definitions, strategy steps, and tools through a systematic review of the literature, Journal of Cleaner Production, Vol. 165, pp. 1263-1279.

9.Danson, M. and Arshad, N. (2015). The literature review, chapter in research methods for business and management: A guide to writing your dissertation, 2nd edition, Goodfellow Publishers Ltd, Oxford.

10.Davis, J., Mengersen, K., Bennett, S. and Mazerolle, L. (2014). Viewing systematic reviews and meta-analysis in social research through different lenses, Springer Plus, Vol. 3, No. 511.

11.Denney, A. and Tewksbury, R. (2013). "How to write a literature review", Journal of Criminal Justice Education, Vol. 24 No. 2, pp. 218-234.

12.Dodgson, J. (2020). Quality in research: Asking the right question. Journal of Human Lactation, Vol. 36, No. 1, pp.105-108.

13.Ecarnot, F., Seronde, M., Chopard, R., Schiele, F. and Meneveau, N. (2015). "Writing

34.Keshav, S. (2007). How to read a paper, ACM SIGCOMM Computer Community Review, Vol. 37, pp. 83-84

35.Lindsay M., Andiola, J. and Bedard, C. (2017). Writing a literature review in Behavioural Accounting Research, chapter in the Routledge Companion to Behavioural Accounting Research, Routledge, London.

36.Liu, X. (2017). Research Topic, Definition of, in the SAGE Encyclopedia of Communication Research Methods, SAGE Publications, London.

37.MacInnis, D. (2011). A Framework for Conceptual Contributions in Marketing, Journal of Marketing, Vol. 75, pp. 136-154.

38.Maurer, H., Kappe, F. and Zaka, B. (2006). Plagiarism-a survey, Journal of Universal Computer Science, Vol. 12, No. 8, pp. 1050-1084.

39.Meesala, A. (2014). Literature Review in Business Research, chapter in Management Research in India, Management Teachers' Consortium (MTC).

40.Mertens, D. (2020). Research and Evaluation in Education and Psychology: Integrating Diversity with Quantitative, Qualitative, and Mixed Methods, 5th ed, SAGE, New Delhi.

41.Miles, A. (2017). A taxonomy of research gaps: Identifying and defining the seven research gaps, Journal of Research Methods and

J., Biljana Macura, G., Andrew, S., Sini, S. and Gavin, B. (2020). Eight problems with literature reviews and how to fix them. Nature Ecology and Evolution, Vol. 4, pp. 1582 - 1589.

28.Hart, C. (2018). Doing a Literature Review: Releasing the Research Imagination; Sage Publications, Thousand Oaks.

29.Hopewell, S., Clarke, M., Lefebvre, C., and Scherer, R. (2007). Handsearching versus electronic searching to identify reports of randomized trials, The Cochrane database of systematic reviews, Vol. 2.

30.Hulland, J. and Houston, M. (2020). "Why systematic review papers and meta-analyses matter: An introduction to the special issue on generalizations in marketing", Journal of the Academy of Marketing Science, V0l. 48, pp. 351-359.

31.Jalali, S. and Wohlin, C. (2012). Systematic literature studies: Database searches vs. backward snowballing, In Proceedings of the ACMIEEE International Symposium on Empirical Software Engineering and Measurement, 32.Lund, Sweden, 19–20 September, pp. 29–38.

33.Kumar, A., Paul, J. and Unnithan, A. (2019). "Masstige' marketing: A review, synthesis and research agenda", Journal of Business Research, Vol. 113, pp. 384-398.

Business Review, Vol. 29 No. 4, pp. 101717.

49.Pranckute, R. (2012). Web of science (WoS) and scopus: The titans of bibliographic information in today's academic world, Publications, Vol. 9, No. 12.

50.Ramdhani, A., Ramdhani, M. and Amin, A. (2014) "Writing a literature review research

51.paper: A step-by-step approach", International Journal of Basic and Applied Science, Vol. 3, No. 1, pp. 47–56.

52.Rennison, C. and Hart, T. (2018). Research Methods in Criminal Justice and Criminology, SAGA Publication, London.

53.Ridley, D. (2008). The Literature Review: A Step-by-step Guide for Students, Sage, London.

54.Siddaway A., Wood A. and Hedges L. (2019). How to do a systematic review: A best practice guide for conducting and reporting narrative reviews, meta-analyses, and meta-syntheses. Annual Review of Psychology, Vol. 70, No. 1, pp. 747-770.

55.Snyder, H. (2019). "Literature review as a research methodology: An overview and guidelines," Journal of Business Research, Vol. 104, pp. 333-339.

56.Torraco, R. (2005). Writing integrative literature reviews: Guidelines and examples, Human Resource Development Review, Vol. 4, No. 3, pp. 356–367.

Strategies, Vol. 1, No. 1, pp. 1-15.

42.Mullins, G. and Kiley, M. (2002). "It's a PhD, not a Nobel Prize": How experienced examiners assess research theses, Studies in Higher Education, Vol. 27, No.4, pp. 369-386.

43.Munn, Z., Barker, T., Moola, S., Tufanaru, C., Stern, C., McArthur, A., Stephenson, M. and Aromataris, E. (2020). Methodological quality of case series studies: An introduction to the jbi critical appraisal tool. JBI Evid. Synth, Vol. 18, pp. 2127-2133.

44.Oliver, P. (2012). Succeeding with Your Literature Review: A Handbook for Students, McGraw-Hill Education, London.

45.Olson, M. and Allen, M. (2017). Search Engines for a Literature Search, in The SAGE Encyclopedia of Communication Research Methods, SAGE Publications, London.

46.Onwuegbuzie, A. and Leech, N. (2006). Linking research questions to mixed methods data analysis procedures. The Qualitative Report, Vol. 11m No. 3, pp. 474-498.

47.Palmatier, R., Houston, M. and Hulland, J. (2018). Review articles: Purpose, process, and structure, Journal of the Academy of Marketing Science, Vol. 46, pp. 1-5.

48.Paul, J. and Criado, A. (2020). The art of writing literature review: What do we know and what do we need to know? International

review papers characteristics, research trends and underexplored topics, Journal of Cleaner Production, Vol. 395.

57.Tranfield, D., Denyer, D. and Smart, P. (2003). Towards a methodology for developing evidence-informed management knowledge by means of systematic review. British Journal of Management, Vol. 14, pp. 207-222.

58.Wakefield, A. (2014). Searching and critiquing the research literature, Nursing Standard, Vol. 28, No. 39, pp. 49-57.

59.Webster, J. and Watson, R. (2002). Analyzing the past to prepare for the future: Writing a literature review, MIS Quarterly, Vol. 26, No. 2.

60.Wilson, J. (2010). Essentials of Business Research: A Guide to Doing Your Research Project, SAGE, New Delhi.

61.Witell, L., Snyder, H., Gustafsson, A., Fombelle, P. and Kristensson, P. (2016). Defining service innovation: A review and synthesis, Journal of Business Research, Vol. 69, No. 8, pp. 2863-2872.

62.Xiao, Y. and Watson, M. (2019). Guidance on conducting a systematic literature review, Journal of Planning Education and Research, Vol. 39, No. 1, pp. 93-112.

63.Toronto, C. (2020). Overview of the integrative review, chapter in A Step-by-step Guide to Conducting an Integrative Review, Springer.

64.Moro, S., Cauchick-Miguel, P., Mendes, G. and Sousa-Zomer, T. (2023). An umbrella review of product-service systems: Analysis of

أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا

د. عوض احمد محمد الروياتي،
أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك
قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد –جامعة بنغازي
awadalrwiate@gmail.com

أ.عديلة ثابت محمد حسين
باحثة اكاديمية
ماجستير محاسبة – جامعة بنغازي
Adelathabet88@gmail.com

الملخص:

إن الهدف الرئيس للدراسة يتمثل في بيان أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي في إعداد وتنفيذ الدراسة ، وتم تصميم واستخدام قائمة استبانة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة ، وتم توزيع 358استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ؛ الممثل بالمراجعين الخارجيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية (موظفي إدارة الائتمان في المصارف التجارية – أعضاء هيئة التدريس في الجامعات) بالمنطقة الشرقية من ليبيا؛ بعضها الكترونيا وبعضها عن طريق الاتصال المباشر يد بيد، وتم استلام 266 استمارة صالحة للتحليل بنسبة استجابة 74% ،وتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS لتحليل البيانات ، حيث تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات.

بعد دراسة وتحليل البيانات وصفيا واختبار الفرضيات ، أظهرت الدراسة عدد من النتائج أهمها ؛ أن المراجع الخارجي الليبي يتمتع بالتأهيل والمهارة والاستقلال الكافي ، ومن ثم الحياد والموضوعية وكذلك اهتمامه بالتخصص في نشاط العميل وهي ركائز لجودة المراجعة والتي كان لها تأثير ذو دلالة احصائية في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

واستنادا لنتائج الدراسة أوصى الباحثان بضرورة الاهتمام بدارسة وتحليل أسباب فجوة التوقعات في المراجعة، حيث أنها من أخطر القضايا التي تواجه مهنة المراجعة، وتؤثر في ثقة ومصداقية مستخدمي المعلومات المحاسبية في المهنة، وضرورة الاهتمام بركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي ، لضمان الحد من فجوة التوقعات .

الكلمات الدالة: خصائص المراجع الخارجي ، جودة المراجعة ، فجوة التوقعات

The impact of bases of auditing quality, which relating of external auditor's characteristics on narrow the expectation gap in auditing environment on Libya

Adelah Thabet Mohamed Hussain
Academic Researcher
Adelathabet88@gmail.com

Awad A.M. S. Alrwiate
Associate Professor of Accounting and Auditing
Department of Accounting Faculty of Economics, University of Benghazi
awadalrwiate@gmail.com

Abstract:

This study aims to determine the effect of bases of Auditing quality that related of Libyan external Auditor characteristics on narrow Expectation Gap ,which is observing among external auditor and financial information users in Libyan business environment .Deductive –Inductive method was followed in preparing and implementing the study ,questionnaire was designed and used for collecting the data and information necessary of the study , questionnaires were distributed to358 participants (a random sample of study population), represents in external auditors and financial information users (Credit management officers in commercial Banks; staff members on universities) in east region in Libya, some of questionnaires were distributed electronically , and some of them directly, hand by hand ,we receive 266 questionnaires suitable for analyzing in response rate 74% , researchers were used SPSS package to analysis data, the multiple regression was used for hypothesis test

After study and analysis the data descript fully and test the hypothesis, the study concluded that; the Libyan external Auditor has adequate qualification, skills, independence, and he also concerned of industrial specialization, which are the bases for auditing quality, so, it has statistically effect in narrow expectation gap in Auditing profession in Libya.

Rely on the results of the study the researchers recommend to concern for studying and analyzing causes of expectation gap in Auditing profession in Libya, since it is a hard problem against Auditing profession, and it will affect the confidence of Accounting information users toward a profession, in addition to, it is necessary to concern for the bases of Auditing quality, which related to Libyan external Auditor characteristics which are helping to minimize Expectation Gap.

Keywords: external auditor characteristics, audit quality, expectations gap

مقدمة:

نالت فجوة التوقعات في المراجعة اهتماما كبير من قبل الباحثين والمنظمات المهنية ، لما لها من تأثيرات سلبية على كافة الاطراف داخل وخارج مهنة المراجعة، ويقصد بفجوة التوقعات اختلاف مستخدمي المعلومات المحاسبية مع المراجع الخارجي حول جودة الأداء المهني للمراجع ، وقد نشأ هذا الخلاف نتيجة فشل الكثير من الشركات الضخمة دون سابق إنذار مثل شركة أنرون الأمريكية.

كما حظي موضوع جودة المراجعة على اهتمام علمي ومهني كبير على الصعيد الدولي، لما تشكله جودة المراجعة من أهمية كبيرة خاصة في ظل الانتقادات الموجهة للمهنة بعد الانهيارات التي تعرضت لها بعض الشركات الضخمة، والتي نتج عنها صدور قوانين وتشريعات لرقابة المهنة ، وكذلك قيام الهيئات المهنية بإصدار معايير خاصة بالمراجعة والرقابة على جودتها .

ولقد كان للبعد الأخلاقي والسلوكي في أداء المراجع النصيب الأكبر من الاهتمام ، وهذا الامر القى على كاهل المراجع العديد من المسئوليات التي يتعين عليه الانتباه إليها ومراعاتها أثناء مزاولته لعمله، وذلك بغرض كسب ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية .

وبهذا فإن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي (تأهيل ومهارة المراجع – استقلال وموضوعية المراجع – التخصص في صناعة العميل) يمكن أن يكون لها أثرا كبيرا في رفع جودة الأداء المهني لعمليات المراجعة وتعزيز ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في المهنة ، ومن ثم تضييق فجوة التوقعات.

المحور الأول : الإطار العام للدراسة:

•مشكلة الدراسة:

كتب (Kisscorni &Klin 1996) في مقالة بعنوان " A big mistake while doing every thing right ، أخطاء كثيرة رغم أننا ننفذ كل شيء بشكل صحيح" ،حيث تساءلا؛ هل جودة العمل الذي يقوم به المراجع كافية للوقاية من عمليات التقاضي ؟ فبالرغم من تجاوز المراجعين للمعايير المهنية كفاءة في مستوى الأداء ، إلا أن هذا لم يعفهم من عمليات التقاضي ، التي كلفتهم تعويضات بمبالغ كبيرة ، والكثير من ساعات العمل المفقودة للدفاع عن أنفسهم ، بل أنهم عانوا من القلق والاحباط النفسي بشكل كبير .(الرواياتي ،2001)

وبالرغم من أن الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المراجعين لا يمكن ارجاعها بالكامل إلى فجوة التوقعات ، إلا أن المتدبر في مضمون ما قدمه Kisscorni &Klin يعرف أن المشكلة التي تواجه المراجعين ليست جودة تنفيذ المراجعة وفقا للمعايير المهنية ، وانما المشكلة تتمثل في عدم توافق إدراكات مستخدمي المعلومات المحاسبية حول ما يجب أن يقدمه المراجع من خلال مهنة المراجعة وادراكات المراجع نفسه لما يقدمه لمستخدمي المعلومات في ظل المعايير المهنية ، وهذا ما يشار إليه بفجوة التوقعات .

وقد ذكر ذلك(Woolf 1985) ؛ حيث أكد في أحد أبحاثه بأن أغلب القضايا المرفوعة ضد المراجعين يمكن أن تعود إلى الفجوة البارزة والملموسة بين إدراكات المراجعين لخدمات المراجعة وبين إدراكات مستخدمي المعلومات المحاسبية لهذه الخدمات . كما بينت بعض الدراسات ان هناك أدلة تفيد بأن جمهور

المستفيدين يبحثون من خلال المراجعة المستقلة عن حماية ضد الغش ، والانذار المبكر بإفلاس الشركات ، وضمان صلاحية ورفاهية الشركة ، والتقرير عن هذه المعلومات للسلطات التشريعية في بعض الدول، وهذه المسؤوليات تتجاوز الأداء المعقول المطلوب من المراجع الخارجي في ظل العناية المهنية الكافية. (ICAEW,1986;Tweedie,1987 ؛ الروياتي ،2001) فأداء مهام المراجعة بالعناية المهنية الكافية يمكن أن يساهم في تخفيض مخاطر الغش أو مخاطر التنبؤ باستمرار المشروع ، ولكنها لا تمنع هذه المخاطر تماما . ونتيجة لذلك تقوم مهنة المحاسبة والمراجعة في كثير من الدول المتقدمة بوضع الأساليب والإجراءات اللازمة لتضييق فجوة التوقعات ، إلا أن هذا المسار غير موجود في كثير من الدول حديثة العهد بالمهنة مثل ليبيا ، فالمهنة مازالت تفتقد لوجود المعايير والارشادات المهنية اللازمة للمراجعة الخارجية، وكذلك معايير لرقابة الجودة للحد من فجوة التوقعات (الروياتي ،2001 :202)

ونتيجة لذلك بذلت المنظمات المهنية الدولية الكثير من الجهود لتحديد اسباب وجود فجوة التوقعات واقتراح اساليب جيدة للحد منها، وكذلك العمل على تطوير وبناء الثقة في مهنة المراجعة عن طريق وضع اطر تنظيمية تعتمد على الاستقلالية والمساءلة والشفافية بهدف الحرص على مصالح مستخدمي القوائم المالية، والارتقاء بتقديم خدمات مهنية ذات قيمة تتسم بالجودة.

وبناءً عليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤل التالي :

ما مدى تأثير ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

-ما مدى تأثير التأهيل والمهارة لدى المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة حال معرفتها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة؟

-ما مدى تأثير استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة حال معرفتها من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة؟

-ما مدى تأثير تخصص المراجع الخارجي الليبي في صناعة العميل كركيزة لجودة المراجعة حال معرفتها من مستخدمي المعلومات المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة؟

•فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تنص بأنه " يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص المراجع الخارجي الليبي ذات العلاقة بجودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات "

وتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية الاتية:

-يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية للتأهيل والمهارة لدى المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

-يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لاستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

-يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لتخصص المراجع الخارجي الليبي في صناعة العميل كركيزة لجودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

•أهداف وأهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1.تحديد دور ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

2.تحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة المؤثرة في جودة المراجعة والمتغير التابع تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

3.التعرف على حقيقة موقف المراجعين الخارجين الليبيين ومستخدمي المعلومات المحاسبية تجاه تضييق فجوة التوقعات.

بتحقيق أهداف الدراسة تظهر أهميتها للعيان من خلال النقاط التالية :

1.توجيه انتباه المؤسسات المهنية في ليبيا لتأهيل وكفاءة المراجع الخارجي باعتبارها من الركائز الرئيسة لجودة المراجعة ونظرا للدور الذي يقوم به المراجع في بث الثقة في المعلومات المحاسبية .

2.توجيه انتباه المنظمات المهنية إلى ضرورة تدعيم استقلال المراجع الخارجي الليبي لكونها إحدى ركائز جودة المراجعة ، والتي تنعكس في نهاية الأمر في رفع ثقة مستخدمي المعلومات في خدمات المراجعة ، ما يساهم في تضييق فجوة التوقعات .

3.توجيه انتباه ممارسي مهنة المراجعة والمنظمات المهنية ومستخدمي المعلومات المحاسبية إلى ضرورة الاهتمام بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي في نشاط العميل ، والذي بدوره سوف يرفع الثقة في جودة المراجعة ومن ثم الحد من فجوة التوقعات .

•منهجية وحدود الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج العلمي المعاصر الاستنباطي -الاستقرائي باعتباره أحد المناهج العلمية المستخدمة في علوم المحاسبة والمراجعة من خلال الدراسة النظرية المكتبية والتحليل العلمي و الشرح والتفسير. وتحدد نطاق الدراسة في خصائص المراجع الخارجي الليبي كركائز لجودة المراجعة ، وتحدد مجتمع الدراسة في فئتين تمثلت الأولى في المراجعين الخارجين بالمكاتب الخاصة ومراجعي ديوان المحاسبة ، وتمثلت الفئة الثانية في مستخدمي المعلومات المحاسبية ممثلة بموظفي إدارات الائتمان بالمصارف التجارية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية .ولن تتناول الدراسة ركائز جودة المراجعة المتعلقة بمكاتب المراجعة أو العملاء.

المحور الثاني : فجوة التوقعات في المراجعة مفهومها و أنواعها وأسبابها:

ظهر مصطلح فجوة التوقعات للمرة الأولى على يدliggio سنة 1212 في مقاله المشهور "فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع". وقد عرف liggio فجوة التوقعات بأنها الفرق بين ما يتصوره المراجع لمستويات أداءه وبين ما يعتقده مستخدمو القوائم المالية على أساس الجودة ومعايير المهنة . (نقلاً عن : السقا، 1997، ص 426).

وأشار السقا في موضع أخر بأن فجوة التوقعات هي الفرق بين ما يقوم به أو ما يمكن أن يقوم به المراجعون، وبين ما ينبغي أو يتوقع أن يقوم

به المراجعون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم، وعلى أساس معايير المراجعة المتعارف عليها، مع ضرورة الانسجام بين معايير المراجعة وأداء المراجعين والتوقعات المجتمعية لأداء المراجعين (السقا، 1997، ص427).

وفي تعريف آخر لفجوة التوقعات ورد أنها الفجوة بين ما ينتظره الجمهور من مهنة المراجعة وبين ما تستطيع مهنة المراجعة أن تقدمه في الواقع (أبو سندة، 2015، ص 35).

وذكرت أحدي التعريفات أن فجوة التوقعات هي الثغرة التي تنشأ بين المراجعين والجمهور المنتظر لتقرير المراجع، وسبب هذه الثغرة هي الاختلاف بين المعلومات التي يتوقع الجمهور المستفيد أن يجدها في تقرير المراجع، وبين ما يقدمه المراجع فعلا في تقريره (مقراوي، لعريبي، 2023، ص 265).

في شأن أنواع فجوة التوقعات ؛ قسمت الفجوة وفقا لعدد من الأسس اهتمت الدراسة بالتقسيم الذي قدمه (Porter,1993, P50) ؛ حيث قسم فجوة التوقعات حسب مكوناتها الاساسية إلى قسمين هما:

1.فجوة الأداء: وتتمثل في الفرق بين ما يتوقع المجتمع من المراجعين إنجازه بصورة معقولة وبين الأداء الفعلي للمراجعين. ويمكن تقسيم تلك الفجوة إلى مكونين هما:

أ- فجوة قصور المعايير: والتي تتمثل في الفرق بين الواجبات المتوقعة بصورة معقولة من المراجعين وبين الواجبات الحالية للمراجعين كما وردت في المعايير المهنية.

ب-فجوة الأداء غير الكفء أو قصور الأداء: وتتمثل هذه الفجوة في الفرق بين معايير أداء الواجبات الحالية للمراجعين وبين الأداء الفعلي للمراجعين.

2.فجوة المعقولية: وتتمثل في الفرق بين ما يتوقعه المجتمع من المراجعين وبين ما يستطيع المراجعون أدائه بصورة معقولة.

في شأن أسباب فجوة التوقعات تناولت بعض الدراسات بعضها ؛ حيث ورد عن دراسة جربوع (2004)الأسباب التالية :

-نقص الكفاءة المهنية: لقد وجهت العديد من الانتقادات إلى المراجعين، والتي مفادها أنهم يعملون في مجالات لا يمتلكون فيها التأهيل العلمي والتدريب الكافي لكي يقوموا بها، فقد أكد على هذا النقد الأمريكي Amhowitz من واقع القضايا المختلفة المرفوعة ضد مكاتب المراجعة والمحاسبة .

-عدم التحديد الواضح لمسؤوليات المراجع الخارجي: إن مستخدمي القوائم المالية لديهم اعتقاد أن المراجع مسئول عن اعداد القوائم المالية وعن اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية، ولا شك أن مثل هذه التوقعات من قبل مستخدمي القوائم المالية يعتبر مؤشر على عدم وضوح دور المراجع ومسئولياته؛ حيث أن عدم التحديد الدقيق لمسئولياته يساهم في خلق فجوة التوقعات.

-انخفاض جودة الأداء في المراجعة: هناك العديد من العوامل التي تضعف من مواقف المراجع، وتلعب دورا مهما في خفض جودة أداء عمليات المراجعة، مما يزيد من فجوة التوقعات .

وركزت دراسة يوسف (2011) على سبب أخر لفجوة التوقعات واعتبرته السبب الرئيس لها

وهو قصور نظام الرقابة الداخلية في مهنة المراجعة: حيث ، يقاس نجاح وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لمهنة المراجعة بمدى فهم المجتمع لهذا النظام وإدراك كيفية تطبيقه، وليس فقط بكيفية فهم المراجعين لهذا النظام وإدراكهم لكيفية تطبيقه لان عدم فهم المجتمع للنظام يضعف ثقة الجمهور، وبالتالي تتسع فجوة التوقعات.

أما دراسة الشافعي وعبدالقادر (2018، 416) فقد ركزت على هدف رئيس أخر لفجوة التوقعات يتمثل في الشك في استقلالية المراجع الخارجي ؛ حيث إن مهنة المراجعة تفقد قيمتها في المجتمع إذا فقد المراجع استقلاله، وإذ ما كان هذا الاستقلال محل شك من قبل المجتمع المالي يحدث ما يعرف بفجوة التوقعات .

في حين دراسة مرهج (2018، 12) ركزت على قصور التقارير المالية المنشورة كسبب رئيس لفجوة التوقعات : حيث ، يحق لمستخدمي القوائم المالية أن تنشر لهم قوائم تتسم بالبساطة والوضوح وسهولة الفهم وتفي باحتياجاتهم، لأن قرار مستخدمي القوائم المالية يتأثر بالسلب إذا ما كانت تلك المعلومات غير واضحة ومعقدة ويصعب فهمها

المحور الثالثً: ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي ودورها في تضييق فجوة التوقعات:

تؤدي خصائص جودة المراجعة المتعلقة بالمراجع كمهني دورا هاما في انجاز عملية المراجعة بالشكل الذي يؤدي إلى تضييق فجوة التوقعات. ويلعب متغير جودة المراجعة دورا وسيطا ما بين الخصائص المطلوبة في المراجع الخارجي (المتغيرات المستقلة)، والتي تمثل ركائز لجودة المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة(المتغير التابع) لذا فان الأمر يتطلب دراسة العلاقة بين الخصائص المطلوبة في المراجع الخارجي وجودة المراجعة من ناحية ، وعلاقة جودة المراجعة وفجوة التوقعات في المراجعة من ناحية أخرى.

أولا: تأهيل ومهارة المراجع الخارجي كركيزة لجودة المراجعة و أثرها في تضييق فجوة التوقعات

يشترط لأداء عملية المراجعة أن تتم من قبل أشخاص تتوفر فيهم المهارة الفنية الملائمة ومستوى ملائم من التدريب للعمل كمراجعين، فقد اهتمت معايير المراجعة المتعارف عليها بالصفات الشخصية للمراجع، من بينها المعيار الأول الخاص بالتأهيل العلمي والعملي للمراجع، والذي تطلب ضرورة أن تتوفر للمراجع التأهيل العلمي المناسب والممارسة العملية الكافية لممارسة أعمال المراجعة؛ فمن حيث علاقة جودة المراجعة بالتأهيل العلمي للمراجع الخارجي بينت عدد من الدراسات (Reil-ly& Stettler,1972 ;Stettler,1978 ; الروياتي،2001) أن التعليم التخصصي العالي أثر تأثيرا إيجابيا في أداء المحاسبين في امتحانات المحاسبين القانونيين في أمريكا ، وأشارت دراسات أخرى(Arnold&Geisel-88 hart,1984;Hoshower,1989;Wright,19 ؛ الروياتي ،2001) أن متطلب التعليم ذو الخمس سنوات في مجال المحاسبة في أمريكا ساهم في تحسين مستوى الأداء في الممارسة العملية ، فالتأهيل العلمي له دور فعال في اكتساب المراجع للكفاءة والمهارة ؛ فهو يزود الممارس بالكثير من المعارف الأساسية والمبررات المنطقية لما يقوم به أثناء الممارسة الفعلية ، كذلك

فان الكثير من المنظمات في أمريكا أصدرت تقارير تطالب بمزيد من التعليم العالي التخصصي للمراجع مثل تقرير مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (1969 وتقرير Albert 1978) وتقرير(Anderson Anderson& Ellyson1986,) ، ولأهمية هذه الركيزة لجودة المراجعة أوضحت (De Angelo 1981), , ان الكفاءة المهنية للمراجع (التعليم – الخبرة – التعليم المهني المستمر) تعد الركيزة الأولى التي تقوم عليها جودة المراجعة، وذلك لان كفاءة المراجع تساعد على اكتشاف الأخطاء والمخالفات في سجلات العملاء، كما طالبت الهيئات والمنظمات المهنية بضرورة مقابلة متطلبات التعليم المستمر ، الذي يعتبر أحد عناصر رقابة جودة المراجعة (Austin & Langston ,1984) .

ونظرا لتأثير التأهيل العلمي على جودة المراجعة ، ورفع الثقة لدى مستخدمي المعلومات حال معرفتهم بذلك ،بينت دراسة (Zimmerman 94 et al.,19) أن منظمات المحاسبة في أمريكا بمختلف أحجامها تستخدم المقالات والبحوث التي تنشرها في مجال المحاسبة والمراجعة كوسيلة للدعاية عن خدماتها

أما علاقة الخبرة بجودة المراجعة فقد توصلت إليها الكثير من الدراسات ،فقد بينت بعض الدراسات (Libby&Willingham,1991; Abdol-Mohammadi &Wright,1987 ؛ الروياتي ،2001)أن المراجعين المتمرسين (ذوي الخبرة الأطول) تكون أحكامهم الشخصية التي تتكرر نسبيا في المهام المهنية أفضل من أولئك غير المتمرسين ، كما أن المراجعين ذوي الخبرة هم أكثر قدرة على اكتشاف أخطاء القوائم المالية ، ويبدو تأثير الخبرة أكثر وضوحا على الأحكام الشخصية للمراجعين عندما تكون المهام معقدة وغير محددة في هيكل واضح .

وحيث أن فجوة التوقعات تتأثر بما يعتقده مستخدمو المعلومات المحاسبية عن جودة خدمات المراجعة التي يقدمها المراجعون، فهم يشكلون اعتقاداتهم من خلال التعامل مع مخرجات تقرير المراجعة من سنة لأخرى، فكلما استفاد مستخدمو المعلومات من تقرير المراجع ولم يطالهم الضرر نتيجة لذلك كلما ارتفعت الثقة في عمل المراجعين ومن ثم ضاقت وانحسرت الفجوة، وفي نفس الوقت يتأثر مستخدمو المعلومات المحاسبية بما يصلهم من معلومات سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة عن ركائز جودة أعمال المراجعين ، فوصول معلومات جيدة إلى مستخدمي المعلومات المحاسبية عن المؤهلات التعليمية والخبرة العملية والتعليم المستمر للمراجعين ومساعديهم بدون شك يرسم صورة طيبة للمراجع في اذهان المستخدمين، لأن المنطق يجعلهم يقرون بأن جودة أعمال المراجعة ترتبط بتأهيل وقدرة ومهارة المراجع ومن ثم تضييق فجوة التوقعات ، فإن تحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية على معلومات تشير إلى ضعف تأهيل ومهارة المراجعين، فإن مستوى الثقة في أعمالهم سوف ينخفض ومن ثم اتساع فجوة التوقعات والعكس بالعكس.

وقد بينت الدراسات ان رفع كفاءة المراجعين وتطوير أدائهم ومهاراتهم باستمرار، وكذلك تعليم المراجعين الجدد واكسابهم المهارات الأساسية وذلك بتطوير البرامج الدراسية لتأهيل المراجعين والمحاسبين، بحيث تضمن تزويدهم بالمهارات

الأساسية التي تزيد من قدراتهم التحليلية، وتمكنهم من اكتشاف الأخطاء والغش والاحتيال والتصرفات غير القانونية للعميل، سوف تساهم في رفع جودة المراجعة ومن ثم تضييق فجوة التوقعات (بريو، 2014). وتشير نتائج دراسة (Monroe, 1993) كذلك إلى أن التأهيل قد يكون وسيلة فعالة لتضييق أو إزالة فجوة التوقعات.

ثانيا: استقلال وموضوعية المراجع الخارجي كركيزة لجودة المراجعة و أثرها في تضييق فجوة التوقعات

يعتبر استقلال المراجع من المفاهيم التي تميز مهنة المراجعة عن غيرها من المهن الأخرى. فاستقلالية وموضوعية المراجع من أهم ركائز جودة المراجعة فهي بمثابة العمود الفقري لمهنة المراجعة بصفة عامة، لذلك أصبحت هناك حاجة ماسة لتدعيم وحماية استقلال المراجع وحياده. ويرى دوارة (2014) أن استقلال المراجع من أهم الركائز المؤثرة في جودة المراجعة، حيث تؤثر في حالة أمان واطمئنان مستخدمي المعلومات المحاسبية بعدم وجود تلاعبات تخص المراجع أو ضغوط عليه لإخفاء ما يمكن إخفاؤه، وخاصة في الفترة الأخيرة التي تمر بها مهنة المراجعة بأزمة الثقة.

ويشمل استقلال المراجع الحق في الإشراف على مساعديه وتوجيه أعمالهم بدون أي تدخل من الشركة التي يقوم بمراجعتها، والحرية التامة في اختيار إجراءات وطرق الفحص التي يقوم بها، بالإضافة إلى حرية التعبير عن الرأي في التقرير الذي يدلي به على القوائم المالية بدون خوف من اتخاذ إجراءات عقابية ضده (الأهدل، 2008).

إن الحفاظ على استقلال المراجع الخارجي مهم جداً للمستفيدين من خدمات المراجعة، وذلك لأن ثقتهم في تقرير المراجع تعتمد على استقلاليته، فكلما زادت استقلالية المراجع كلما كانت الثقة في عمله ورأيه أكبر، اي أنه عندما يحافظ المراجع على استقلاله سوف تكون آرائه ونتائجه وأحكامه وتوصياته حيادية (الفلاح، 2015). وحيث أن الشك في استقلال المراجعين يجعل آراءهم ليست ذات قيمة، فقد توصلت بعض الدراسات إلى وجود تأثيراً إيجابياً للاستقلال على فجوة التوقعات، واعتبرت أغلب الدراسات أن غياب الاستقلال او الشك في وجوده هو السبب الرئيسي في وجود فجوة التوقعات (غنيم، 2015). كما اشارت دراسة أخرى إلى أنه إذا كان المراجعون مستقلون فإن ذلك يساهم في تضييق فجوة التوقعات (mansoury & azary, 2009).

ثالثا: تخصص المراجع الخارجي في صناعة العميل كركيزة لجودة المراجعة و أثرها في تضييق فجوة التوقعات

ورد في دراسة جابر (2010) تعريف للتخصص في صناعة العميل بأنه استراتيجية للتمايز تعتمد على امتلاك معارف ومهارات خاصة بالنشاط محل التخصص، وتنتج من التدريب المركز والممارسة الواسعة في ذلك النشاط، بما يمكن المراجع من تحسين أو تجويد الأداء ومن ثم تدعيم مركزة التنافسي.

وأشار لبيب (2005) إلى أن التخصص القطاعي أحد الاتجاهات التي يمكن من خلالها الحصول على المعرفة الكافية بطبيعة عمل أو نشاط المنشأة محل المراجعة، مما يهيئ للمراجع القدرات

المهنية التي يستطيع من خلالها القيام بتقدير دقيق للخطر الحتمي، ووضع البرنامج الملائم لعملية المراجعة.

وبين دوارة (2014) أن التخصص في صناعة معينة من شأنه زيادة جودة المراجعة المقدمة وذلك بسبب الخبرة المتراكمة لدى المراجع عن نشاط العميل، والتي تساعد في تحديد الأتعاب المناسبة المتوافقة مع الجهد المتوقع بذله للقيام بمهام المراجعة، فضلاً عن كشف التفاصيل، وبالتالي الحد من تلاعبات الإدارة في حال وجودها، ويمكن للمكتب تجنب الأثر السلبي للتخصص الصناعي وذلك عن طريق تقسيم مكتب المراجعة داخلياً إلى أقسام حسب الصناعات.

وبهذا فان التخصص الصناعي يقوم بزيادة الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي، كما يرفع من قدراته على تحديد مؤشرات القدرة على الاستمرارية للمؤسسة، ويخفف من الانهيارات التي شهدتها الشركات نتيجة فشل عمليات المراجعة في إظهار ذلك الفشل أو إعطاء مؤشرات عنه، كما يساهم في تحقيق مستوى جيد من الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تحسين جودة المراجعة والتي بدورها تنعكس في ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في خدمات المراجعة ،وهذا يساهم في تضييق فجوة التوقعات. (مقراوى، لعربي، 2023)

وأشارت دراسة العياش (2020) أن تحسين جودة المراجعة من خلال دعم استقلال المراجع وتحسين كفاءته وتفعيل دور المنظمات المهنية وتحسين الاتصال ودراسة توقعات المستفيدين من تقرير المراجع لها دور كبير في تضييق فجوة التوقعات ، كما كشفت دراسة مقراوي والعربي (2023)أن التخصص في صناعة العميل يدعم استقلال المراجع ويرفع كفاءته ويساهم في تحسين جودة تقرير المراجع ، وهذا يساهم في تضييق فجوة التوقعات .

المحور الرابع : أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات :

القسم الأول : التحليل الوصفي لبيانات المشاركين في الدراسة :

من خلال تحليل البيانات العامة للمشاركين تبين للباحثين ما يلي :

•من حيث صفة المشاركين ؛ شارك في الدراسة ما نسبته 47.4 من فئة المراجعين ، ونسبة 52.6 % من فئة مستخدمي المعلومات المحاسبية (30.4% أعضاء هيئة تدريس في الجامعات الليبية و22.2 موظفو إدارة الائتمان في المصارف التجارية). وهذا يعني أن هناك توازن مقبول بين الفئة الأولى والفئة الثانية في الاجابة على استمارة الاستبيان.

•من حيث المؤهل العلمي تبين من خلال تحليل البيانات العامة للمشاركين أن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسبة 97.7%لا يقل تأهيلهم عن شهادة البكالوريوس ،بل أن 60.9% من المشاركين لا يقل تأهيلهم عن شهادة الماجستير ، وهذا يدل على أن المشاركين لديهم الدراية والمعرفة الكافية لفهم موضوع الدراسة .

•من حيث تخصص المشاركين ؛ كان معظمهم وبنسبة 91%من ذوي تخصص المحاسبة ، ولم تتجاوز نسبة المشاركين من التخصصات الأخرى نسبة 9%(إدارة ، تمويل ، اقتصاد) ، وهذا يدل على أنه

يتوفر للمشاركين دراية عالية بمفاهيم المراجعة الخارجية وفجوة التوقعات ، وهذا يرفع درجة الثقة في المعلومات التي تم الحصول عليها .

•فيما يتعلق بسنوات خبرة المشاركين ؛ تبين من تحليل البيانات أن أغلب المشاركين وبنسبة 85% لا تقل خبرتهم عن 5 سنوات في مجال عملهم ، بل أن 48.5% من المشاركين لا تقل خبرتهم عن 10 سنوات ، وبذلك يمكن القول بأن مستوى خبرة المشاركين في الدراسة جيدة ، وترفع مستوى الثقة في المعلومات والآراء المتحصل عليها منهم .

القسم الثاني: تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات

استنادا إلى النظرية الاحصائية التي تدعم فرض أن عينة الدراسة إذا زادت عن 30 مفردة فإنها يتوفر لها التوزيع الطبيعي للبيانات ، وقد كان عدد المشاركين فعلا في الدراسة 266 مشارك ؛ ما يجعلنا نقبل الفرض بالفرض بأن بيانات الدراسة يتوفر لها التوزيع الطبيعي ، وبذلك تم استخدام الاختبارات المعلمية طبقا لنظرية النهاية المركزية ، حيث تم استخدام التحليل الوصفي لبيانات الدراسة وتم استخدام الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي. في هذا القسم تم تحليل ردود المشاركين حول محاور الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً- تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول مدى توفر التأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة .

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (1) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على توفر جميع عناصر التأهيل والمهارة المهنية للمراجع كركيزة لجودة المراجعة لا يقل عن (3.73) يتراوح ما بين (3.64 – 3.865) لكل عنصر من عناصر التأهيل ومهارة المراجع الليبي ، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن(74.5 %) يتراوح ما بين(72.9% - 77.3 %) لكل عنصر ، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر التأهيل والمهارة الكافية للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة ، وتتجانس آرائهم حول ذلك؛ حيث أن الانحراف المعياري العام لتوفر التأهيل والمهارة للمراجع الخارجي الليبي لا يزيد عن (0.549)يتراوح ما بين(0.878 – 0.954)لكل عنصر من عناصر التأهيل) وهو أقل من الواحد الصحيح

الجدول رقم (1): تحليل آراء المشاركين حول مدى توفر التأهيل والمهارة للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة

الخاصية	الترميز	المتوسط العام	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري العام
1- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا أن المراجع الخارجي الليبي يتوفر له تأهيل جيد ومهارة مهنية كفاية ما يدعم جودة المراجعة	x11	3.865	77.3	0.88
2- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية إن المراجع الخارجي الليبي يهتم بالتعليم المستمر لتطوير قدراته في مجال المراجعة والمحاسبة ، ما يساهم في تحسين جودة المراجعة .	x12	3.737	74.7	0.91
3- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية أن المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة والمراجعة في ليبيا تفرض على المراجع قضاء فترة تدريبية كافية واجتياز امتحانات معينة قبل الدخول او الاستمرار في ممارسة المراجعة.	x13	3.696	73.9	0.932
4- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا بان المهنة تشترط في مساعدي المراجع نفس الشروط المطلوبة في المراجع بخصوص التأهيل العلمي والتعليم المستمر ، ما يدعم جودة المراجعة .	x14	3.669	73.4	0.879
5- يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا معلومات عن اهتمام المراجع الخارجي الليبي بحصوله على شهادات عليا متخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة ما يدعم جودة المراجعة.	x15	3.752	75	0.881
6- مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا لديهم معلومات بأن المراجع الخارجي الليبي يهتم بالحصول على عضويات المجامع المهنية ، ما يساهم في تحسين جودة المراجعة .	x16	3.714	74.3	0.878
7- يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية معلومات عن اهتمام مكاتب المراجعة في ليبيا ببرنامج تدريب المراجعين ومساعديهم ويشرف عليها بيوت خبرة متخصصة ،ما يدعم جودة المراجعة .	x17	3.711	74.2	0.945
8- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بأن المراجعين يتم تأهيلهم من مؤسسات تعليمية جيدة وتُقدم معارف جيدة في مجال المراجعة، والذي بدوره يؤسس لجودة المراجعة .	x18	3.643	72.9	0.954
مؤشرات إجابات المشاركين عن توفر متغير التأهيل الكافي والمهارة المهنية للمراجع الخارجي الليبي		3.73	74.50%	0.549

ثانياً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول مدى توفر استقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة:

من خلال ردود المشاركين الموضحة بالجدول رقم (2) يتبين أن المتوسط الحسابي العام لتوفر مكونات وخصائص متغير استقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة لا يقل عن 3.785 (يتراوح ما بين 3.665 – 3.895 لكل عنصر من عناصر استقلال وموضوعية المراجع الليبي) ، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 75 % (يتراوح ما بين 73.3% - 77.9 % لكل عنصر) ، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر الاستقلال والموضوعية للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة ، وتتجانس آرائهم حول ذلك ؛ حيث أن الانحراف المعياري العام لتوفر الاستقلال والموضوعية للمراجع الخارجي الليبي لا يزيد عن 0.625 (يتراوح ما بين 0.883 – 1.059 لكل عنصر من عناصر الاستقلال والموضوعية) ، ورغم ارتفاع الانحراف المعياري في عنصرين ، ما يعني تشتت أراء المشاركين نسبيا حول العنصرين ؛ يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية أن المراجع الخارجي الليبي يتوفر له النزاهة والأمانة والصدق ، ما يرفع من مكانة المراجع لديهم، لوجود ضابط سلوكي للمراجع يمنعه عن التحيز أو الانحراف ؛ و يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بأنه لا يوجد علاقات صداقة أو قرابة أو شراكة بين المراجع وإدارة العملاء أو أي من أطرافها ، ورغم ذلك فان معدل الانحراف المعياري العام أقل من الواحد الصحيح .

الجدول رقم (2): تحليل آراء المشاركين حول مدى توفر استقلال وموضوعية المراجع الخارجي كركيزة لجودة المراجعة

الخاصية	الترميز	المتوسط العام	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري العام
1- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا أن المراجع الخارجي الليبي لا تربطه أي مصالح مادية بالعميل بخلاف اتعاب المراجعة، أي ان المراجع سوف يكون متحرراً من أي ضغوط من إدارة العميل، ما يدعم جودة المراجعة .	x21	3.895	77.9	0.901
2- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية أن المراجع الخارجي الليبي يتوفر له النزاهة والأمانة والصدق ، ما يرفع من مكانة المراجع لديهم، لوجود ضابط سلوكي للمراجع يمنعه عن التحيز أو الانحراف.	x22	3.752	75	1.027
3- مستخدمو المعلومات المحاسبية لديهم المعرفة بعدم وجود علاقات صداقة أو قرابة أو شراكة بين المراجع وإدارة الشركة أو مؤسسيها او رئيس أعضاء مجلس إداراتها او موظفيها الكبار ، ما يدعم جودة المراجعة .	x23	3.665	73.3	1.059
4- مستخدمو المعلومات المحاسبية يتوفر لهم معلومات بأن إدارة العملاء لا تتدخل في تعيين المراجع الخارجي ولا تفرض مراجعاً معيناً، وان الاختيار يتم من خلال الجمعية العمومية بتوصية من لجنة المراجعة، ما يساهم في رقابة جودة المراجعة .	x24	3.793	75.9	0.927

5- معرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بان عزل المراجع لا يتم برغبة الإدارة، وانما عملية العزل تمر من خلال اجتماع للجمعية العمومية ومناقشة أسباب العزل مع المراجع، ما يساهم في رقابة جودة المراجعة .	x25	3.823	76.5	0.933
6- وصول معلومات لمستخدمي المعلومات المحاسبية بأن مكتب المراجعة يطبق معايير ومتطلبات محددة لضمان استقلال المراجع ومساعديه عن العملاء.	x26	3.741	74.8	0.958
7- معرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بأن المنظمات المهنية المحلية تفرض جزاءات تأديبية على المراجعين قد تصل إلى المنع من مزاولة المهنة إذا ثبت بأنهم قاموا بعمليات مراجعة لا يتوفر لهم فيها الاستقلال، ما يدعم الرقابة على الجودة.	x27	3.805	76.1	0.923
8- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بحرص مكتب المراجعة الليبي على عدم تقديم خدمات لعملاء المراجعة بخلاف ارتباطات المراجعة لضمان حيادهم واستقلالهم.	x28	3.786	75.7	0.883
مؤشرات إجابات المشاركين عن توفر متغير الاستقلال والموضوعية للمراجع الخارجي الليبي		3.785	75%	0.625

ثالثاً - تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول مدى توفرالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (3) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على توفر جميع عناصر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة لا يقل عن 3.834 (يتراوح ما بين 3.77 – 3.887 لكل عنصر من عناصر التخصص الصناعي للمراجع الليبي) ، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 77 % (يتراوح ما بين 75.5% - 77.7 % لكل عنصر) ، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون توفر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي تلقائيا كركيزة لجودة المراجعة، فهو دائما يهتم بمراجعة المؤسسات التي اعتاد مراجعتها ؛ المصارف ، الشركات الصناعية ، الشركات التجارية ، الشركات الخدمية ...إلخ ، كما أن المشاركين تتجانس آرائهم حول ذلك ؛ حيث أن الانحراف المعياري العام لتوفر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي لا يزيد عن 0.647 (يتراوح ما بين 0.848 – 0.957 لكل عنصر من عناصر التخصص الصناعي للمراجع) وهو أقل من الواحد الصحيح .

الجدول رقم (3): تحليل آراء المشاركين حول توفر التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة

الخاصية	الترميز	المتوسط العام	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري العام
1- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية في ليبيا اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالتخصص في نشاط العميل عند قبول الارتباطات وبذلك فأن المراجع يكون ملماً بطبيعة نشاط الشركة ومن الصعوبة ان تتمكن الإدارة من تمرير أي مخلفات قانونية او أخطاء أو عمليات احتيال، وهذا يدعم الرقابة على جودة المراجعة .	x31	3.887	77.7	0.957
2- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بأن تخصص المراجع الخارجي بنشاط العميل يكسبه نفوذ على العميل لإلمامه بالممارسات في النشاط، وإن ذلك سيساعد المراجع في القيام بعمليات المراجعة بشكل كفء وفعال.	x32	3.85	77	0.886
3- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بالتزام المراجع الخارجي الليبي بتقديم خدمات المراجعة للقطاع المتخصص به، وهذا يدعم جودة المراجعة.	x33	3.846	76.9	0.848
4 – يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية ان المراجع الخارجي الليبي يهتم تلقائيا بمراجعة العملاء الذين تخصص في أنشطتهم ؛ حيث أصبحت لديه القدرة في التعرف على بنود الحسابات التي تحيطها المخاطر، وبالتالي يمكنه التحقق منها بسهولة وبكفاءة، ما يحسن جودة المراجعة.	x34	3.812	76.2	0.887
5- يعرف مستخدمو المعلومات المحاسبية بان المراجع الخارجي الليبي يفضل التخصص في نشاط عملائه ، وهذا يطمئنهم بأن المراجع ملم بالمبادئ المحاسبية المتعلقة بالنشاط، ويدعم جودة المراجعة.	x35	3.774	75.5	0.924
مؤشرات إجابات المشاركين عن توفر متغير التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي		3.834	77%	0.647

رابعا : تحليل آراء المشاركين في الدراسة حول تأثير ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الليبي في تضييق فجوة التوقعات:

من خلال ردود المشاركين الموضحة في الجدول رقم (4) يتبين أن المتوسط الحسابي العام للموافقة على تأثير ركائز جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية لا يقل عن 3.66 (يتراوح ما بين 3.59 – 3.748 لكل عنصر من عناصر تضييق فجوة التوقعات) ، وأن الوزن النسبي العام للموافقة على جميع العناصر لا يقل عن 75 % (يتراوح ما بين 71.2% - 75 % لكل عنصر) ، وهذا يعني أن غالبية المشاركين يؤيدون تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول دلالة التقرير النظيف السائدة بينهم ، من حيث أن القوائم المالية خالية من عمليات الغش والاحتيال ، وخالية من الأعمال غير القانونية والأخطاء المتعمدة ، وكذلك خالية من الأخطاء غير المتعمدة ، كذلك تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال ، ومسؤولية المراجع عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع ، وأن المراجع الليبي لا يحافظ على استقلاله ، ويحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية ، وأن المراجع الليبي يتعاقد على ارتباطات مراجعة لا يتوفر له فيها المقدرة العلمية والمهنية . كذلك تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول أن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة ، وأن المراجع الخارجي الليبي يقدم خدمات استشارية لنفس عملاء المراجعة ، وأن المراجع الخارجي الليبي يصدر تقارير لا تتوافق وحالة العملاء بسبب الضغوط، وتتجانس آراء المشاركين حول ذلك ؛ حيث أن الانحراف المعياري العام لأثر ركائز جودة المراجعة على تضييق فجوة التوقعات لا يزيد عن 0.568 (يتراوح ما بين 0.986 – 1.199 لكل عنصر من عناصر التأهيل) وهذه المؤشرات تعكس تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا، وبالرغم من ذلك فأن الانحراف المعياري لإجابات المشاركين في معظم العناصر الخاصة بتضييق فجوة التوقعات تزيد عن الواحد الصحيح ، ما يعكس تشتتا نسبيا في موافقتهم حول أثر توفر ركائز المراجعة المتعلقة بالمراجع الخارجي الليبي على تضييق فجوة التوقعات ، مما يجعل من الأهمية استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة .

الجدول رقم (4): تحليل آراء المشاركين حول تأثير ركائز جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في البيئة الليبية

الركيزة الترميز المتوسط العام الوزن النسبي% الانحراف المعياري العام

الركيزة	الترميز	المتوسط العام	الوزن النسبي%	الانحراف المعياري العام
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بإن التقرير النظيف يدل على إن القوائم المالية خالية من أي عملية غش أو احتيال.	y11	3.658	73.2	0.986
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بإن التقرير النظيف يدل على أن القوائم المالية للعملاء خالية من أي أعمال غير قانونية أو أخطاء متعمدة.	y12	3.598	72.0	1.067
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في بيئة المراجعة في ليبيا بان التقرير النظيف يدل على إن القوائم المالية للعملاء خالية من الأخطاء غير المتعمدة.	y13	3.624	72.5	1.137
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي مسؤول عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال.	y14	3.560	71.2	1.181
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي لا يحافظ على استقلاله.	y15	3.696	73.9	1.096
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي الليبي يتحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية	y16	3.744	74.9	1.069
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي الليبي يتعاقد على ارتباطات مراجعة لا تتوفر له المقدرة المهنية والعلمية للقيام بها.	y17	3.681	73.6	1.028
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة	y18	3.643	72.9	1.124
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع مسؤول عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع.	y19	3.598	72.0	1.159
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي الليبي يقدم خدمات استشارية لعملاء المراجعة	y20	3.647	72.9	1.199
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي الليبي في أغلب الأحيان يصدر تقرير لا يتوافق مع حالة العميل الحالية بسبب ضغوط.	y21	3.692	73.8	1.121
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا بأن المراجع الخارجي الليبي لا يقدم خدمات المراجعة بما يتوافق مع معايير المراجعة أو قواعد شرف المهنة.	y22	3.662	73.2	1.098
يوجد تراجع في اعتقاد مستخدمي المعلومات المحاسبية بإن تقارير المراجع الخارجي الليبي حول القوائم المالية للعملاء مضللة.	y23	3.748	75.0	1.017
فجوة التوقعات		3.662		0.568

اختبارفرضيات الدراسة :

لاختبار فرضيات الدراسة تم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الأول (X1 ؛ ركيزة التأهيل والمهارة للمراجع الخارجي الليبي)بالرموز x11,x12,x13,x14,x15,x16,x17,x18كماهو واردة بالجدول رقم (1) ، وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الثاني (X2 ؛ ركيزة استقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي) بالرموز x21، x28 ، x27 ، x26، x25، x24 ، x23 ، x22 كما هو وارد بالجدول (2) ، وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل الثالث (X3 ؛ ركيزة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي) بالرموز x32 ،31x x35، x34 ، x33 ، كما هو وارد بالجدول رقم (3) ؛ وتم التعبير عن المتغيرات الفرعية للمتغير التابع (Y؛ تضييق فجوة التوقعات) بالرموز y13 ، y12 ، y11 ، y21 ، y20 ، y19 ، y18 ، y17، y16 ، y15 ، y14 ، y23 ، y22 كما هو وارد بالجدول رقم (4) .

أ- تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الأولى: وتنص "يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لتأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي كركيزة لجودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا.

تبين من الجدول رقم (5) أن جميع الخصائص الفرعية الخاصة بخاصية التأهيل ومهارة المراجع الليبي كركيزة لجودة المراجعة لها تأثيراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث أن القيمة الاحتمالية لخاصية تأهيل ومهارة المراجع Sig. = 0.000 (p-value) وهي أقل من α = 0.01، α = 0.05 ، وأن المتغيرات الفرعية للمتغير المستقل تأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي تفسر 71.9 % من التغير في المتغير التابع (تضييق فجوة التوقعات بسبب تأهيل و مهارة المراجع) . وهذا يعني أن معادلة الانحدار للخصائص الفرعية للتأهيل ومهارة المراجع الليبي ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر المتغير المستقل الأول (تأهيل ومهارة المراجع الليبي) في تضييق فجوة التوقعات. وتظهر معادلة الانحدار المتعدد لأثر تأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات كما هو في المعادلة رقم (1)

$$Y = 0.379 + 0.133x15 + 0.129x12 + 0.118x11 + 0.116x17 + 0.112x18 + 0.111x13 + 0.090x14 + 0.072\,x16 \text{ ------1}$$

الجدول رقم (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر تأهيل ومهاره المراجع الليبي في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value
x_{11}	118.	028.	4.182	**.000
x_{12}	129.	031.	4.121	**.000
x_{13}	111.	029.	3.835	**.000
x_{14}	090.	030.	2.958	**.003
x_{15}	133.	030.	4.469	**.000
x_{16}	072.	032.	2.270	**.024
x_{17}	116.	032.	3.687	**.000
x_{18}	112.	027.	4.145	**.000
R^2= .719 R= .848 إحصائي الاختبار F 82.097 = **.P- value = 000				

تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الثانية:

يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لاستقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا.

تبين من الجدول رقم (6) أنه ستة خصائص فرعية خاصة بخاصية الاستقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي لها تأثيراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار ((T أقل من 0.05. وأن القيمة الاحتمالية لخاصية الاستقلال وموضوعية المراجع (= Sig. p-value) 0.000 وهي أقل من 0.01،وتبين أن الخصائص الفرعية الستة المتعلقة باستقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي تفسر 56.5% من التغير في المتغير التابع ، وهذا يعني أن معادلة الانحدار للخصائص الفرعية لاستقلال وموضوعية المراجع الليبي رقم (2) ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر المتغير المستقل الأول (الاستقلال وموضوعية المراجع الخارجي) في تضييق فجوة التوقعات.

$$Y = 1.078 + 0.139\,x25 + 0.122\,x27 + 0.098\,x22 + 0.084\,x28 + 0.079\,x23 + 0.075\,x21 \text{---------2}$$

الجدول رقم (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر استقلال وموضوعية المراجع في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value
x_{21}	075.	035.	2.108	**.036
x_{22}	098.	038.	2.583	**.010
x_{23}	079.	033.	2.373	**.018
x_{24}	069.	036.	1.945	**.053
x_{25}	139.	039.	3.574	**.000
x_{26}	017.	040.	418.	**.676
x_{27}	122.	042.	2.921	**.004
x_{28}	084.	036.	2.330	**.021
R^2= .565 R= .752 F إحصائي الاختبار = 41.788 **.P- value = 000				

تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الثالثة:

يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية التخصص الصناعي للمراجع في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا.

يتبين من الجدول رقم (7) أن جميع الخصائص الفرعية الخاصة بخاصية التخصص الصناعي للمراجع لها تأثيراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث أن القيمة الاحتمالية لخاصية التخصص الصناعي للمراجع p-value Sig= 0.000.

وهي أقل من α = 0.05، α = 0.01 ، وتبين أن الخصائص الفرعية المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي تفسر 56.5% من التغير في المتغير التابع ، وهذا يعني أن معادلة الانحدار(3) الخاصة بالخصائص الفرعية للتخصص الصناعي للمراجع ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر المتغير المستقل الثالث (التخصص الصناعي للمراجع الليبي) في تضييق فجوة التوقعات.

$$Y = 1.084 + 0.189\ x33 + 0.158\ x35 + 0.135\ x31 + 0.099\ x32 + 0.091\ x34 \text{------3}$$

الجدول رقم (7): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر التخصص الصناعي للمراجع في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value
x_{31}	135.	030.	4.553	**.000
x_{32}	099.	036.	2.768	**.006
x_{33}	189.	037.	5.136	**.000
x_{34}	091.	034.	2.683	**.008
x_{35}	158.	030.	5.309	**.000
R^2= .591 R= .769 إحصائي الاختبار F 75.201 = **.P- value = 000				

تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية للدراسة :

وتنص بأنه " يوجد تأثير ذا دلالة إحصائية لركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا.

يتبين من احصائي الاختبار لتحليل الانحدار المتعدد والانحدار التدريجي لردود المشاركين الموضح في الجدول رقم (8) أن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي لها تأثيراً جوهرياً في تضييق فجوة التوقعات، حيث أن القيمة الاحتمالية للاختبار (Sig. = 0.000 p-value) وهي أقل من قيمة $\alpha = 0.05$ ، $\alpha = 0.01$ ، وهذا يعني أن معادلة الانحدار (4) لركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي ذات دلالة كافية للتنبؤ بأثر هذه الركائز في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المهنة في ليبيا ، حيث أن خصائص المراجع الخارجي الليبي كركائز لجودة المراجعة تفسر 80.7 % من التغير في المتغير التابع (تضييق فجوة التوقعات).

$Y= 0.007 + 0.515X1+ 0.233X2+ 0.223X3$ ----4

الجدول رقم (8) : نتائج تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أثر ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا

المتغيرات المستقلة	قيم المعاملات الغير قياسية (β)	الخطأ المعياري (Std. Error)	إحصائي الاختبار T	القيمة الاحتمالية P- value
تأهيل ومهارة المراجع	515.	043.	12.027	**.000
استقلال وموضوعية المراجع	233.	035.	6.717	**.000
التخصص الصناعي للمراجع	223.	035.	6.348	**.000
R^2= .807 R= .898 = 365.460 F إحصائي الاختبار **.P- value = 000				

استناداً إلى نتائج فرضيات الدراسة يمكن وضع تصور لتأثير ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (1) نموذج تأثير ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي في تضييق فجوة التوقعات في بيئة المراجعة في ليبيا

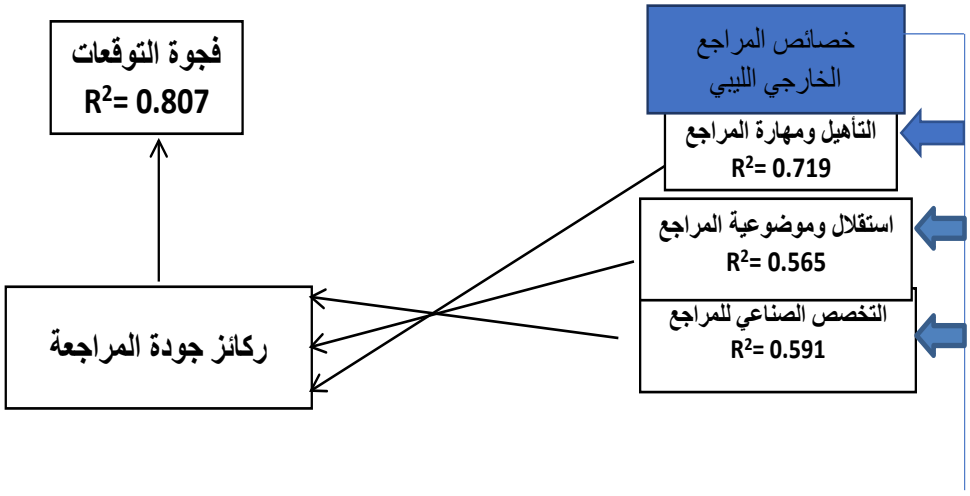

من الشكل رقم (1) أعلاه يتبين أن ركيزة الجودة المتعلقة بالتأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي بمفردها تفسر (71.9%) من التغير في تضييق فجوة التوقعات ، وأن ركيزة جودة المراجعة المتعلقة باستقلال وموضوعية المراجع الخارجي بمفردها تفسر (56.5%) من التغير في تضييق فجوة التوقعات ، وأن ركيزة التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي بمفردها تفسر(59.1%) من التغير في فجوة التوقعات .

وبذلك فان قيمة معامل التحديد (R2) تشير إلى أن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي مجتمعة تفسر(80.7%) من التغير في تضييق فجوة التوقعات، أي أن خصائص المراجع الخارجي الليبي تؤثر إيجابا في تضييق فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في ليبيا .

النتائج والتوصيات:

أولا : النتائج الرئيسية والفرعية :

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :

1.أن ركيزة جودة المراجعة المتعلقة بالتأهيل والمهارة المهنية للمراجع الخارجي الليبي لها تأثير واضح في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة الليبية ،حيث تساهم في تفسير 71.9 % من تضييق فجوة التوقعات . وهذا كان نتاجا لتوفر عدد من العناصر في تأهيل ومهارة المراجع الخارجي الليبي ومعرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بذلك من أهمها :

أ-أن المراجع الخارجي الليبي لديه تأهيل جيد ويهتم بالتعليم المستمر لتطوير قدراته في المراجعة والمحاسبة .

ب-ان المنظمات المهنية والقانونية تفرض على المراجع الليبي مستوى مناسب من التأهيل واجتياز امتحانات وتدريبات في مجال المراجعة قبل الدخول أو الاستمرار في ممارسة المراجعة .

ج-أن المهنة في ليبيا تشترط في مساعدي المراجع الخارجي نفس الشروط المطلوبة في المراجع فيما يتعلق بالتأهيل والتعليم المستمر .

د- اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالحصول على شهادات عليا ؛ كالماجستير و الدكتوراة ، وكذلك اهتمامه بالحصول على عضويات في النقابات و الجمعيات والمجامع المهنية العربية والأجنبية وهذا يدعم جودة المراجعة .

هـ- اهتمام مكاتب المراجعة الليبية بتدريب المراجعين ومساعديهم من قبل بيوت الخبرة وأثناء العمل ما يدعم جودة المراجعة .

2.أن ركيزة جودة المراجعة المتعلقة باستقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي لها تأثير واضح في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة الليبية ،حيث تساهم في تفسير 56.5 % من تضييق فجوة التوقعات . وهذا كان نتاجا لتوفر عدد من العناصر في خاصية استقلال وموضوعية المراجع الخارجي الليبي ومعرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بذلك من أهمها :

أ-أن المراجع الخارجي الليبي في الغالب لا تربطه أية مصالح مادية بالعميل بخلاف أتعاب المراجعة ، أي أن المراجع يكون متحررا من أية ضغوط من قبل إدارة الشركة ، ولا توجد علاقات صداقة أو قرابة أو شراكة مع أي طرف له علاقة بنشاط العميل ، وهذا يدعم جودة المراجعة ويرفع ثقة مستخدمي المعلومات

في خدمات المراجعة .

ب-أن المراجع الخارجي الليبي يتوفر له النزاهة والأمانة والصدق والضابط السلوكي الذي يمنعه من التحيز والانحراف ، وكذلك التزام مكاتب المراجعة في ليبيا بتطبيق متطلبات وإجراءات معينة لضمان استقلال المراجع ومساعديه، وهذا يدعم جودة المراجعة ويرفع الثقة بين المراجع ومستخدمي المعلومات .

ج-أن إدارة العملاء لا تتدخل في تعيين المراجع الخارجي أو عزله ؛ حيث لا تفرض مراجع معين ، وإنما الاختيار يتم من قبل الجمعية العمومية وبتوصية من لجان المراجعة ، والعزل يتم من خلال الجمعية العمومية بعد مناقشة أسباب العزل ، وهذا يطمئن مستخدمي المعلومات بأن المراجع لن يخضع للضغوط لتحقيق رغبات الإدارة .وهذا يرفع الثقة في خدمات المراجعة .

هـ-أن المراجع الخارجي الليبي يحرص على عدم تقديم خدمات استشارية لعملاء المراجعة حفاظا على استقلاله ، وأن المنظمات المهنية والقانونية المحلية تفرض جزاءات تأديبية على المراجعين الليبيين ، قد تصل إلى المنع من مزاولة المهنة إذا ثبت بأنهم قاموا بعمليات مراجعة لا يتوفر لهم فيها الاستقلال ، وهذا الأمر يرفع الثقة في خدمات المراجعة ويدعم جودتها.

3. أن ركيزة جودة المراجعة المتعلقة بالتخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي لها تأثير واضح في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة الليبية ،حيث تساهم في تفسير 59.1 % من تضييق فجوة التوقعات . وهذا كان نتاجا لتوفر عدد من العناصر في خاصية التخصص الصناعي للمراجع الخارجي الليبي ومعرفة مستخدمي المعلومات المحاسبية بذلك من أهمها :

أ-يهتم المراجع الخارجي الليبي بالتخصص في نشاط العميل عند قبول الارتباطات وبذلك فأن المراجع يكون ملماً بطبيعة نشاط الشركة ،ومن الصعوبة ان تتمكن الإدارة من تمرير أي مخلفات قانونية او أخطاء أو عمليات احتيال، وكذلك فأن تخصص المراجع الخارجي بنشاط العميل يكسبه نفوذ على العميل والذي يساعد المراجع في القيام بعمليات المراجعة بشكل كفء وفعال. وهذا يدعم الرقابة على جودة المراجعة، ومن ثم رفع مستوى الثقة في خدمات المراجعة .

ب-اهتمام المراجع الخارجي الليبي بالتخصص في نشاط العميل يوفر له القدرة للتعرف على بنود الحسابات التي تحيطها المخاطر والذي يساهم في التحقق منها بسهولة وبكفاءة ، كما أن المراجع الخارجي الليبي وفي ظل اهتمامه بالتخصص الصناعي يتوفر له الالمام بالمبادئ المحاسبية المناسبة لنشاط العميل .وهذا يطمئن مستخدمي المعلومات ويرفع مستوى الثقة في خدمات المراجع.

4. أن ركائز جودة المراجعة المتعلقة بخصائص المراجع الخارجي الليبي لها تأثير واضح في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في البيئة الليبية ،حيث تساهم في تفسير 80.7% من التغير في تضييق فجوة التوقعات . وهذا كان نتاجا لتوفر عدد من العناصر تعكس تضييق فجوة التوقعات في بيئة مهنة المراجعة في ليبيا من أهمها :

أ-أن غالبية المشاركين يؤيدون تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول دلالة التقرير النظيف السائدة بينهم ، من حيث أن القوائم المالية خالية من عمليات الغش والاحتيال ، وخالية

من الأعمال غير القانونية والأخطاء المتعمدة ، وكذلك خالية من الأخطاء غير المتعمدة .

ب- تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول مسؤولية المراجع عن اكتشاف عمليات الغش والاحتيال ، ومسؤولية المراجع عن التقرير عن الشك في استمرار المشروع ، وأن المراجع الليبي لا يحافظ على استقلاله ، ويحصل على ارتباطات المراجعة باستخدام العلاقات الشخصية ، وأن المراجع الليبي يتعاقد على ارتباطات مراجعة لا يتوفر له فيها المقدرة العلمية والمهنية .

ج-تراجع اعتقادات مستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا حول أن معايير المراجعة المستخدمة في ليبيا غير كافية لتقديم خدمات مراجعة جيدة ، وأن المراجع الخارجي الليبي يقدم خدمات استشارية لنفس عملاء المراجعة ، وأن المراجع الخارجي الليبي يصدر تقارير لا تتوافق وحالة العملاء بسبب الضغوط.

5. إن التأهيل ومهارة المراجع أكثر تأثيرا في تضييق فجوة التوقعات من التخصص الصناعي واستقلالية وموضوعية المراجع الخارجي الليبي.

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بما يلي :

1.ضرورة الاهتمام بدارسة وتحليل أسباب فجوة التوقعات في المراجعة، حيث أنها من أخطر القضايا التي تواجه مهنة المراجعة، وتؤثر في ثقة ومصداقية مستخدمي المعلومات المحاسبية في المهنة.

2.يجب على مهنة المراجعة في ليبيا أن تهتم بتقديم المعلومات اللازمة عن طبيعة مهنة المراجعة والمعايير التي على المراجع الليبي الالتزام بها وتطبيقها لكل المستفيدين من مهنة المراجعة ، والذي بدوره يدعم حالة الاطمئنان والثقة في عمل المراجع ويحد من فجوة التوقعات.

3.ضرورة اهتمام المهنة في ليبيا بتوفير المعلومات اللازمة عن الإجراءات الواجب اتباعها من قبل المراجعين الليبيين للمحافظة على الاستقلال والحياد والموضوعية عند القيام بأعمال المراجعة لكل الفئات ذات العلاقة بالمهنة وبالأخص مستخدمي المعلومات المحاسبية، بما يضمن رفع ثقتهم بمهنة المراجعة .

4.ضرورة اهتمام المهنة في ليبيا بإجراء الدراسات اللازمة عن الخصائص المطلوبة في المراجع لكي يحقق الجودة في خدماته ونشر هذه الدراسات لمستخدمي المعلومات المحاسبية ، وهذا يساهم تضييق فجوة التوقعات والتي تنشأ في كثير من الاحيان بسبب الاختلاف بين اعتقادات مستخدمي المعلومات وما يستطيع أن يقدمه المراجعون في ظل المعايير المهنية .

5.ضرورة اهتمام المهنة بعرض المعلومات اللازمة عن التأهيل المتوفر لدى المراجعين الخارجين لمستخدمي المعلومات المحاسبية ،ما يرفع مستوى في جودة الخدمات التي يقدمونها ، والذي بدوره يحد من فجوة التوقعات .

المراجع :

-أبو سندة ، نادية عبد المجيد، (2015)، دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق من وجهة نظر المحاسب القانوني في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غزة، كلية التجارة: الجامعة الاسلامية.

-الأهدل، عبد السلام، (2008)، العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، دراسة نظرية ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة

الحديدة.
-الرواياتي ، عوض أحمد (2001) " المنهج العلمي المقترح لمعايرة العناية المهنية المبذولة من مراجع الحسابات ، لرفع مستوى جودة الأداء" رسالة دكتوراة ، جامعة قناة السويس ، كلية التجارة بورسعيد .
-السقا، السيد احمد اسماعيل، (1997)، فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة ميدانية في المحيط المهني في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، مجلد 1، العدد 5، ص ص -423 464.
-الشافعي، طه، ياسر زكريا، سمر حسن، (2019)، أثر مراقب الحسابات ولجنة المراجعة على فجوة التوقعات، دراسة ميدانية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد 5، العدد 8، ص ص 437-405.
-الفلاح، فاطمة مفتاح خليل، (2015)، دور المراجعة الأداء كمدخل لتضييق فجوة التوقعات في مجال المراجعة الحكومية مع التطبيق على المنظمات الحكومية في البيئة الليبية، رسالة دكتورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
-بريو، احمد، (2014)، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوه التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة.
-بن قري، العياشي، إلياس، زار، (2020)، دور جودة المراجعة الخارجية في تضييق فجوة التوقعات في بيئة التدقيق، دراسة حالة، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد 1، ص ص 157- 176.
-جابر، أحمد محمد، (2010)، أثر تطبيق المراجع الخارجي لاستراتيجية التخصص النوعي على جودة عملية المراجعة في البيئة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
-جربوع، يوسف محمود، (2004)، فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة، يونيو 2004 - مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد 12، العدد 2 ، ص ص -367 389.
-دوراة، سامر، (2014)، أثر جودة المراجعة الخارجية على هامش أمان المستثمر في ظل تطبيق أساليب المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
-غنيم، ياسمين احمد سيد احمد، (2015)، إثر تدعيم استقلال مراقب الحسابات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، ص ص -475 461.
-لبيب، خالد، (2005)، دور التخصص المهني في الصناعة التي ينتمي إليها عميل المراجعة في تحسين وكفاءة الأداء المهني للمراجع الخارجي دراسة تطبيقية مقارنة، مجلة البحوث العلمية، العدد1، ص ص -83 183.
-مقراوى، لعريبي، بثينة بن حاج جيلالي، محمد، (2023)، أثر التخصص الصناعي للمدقق الخارجي على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق، دراسة ميدانية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 8، العدد 1، ص ص 280-262.
-مرهج، باسم محمد، (2018)، العلاقة بين المعرفة الضمنية للمدقق وتقليص فجوة التوقعات،

دراسة استطلاعية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 8، العدد 4، ص ص 18-8.

-يوسف، إسلام عبد الفتاح محفوظ، (2011)، قياس أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر، رسالة ماجستير منشورة، قسم محاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها.

-Abdol mohammadi ,M . and A. Wright 1987 " An examination of the effects of experience and task complexity on audit Judgments" The accounting Review Vol.62,January

-Austin, Kenneth, R. and David ,C. Langston , 1981" Peer Review " its impact on quality control " Journal of Accountancy , July.

-Arnold, D. A. and T. J. Geisel hart,(1984)" Practitioners Views on five year educational requirements for CPAs" The Accounting Review, April.

-De Angelo ,L.E.(1981),"Auditor Size And Audit Quality", Journal Of Accounting and Economics, vol. 3pp113-127.

-Hoshower , Leon ,B.(1989) ," A comparison of Accounting faculty views on the five year educational requirements for CPAs " Issues in Accounting Education Fall.

-Kisscorni , Edward S. and Donald J. Klein (1996) " A big mistake while doing every thing right "Journal of Accountancy ,January ,Vol.181,No.1

-Libby, R. J.; T. Artman and J. J. Willingham(1991) ,"Expertise and ability to explain audit findings; forthcoming" Journal of Accounting Research

-Institute of Chartered Accountants in England and Wales (1986) " Report of working party on future of the Audit " London ,April.

-Porter, B., (1993). An empirical study of the audit expectation-performance gap, Accounting and Business Research Vol. 24 pp49-68.

-Reilly,F. K.,and H. ,F. ,Stettler , (1972)" Factors influencing success on the CPA Examination ," Journal of Accounting Research ,Autumn.

-Stettler, H. F. ," (1978) ," Factors influencing success on the CPA Examination" ,Accounting Review , April.

-Tweedie,D. (1987) ,"Getting together on research " Accountants Magazine , Feb.

-Woolf ,E. (1985)," We must stem the tide of litigation " The Accountant , April.

-Wright, Arnold (1988) The Comparative performance of MBAs ,VS undergraduate Accounting Majors in public Accounting , " The Accounting Review ,January.

-Zimmerman , Raymond ,A. ;Daniel, Flaherty and Mary ,Ann ,Murray(1994 " Practitioners forum "Journal of Accountancy ,Vol.178,No.1, July .

تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال الأدوات المالية غير المصرفية من وجهة نظر هيئة سوق المال والبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة

د. أمين مرعي الدرباق
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي
amin.aldarbag@uob.edu.ly

د. عبد الناصر محمد أبوزقية
أستاذ مشارك بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
buzgaia2006@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعريف بأدوات التمويل غير المصرفية ودراسة واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية، والأسباب التي تحول دون استخدام هذه الأدوات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وإيجاد الحلول للتوجه لاستخدام هذه الأدوات، وقد تم استخدام المنهج النوعي في جمع وتحليل البيانات، ولجمع البيانات تم إجراء مقابلات شخصية مع موظفي الإدارة العليا بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وأعضاء من لجنة الإدارة بهيئة سوق المال، وقد توصلت الدارسة إلى أنه لا يتم استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك لعدة أسباب من أهمها عدم وجود الثقافة المالية بمثل هذه الأدوات وضعف البنية التحتية والتشريعية وعدم الاستقرار السياسي والأمني وعدم وجود مؤسسات جاهزة، وكذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من الحلول قد تسهم في تفعيل استخدام أدوات التمويل غير المصرفية من أهمها نشر الثقافة والتوعية بأدوات التمويل غير المصرفية، وتطوير التشريعات واللوائح، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وتطوير أدوات التمويل الإلكتروني، وجذب الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغرى والمتوسطة، الأدوات المالية غير المصرفية

Financing Small and Medium Enterprises through Non-Banking Financial Instruments Perceptions of Libyan Market Authority and the National Program for (SMEs)

Dr. Amin Marei Aldarbag
Associate Professor
Department of Accounting
Faculty of Economics - University of Benghazi
amin.aldarbag@uob.edu.ly

Dr. Abdalnasr Mohamed Buzgaia
Associate Professor
Department of Accounting
Faculty of Economics - University of Misurata
buzgaia2006@gmail.com

Abstract

The study aimed to introduce non-banking financing tools, study the reality of financing small and medium enterprises (SMEs) through non-banking financing tools, and the reasons that prevent the use of these tools in financing small and medium enterprises, and find solutions to guide the use of these tools. A qualitative approach was used in collecting and analyzing data. To collect data, interviews were conducted with senior management employees of the National Program for Small and Medium Enterprises and members of the Management Committee of the Capital Market Authority. The study concluded that non-banking financing tools are not used to finance small and medium enterprises for several reasons, the most important of which is the lack of financial culture such as These tools are weak in infrastructure and legislation, political and security instability, and the lack of ready institutions. The study also found a set of solutions that may contribute to activating the use of non-banking financing tools, the most important of which are spreading culture and awareness of non-banking financing tools, developing legislation and regulations, strengthening investment partnerships, developing Electronic financing tools, attracting foreign investment.

Key words: small and medium enterprises (SMEs), non-banking financing tools.

المقدمة

تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة أحد روافد النمو في الاقتصاديات في معظم الدول، وذلك لأنها تسهم في رفع الناتج القومي من جهة، كما تسهم في خفض البطالة بمختلف أشكالها (قريره، 2017)، و قد زاد الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في نهاية القرن الماضي نتيجة لميزاتها المختلفة، وذلك نظراً لعدد من الأسباب منها أنها لا تتطلب رأس مال ضخم، كما أنها تسهم بفعالية في زيادة النشاط الاقتصادي ورفع إيرادات الدولة، وكذلك لا تشكل خطراً كبيراً على توازن الاقتصاد الكلي في حال تعرضت للإفلاس كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الكبرى، هذا بالإضافة إلى إسهامها الفعال في القضاء على البطالة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، لكن مع ذلك تبقى هناك عدة عوائق تواجه هذا النوع من المشاريع الذي يعوق دون تطويرها و مساهمتها في التنمية، ولعل من أبرز العوائق و أهمها هو مشكلة التمويل.

تعتمد عملية تمويل المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها على أسواق المال التي تنقسم بدورها إلى أداتين مختلفتين وأولهما سوق النقد الذي تشرف عليه المصارف المركزية ويندرج تحتها المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، أما الثاني فهو سوق رأس المال والذي يخضع للإشراف والرقابة من قبل هئية الإشراف والرقابة على سوق رأس المال، ويندرج تحت سوق رأس المال الأسواق المالية وصناديق الاستثمار وشركات التمويل وشركات الوساطة.

مشكلة الدارسة

على الرغم من اهتمام الحكومات المتعاقبة في ليبيا على تشجيع التوجه إلى الاعتماد على القطاع الخاص والإسهام في النهوض بالاقتصاد الوطني وتنوع مصادره، وكذلك التوجه إلى تشجيع أصحاب المبادرات والأفكار الرائدة وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة من خلال البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، ومحاولة توفير التمويل لهذه المشروعات من مصادر مختلفة، من أجل ذلك أصدرت الحكومات المتعاقبة مجموعة من التشريعات في هذا الاتجاه منها على سبيل المثال إنشاء سوق المال الليبي، وبعد ذلك تم إصدار القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال واللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 2010 م بشأن سوق المال، وتم بموجب القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال إنشاء هئية سوق المال، والقانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار، والقانون رقم15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي والقرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي، والقانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الصكوك وقرار لجنة هئية سوق المال بشأن اللوائح التفصيلية للصكوك، وقرار لجنة إدارة هيئة سوق المال رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر وغيرها من القوانين، وعلى الرغم من ذلك مازال التوجه إلى الأدوات المصرفية في تمويل المشروعات بصفة عامة ومنها المشروعات الصغرى والمتوسطة وتجاهل الأدوات غير المصرفية التي تم إصدار تشريعات لها في ليبيا والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك

المالية ورأس المال المخاطر، ومن جانب آخر أثبتت الدراسات أن المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تعاني من مشاكل عديدة ومن ضمنها ضعف التمويل وعدم توفره (حسن، 2017) والافتقار إلى وجود آليات واضحة للتمويل (المايل و الشريجي، 2017)، ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية ؟

ما هي الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟

أهداف الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها، تسعى هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

تشخيص واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية.

التعرف على الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

إيجاد الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أنها تناقش موضوع ذا أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، وهو تنويع مصادر الاقتصاد من خلال التركيز على المشروعات الصغرى والمتوسطة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التوجه إلى استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة يعد ذا أهمية خاصة في ظل عزوف سوق النقد والمتمثل في المصارف التجارية عن تلبية كل الاحتياجات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة نظرا لما يصاحبها من مخاطر.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج النوعي الذي يعتمد على جمع البيانات وتحليلها بطريقة غير كمية، وتعتبر الدراسات النوعية دراسات استكشافية وتفسيرية بطبيعتها وتقوم على جمع البيانات باستخدام المقابلة الشخصية أو الملاحظة المباشرة ودراسة وقراءة البيانات والأحداث بأسلوب غير كمي ، ثم تحليل هذه البيانات تحليلا ذو طبيعة تفسيرية وليس تحليلاً إحصائياً (يونس، 2017).

أداة ومصادر جمع البيانات

لغرض جمع البيانات فقد تمَّ دراسة وتحليل المنشورات والقوانين المنظمة لعمل المصارف التجارية هئية سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار في ليبيا والقوانين المتعلقة بأدوات التمويل غير المصرفية،وقد تم استخدام أسلوب تحليل المحتوى في هذا الجانب من البيانات، وكذلك استخدام المقابلة الشخصيّة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتعتبر المقابلات الشخصية إحدى أهم وسائل جمع البيانات لما توفره من عمق في الإجابات ولسهولة الحصول على بيانات من الصعب الحصول عليها بواسطة قوائم الاستبيان، وكذلك المرونة في طرح الأسئلة.

وفيما يتعلق بأبحاث العلوم الاجتماعية فإنَّ هناك نوعين من المقابلات من حيث طبيعة الأسئلة المطروحة تتمثل في: المقابلة غير المقنَّنة (أو

الحرّة) والمقابلة المقنّنة (أو المقيّدة)، فالأولى لا تقوم على وضع الأسئلة بشكل مسبق ولكن يقوم الباحث بطرح سؤال عام عن المشكلة، ومن خلال الإجابات يتسلسل في طرح الأسئلة الأخرى، أما النوع الثاني من المقابلات فهو الذي تكون أسئلته محددة ومتسلسلة بحيث تطرح نفس الأسئلة في كل مقابلة وبنفس التسلسل من خلال قائمة مجهزة لدى الباحث (عليان، 2001)، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على النوعين معاً من المقابلات كأداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال إعداد قائمة مسبقة بأسئلة المقابلة وخلال الأسئلة أو بعد الانتهاء منها يترك المجال للمشارك بالتحدث بشكل عام ومستفيض عن موضوع الدراسة.

عينة ومجتمع الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في عينة مختارة من بعض أعضاء هئية سوق المال ومن العاملين من الإدارة العليا في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وهذه العينة في ذات الوقت تمثل مجتمع الدراسة حيث أنه في البحوث النوعية وفي هذا النوع من العينات لا يمكن تعميم نتائج الدراسة، وأمكننا إجراء عدد خمس مقابلات ثلاثة مع أعضاء من هئية سوق المال وأثنان من الإدارة العليا للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

أداة تحليل البيانات

لغرض تحليل البيانات النوعية التي تم جمعها بواسطة المقابلات الشخصية فقد تم استخدام طريقة تحليل الموضوعات (Thematic analysis) باعتبارها أكثر الطرق استخداماً، وتقوم هذه الطريقة على عدة خطوات متتابعة ومتصلة تتعلق بتنظيم ووضع بيانات المقابلات الشخصية في موضوعات أو فئات محددة ومن ثم ترميزها وفقاً لتبويبات محددة، ومن ثم شرحها وتفسيرها تحليلياً واستخلاص النتائج منها، وتم الاستعانة في ذلك باستخدام حزمة برامج تحليل البيانات النوعية 2020MAX (QDA) Ver. لتحليل المقابلات الشخصية.

الدراسات السابقة

العديد من الدراسات تناولت التمويل في المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تمكنا من الحصول على عدد منها وهي كالتالي:

. دراسة إجبارة وإجبارة (2016) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشروعات الصغرى والمتوسطة وأثرها الإيجابي على التنمية الاقتصادية، وكذلك التعرف على المعوقات التي تؤدي إلى فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة، والتركيز على الجانب التمويلي وأهمية الدور الذي قد تلعبه المصارف الاسلامية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وذلك من خلال دراسة نظرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات وأسباب فشل المشروعات الصغرى والمتوسطة هو ما يتعلق بالجانب التمويلي، وقد أشارت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية قد تسهم في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة لما لها من دور مهم وما تقدمه من تسهيلات وخيارات تمويلية تتناسب وظروف وإمكانيات هذه المشروعات من خلال الصيغ التمويلية المختلفة.

. دراسة حمد وامنيسي (2016) هدفت الدراسة إلى التركيز على الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى في البيئة الليبية، وتم جمع البيانات عن

طريق صحيفة استبيان وزعت على عينة الدراسة من أصحاب المشروعات الصغرى في مدن مصراتة وزليتن وطرابلس والزاوية وغريان، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ومن ضمنها أن المصارف تتجنب تمويل المشروعات الصغرى، كما أن هناك صعوبات في الحصول على التمويل تمثلت في صعوبة توفير الضمانات التي تطلبها المصرف وكثرة الاجراءات الروتينية، وفي حال تم التمويل فإن القروض غير كافية لاحتياجات المشروع وقصر فترة السماح الممنوحة للمشروع بعد الحصول على القرض، كما أن أصحاب المشاريع الصغيرة يبتعدون عن القروض المصرفية لمخالفتها للشريعة الاسلامية.

. دراسة قلم)2017) التي هدفت إلى التعرف على واقع ودور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى القائمة في المنطقة الجنوبية، وكذلك معوقات تمويل هذه المشروعات، وقد تمثل مجتمع الدارسة في المصارف التجارية والمتخصصة، وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استبيان وزع على العاملين في المصارف التجارية والمتخصصة، وكذلك الاستعانة بتقارير المصرف الزراعي ومصرف التنمية، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب المشروعات الصغرى ومتناهية الصغر في المنطقة الجنوبية يتم تمويلها ذاتيا، كما أن هناك بعض المشاريع التي تم تمويها من بعض المصارف غير انها لم تحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوصلت الدراسة ايضا إلى وجود معوقات فيما يتعلق بتمويل المشروعات الصغرى.

. دراسة المايل والشربجي (2017) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع المشروعات الصغرى و المتوسطة من خلال إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع العاملين في البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود جملة من المعوقات التي تحول دون تحقيق المشروعات الصغرى والمتوسطة لأهدافها منها ضعف في التمويل والاقتراض من قبل المؤسسات المالية على الرغم من وجود المقومات اللازمة لتنشيط المشروعات الصغرى والمتوسطة.

. دراسة أبو شعالة (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وإبراز أهمية الدور التمويلي لصيغ التمويل الإسلامي وإمكانية تطبيقها في دعم وتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت بيانات الدارسة من المصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والدراسات وغيرها، وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الرئيسة للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا تتمثل في الحصول على التمويل اللازم.

. دراسة البراني والوريدي (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا، واستخدمت صحيفة الاستبيان لجمع المعلومات التي وزعت على عينة الدراسة والمتمثل في العاملين بقسم الائتمان في المصارف التجارية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها عدم تبني المصارف التجارية سياسة تمويل للمشروعات الصغرى، وغياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المشروعات الصغرى، وقلة الموارد المالية للمصارف التجارية، ومخاطر تمويل المشروعات الصغرى والمتمثلة في تعثر المشروع، ضعف الضمانات

المقدمة للمصارف من أصحاب المشروعات، وعدم وجود دفاتر وسجلات محاسبية للمشروعات الصغرى.

. دراسة رحاب والفراح (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد معوقات التمويل من خلال مراجعة الدراسات السابقة والاحصائيات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود دور للمصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة ولكن هذا الدور تراجع بعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم التعامل بالفائدة، كما أنه توجد العديد من المعوقات التي تعوق التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة منها عدم القدرة على تقديم ضمانات وعدم وجود بيانات وسجلات محاسبية.

. دراسة راغب ورجب والهرام (2020) هدفت الدراسة إلى دراست واقع المصارف الليبية ودورها في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وأثر الإقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة على معدل النمو في الناتج المحلي ونصيب الفرد منه والفائض والعجز في الميزان التجاري ومعدل التوظيف للعمالة الجديدة في المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف العاملة في ليبيا، وقد تم الاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من 2000 إلى 2018، وأظهرت النتائج أن هناك تأثير إيجابي للإقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة على الناتج المحلي الليبي وعلى نصيب الفرد من الناتج المحلي وعلى الميزان التجاري الليبي ومعدل توظيف العمالة الجديدة بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

. دراسة سويكر (2022) هدفت الدراسة إلى توضيح العقبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا وإبراز الدور المرتقب للتمويل الإسلامي وأدواته المختلفة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتم الحصول على بيانات الدراسة من الإحصائيات والدراسات خلال الفترة من 2004 إلى 2015، وقد توصلت الدراسة إلى أن صيغ التمويل الإسلامي تسهم في توزيع المخاطر بين صاحب المشروع والممول، كما أنها على عكس التمويل التقليدي فإنها لا تحتاج إلى ضمانات وشروط معينة.

. دراسة عبد الصمد والزوام (2022) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وتحديد أهم المعوقات المحاسبية والتمويلية التي تواجه هذه المشروعات، وتمثل مجتمع الدراسة في المشروعات الصغرى والمتوسطة وتم أخذ عينة من مدينة سبها وقد استخدمت صحيفة الاستبيان لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي ولا تسهم المصارف بشكل جيد في عملية التمويل، وذلك نظرا لعدم قدرة أصحاب المشاريع على تقديم الضمانات المطلوبة للحصول على التمويل من المصارف نظرا لعدم وجود سجلات مالية يعتمد عليها.

. دراسة سويكر وسعيداني (2022) هدفت الدراسة إلى تحليل معوقات تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا، وتم جمع البيانات عن طريق صحيفة استبيان وزعت على أصحاب المشروعات

الصغرى والمتوسطة في مدينة سرت، وتوصلت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تحول دون الحصول على تمويل من المصارف التجارية تتمثل في: مخالفة المصارف التي تتعامل بالفائدة للشريعة الإسلامية، تكلفة الحصول على القروض فهي ترفع من نسبة المديونية مما يحد من قدرة الحصول على تمويل أخر، عدم وجود برامج خاصة في المصارف التجارية لتقديم قروض للمشروعات الصغرى والمتوسطة تراعي فيها طبيعة هذه المشروعات، التدخل بالغرامات أو الحجز على المشاريع عند التأخر في سداد الأقساط، غياب الشفافية عند منح القروض، عدم توافق القروض الممنوحة مع احتياجات المشروع من حيث المدة والقيمة.

باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت جوانب عدة من تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، تبين أن كل الدراسات المشار إليها ركزت على تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل المصرفية والمتمثلة في المصارف التجارية والتخصصية ومعوقات هذا النوع من التمويل، واعتمدت معظم الدراسات في جمع البيانات على صحيفة الاستبيان أو الحصائيات والتقرير الرسمية، أو كانت دراسات نظرية اعتمدت على البيانات الواردة في دراسات سابقة ولم يتم تناول أدوات التمويل غير المصرفية في الدراسات التي تمكنا من الحصول والاطلاع عليها.

ومن هذا المنطلق فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات المشار إليها أنها تعتمد على المنهج النوعية في جمع وتحليل البيانات، تم ذلك عن طريق إجراء مقابلات شخصية مع مسؤلين في هيئة سوق المال والبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرى والمتوسطة لجمع البيانات، وكذلك موضوع الدراسة الذي يناقش أدوات التمويل غير المصرفية لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي لم يتم دراستها – على حد علمنا- في البيئة الليبية سابقا بشكل عام وخاصة في المشروعات الصغرى والمتوسطة.

الإطار النظري

أدوات التمويل غير المصرفية

هناك العديد من مصادر التمويل غير المصرفية التي يُمكن الاستعانة بها لتمويل المشروعات من أهمها على سبيل الذكر لا الحصر:

1.التمويل الذاتي: غالباً ما يحاول صاحب المشروع تمويل مشروعه بشكل ذاتي لإطلاق الشركة والاحتفاظ بالسيطرة الكاملة عليها، وجني المزيد من الأرباح، من خلال استخدام مدخراته، أما إذا كان هذا صعباً فيجب البحث عن مصدرٍ ثانٍ.

2.التمويل الانطلاقي: وهو عبارة عن تمويل يتم توفيره للشركات الناشئة والمشاريع الجديدة والمبتكرة في مراحل مبكرة من التأسيس والتطوير. ويعتبر هذا التمويل أحد أهم أشكال التمويل غير المصرفي.

3.التمويل الملائكي: وهؤلاء هم أصحاب الثروات الذين يستثمرون في الشركات في المراحل الأولى من تأسيسها لمساعدتها على النمو والتقدم، وذلك مقابل الحصول على حصة من الأرباح بالتأكيد، وغالباً ما يتمتعون بمعرفة وخبرة تجارية واسعة في مجالهم تُساعد في تحسين عمل المشروع وتوسعته، ولذلك فإنهم سيقومون بمراجعة خطة العمل الاستراتيجية التي وضعتَ بدقة كبيرة للتأكد من جدواها.

4.ديون بطاقات الائتمان: عادةً ما تكون هذه الطريقة

من أبسط طرق اقتراض الأموال، وذلك لأنها نوع من الالتزام الذي لا يتطلب أي ضمانات، مما يجعلها تتناسب والقروض قصيرة الأجل للشركات الصغرى أو أصحاب الأعمال الذين يريدون الحفاظ على حقوق ملكية كاملة لهم، وعلى الرغم من أن قيمة قرض البطاقات الائتمانية سيكون أقل مما قد يمنحه المصرف أو أي مؤسسة مانحة أخرى، وإن متوسط سعر الفائدة مرتفع، إلا أن الكثيرين يلجؤن إليه بسبب المرونة والمقدرة على ضبط قيمته بما يتلاءم مع مقدرتهم على الدفع والسداد.

5.التمويل الأخضر: وهي أداة تمويل جديدة تهدف إلى تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة التي تهتم بالحفاظ على البيئة وتكون مستدامة. يتم تمويل هذه المشاريع عن طريق صناديق الاستثمار الأخضر والجهات المانحة.

6.منصات التمويل الجماعي: اكتسبت منصات التمويل الجماعي الإلكترونية شعبيةً كبيرة في السنوات الأخيرة، وتقوم فكرتها على عرض فكرة صاحب المشروع على إحدى المنصات مع خطة العمل الاستراتيجية والأرباح المتوقعة وإمكانيات النمو، وفي حال اقتنع الآخرون بالفكرة فسيقومون بتمويلها ومنح رأس المال اللازم للبدء.وقد يتطلب ذلك جهداً كبيراً أحياناً كإرفاق مقطع فيديو أو صوراً للمنتجات، ولكن ذلك يجعل التمويل الجماعي طريقة ممتازة للترويج للمشروع وبيع منتجاته أيضاً، كما يمكنك إنفاق جزء كبيرٍ من أموال التمويل على التسويق والحوافز والمكافآت لإقناع الأشخاص بالانضمام إليك.

7.رأس المال الاستثماري: غالباً ما يختص هذا النوع من الاستثمار بالشركات الكبيرة في مجال التكنولوجيا، التي تبحث عن أفكار أو شركات ناشئة يُمكنها الاستثمار فيها مقابل الحصول على حصة كبيرة من الأسهم، وهو ما سيُقلل من سيطرة صاحب المشروع عليه وتحكمه فيه. وتجمع الصناديق المشتركة وصناديق رأس المال الاستثماري الأموال من أولئك المستثمرين، كما تستفيد من معرفتهم وخبرتهم في المجالات التي يستثمرون فيها

8.التخصيم: وهو لضمان مخاطر الصادرات، حيث تقوم الشركة بنشاط التخصيم، وهو يعنى إمكانية إقراض الشركات بقيمة فواتير بيعهم للمنتجات، وما يحدد طبيعة الموافقة على منح القرض من عدمه ليس الوضع المالي للبائع «الشركة المقترضة» ولكن قدرة مشترى البضاعة على السداد، فإذا توفر هذا يتم تقديم القرض، وهو ما يسهل العمل للشركات الصغرى والمتوسطة التي تقوم بالتصدير وكذلك العاملة بالسوق المحلى.

9.التأجير التمويلي: هذا النظام الذي يعتمد على وجود مؤجر «شركة التأجير التمويلي» ومستأجر «العميل أو المصنع» وتدخل شركة التأجير في شراء الآلات والمعدات للعميل وسداد قيمتها لتكون مالكة لهذه الأصول لحين قيام العميل أو المصنع بسداد إيجار ومن حقه في نهاية المدة الحصول على هذا الأصل «الآلات» بقيمة مالية اسمية، وهو نظام سريع في تمويل المشروعات

10.التمويل عبر الصكوك المالية: وهي أداة تمويل تستخدم في الشرق الأوسط وآسيا، وتعتبر الصكوك أداة دينية غير ربوية تصدرها الشركات والحكومات لجمع الأموال. وتختلف الصكوك عن السندات

التقليدية في أنها لا تحتوي على فوائد ربوية.

11.رأس المال المخاطر: وهي أداة تمويل يتم توفيرها من قبل شركات استثمار المخاطرة للشركات الصغرى والناشئة التي تعمل في قطاعات التكنولوجيا والابتكار. تقدم شركات الاستثمار المخاطر تمويلًا للشركات الصغرى مقابل حصة في رأس المال وقيمة الشركة.

12.صناديق الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة: وهو من أهم وسائل التمويل غير المصرفية، يقوم صندوق الاستثمار بتمويل المشروع الصغير أو المتوسط وإعادة هيكلته بالكامل لتحويله إلى الربحية من خلال الإصلاحات الإدارية التي يقوم بها الصندوق. وهنا يكون دور صناديق الاستثمار تعديل أوضاع هذه الشركات بفصل الملكية عن الإدارة وإعادة بناء القوائم المالية وعمل دورة مستنديه للشركة، وتعيين مدير مالي

أدوات التمويل غير المصرفية في التشريعات الليبية

نظم المشرع الليبي من خلال مجموعة من القوانين واللوائح والقرارات عملية تمويل الشروعات بصفة عامة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية، والتي سنعرضها فيما يلي:

التأجير التمويلي:

أصدر المشرع الليبي القانون رقم 15 لسنة 2010 بشان التأجير التمويلي، وقد تناول القانون جوانب التأجير التمويلي من عقد التأجير التمويلي والالتزامات على كل من المؤجر والمستأجر والتنازل عن العقد وإنقضاء العقد والمعاملة الضريبية لعمليات التأجير التمويلي.

وقد أجاز القانون للمستأجر الحق في اختيار شراء المال المؤجر كله أو بعضه في الموعد وبالثمن المتفق عليه والمحدد في العقد، مع مراعاة المبالغ المدفوعة كإيجار عند تحديد الثمن، وفي حالة عدم اختيار شراء المال المؤجر يحق له رده إلى المؤجر وتجديد العقد بالشروط التي يتفق عليها (مادة 8).

ومن ضمن المميزات التي أقرها المشرع الليبي لعملية التأجير التمويلي هي إعفاء عقد تملك المال المؤجر من ضريبة الدمغة وكذلك رسوم التسجيل العقاري عند انتقال ملكية المال إلى المستأجر (مادة 26).

ومن تم صدر قرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي، وقد تضمنت اللائحة التنفيذية الجوانب التفصيلية للتأجير التمويلي من عقد التأجير والتأمين على المال والتفاوض عليه وكيفية تسليم واستلام المال وسجل قيد المؤجرين وشروط القيد في السجل واجراءات القيد والقيد في سجل المصدرين والمستوردين وسجل عقود التأجير التمويلي وحق شراء المال وغيرها من الضوابط التفصيلية لعمليات التأجير التمويلي.

الصكوك المالية

أصدر المشرع الليبي القانون رقم 4 لسنة 2016 في شأن الصكوك، وتناول القانون الصكوك الحكومية وغير الحكومية وجهه إصدارها وطبيعة الصكوك وأنواعها وشروطها وكيفية الاكتتاب فيها ومجالات الصكوك وطريقة تداولها واستردادها وتحويلها إلى أسهم والرقابة عليها من قبل الهيئات الرقابية الشرعية ومراجعتها من قبل مراجع خارجي وغيرها من الضوابط.

وقد اشترط المشرع على أن تتوافق الصكوك التي

يتم إصدارها مع أحكام الشريعة الاسلامية كذلك ما يبرم من عقود لأغراض إصدارها، ويتم إجازة الصكوك وعقودها من قبل هيئة الرقابة الشرعية والمشكلة من قبل هيئة سوق المال والهيئة الشرعية لدى جهة الإصدار والمشكلة من الجمعية العمومية للجهة المصدرة (مادة 38، 39، 40).

وقد أصدرت لجنة إدارة هيئة سوق المال اللوائح التفصيلية للصكوك التي تضمنت أحكام تمهيدية والشروط القانونية للصكوك والأحكام والضوابط الشرعية لإصدار الصكوك التمويلية وأطراف عملية التصكيك وضوابط والعلاقة بين جهة الإصدار والمصدر وكذلك العلاقة بين جهة الإصدار ومالكي الصكوك، وضمان القيمة الاسمية أو قدر معين من الربح وتداول الصكوك وإنتهاء الصكوك وعملية إدراج الصكوك بالسوق الأولي (الاكتتاب) والأحكام الخاصة بإصدار صكوك جديدة وتداول الصكوك بالسوق الثانوي.

وقد أشار القانون رقم 4 لسنة 2016 في شأن الصكوك لعدد من الصكوك المتوفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها على سبيل المثال (مادة 10) أولا: صكوك التمويل وتنقسم إلى ثلاث أنواع وهي صكوك المرابحة وصكوك الاستصناع وصكوك السلم، ثانيا: صكوك الإجارة وتنقسم إلى ثلاث أنواع أيضا وهي صكوك ملكية الأعيان القابلة للتأجير وصكوك ملكية منافع الاعيان القابلة للتأجير وصكوك ملكية منافع الأعيان القابلة لإعادة التأجير، ثالثا: صكوك الاستثمار وهي ثلاث أنواع صكوك المضاربة و صكوك الوكالة بالاستثمار وصكوك المشاركة، رابعا: صكوك المشاركة في الإنتاج وهي ثلاثة أنواع صكوك المزارعة وصكوك المساقاة وصكوك المغارسة، خامسا وأخيراً: صكوك المحافظ الاستثمارية.

رأس المال المخاطر

أصدرت لجنة إدارة هيئة سوق المال قرارها رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر، ويتمثل نشاط رأس مال المخاطر في تمويل الشركات التي تصدر أوراقاً مالية، أو دعمها، أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية لها، أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة متى كانت هذه المشروعات أو تلك الشركات عالية المخاطر، أو تعاني قصورا في التمويل وما يستتبعه من طول دورة الاستثمار (مادة 1). ويتم تمويل المشروعات باستخدام رأس المال المخاطر عن طريق شركات مرخص لها من قبل هيئة سوق رأس المال كشركات رأس المال المخاطر (مادة 1).

كما أجاز القرار إنشاء صناديق عاملة في مجال رأس المال المخاطر، هذه الصناديق ذات طبيعة خاصة تهتم بتمويل ودعم استثمارات تحتوي على نسبة مخاطرة أعلى من المتوسط المتعارف عليه مقابل مردودية مالية عالية في حالة نجاح المشروع، تأكيداً لمبدأ أن الربحية مرتبطة إلى حد كبير بمستوى المخاطرة في الاستثمار، ويتم تأسيس صناديق رأس المال المخاطر فقط من طرف شركات رأس المال المخاطر وهي تختلف عن صناديق رأس المال الاستثماري الوارد ذكرها في القانون رقم 46 لسنة 2012 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 2005 بشأن المصارف والقانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال ولائحته التنفيذية (مادة 1).

وتتخذ صناديق رأس المال المخاطر أحد الشكلين التاليين إما الصناديق المفتوحة وهي صناديق ذات رأس مال متغير، يزيد رأس ماله بإصدار وثائق جديدة أو ينخفض باسترداد بعض الوثائق خلال الفترة المحددة في نظامه الأساسي، أو الصناديق المغلقة وهي صناديق ذات رأس مال ثابت، ولا يجوز إسترداد الحصص إلا في نهاية مدته، ويجوز زيادة رأس ماله بطرح وثائق جديدة، وفقا لما يقرره نظامه الأساسي، ويتم إدراج تلك الوثائق فى سوق المال، ويجب على الصندوق الذي يرغب في الإستثمار في القطاع العقاري أن يكون مغلقاً (مادة 22).

الإطار العملي

إن ما نصت عليه القوانين واللوائح والقرارات المشار إليها في مشكلة الدراسة ومتن الدراسة من توسيع لقاعدة التمويل وفتح المجالات وتنظيم عمليات التمويل عن طريق مصادر أخرى غير المصادر المصرفية، وملاحظة القصور في استخدام هذه المصادر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بشكل خاصة، يطرح عدة تساؤلات حول واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية، وما هي الأسباب التي أدت إلى عدم استخدام هذه الأدوات، والحلول المقترحة لتشجيع استخدامها في التمويل، سيما أن المشرع كان يهدف من وراء إصدار هذه التشريعات تنويع مصادر التمويل وتوسيع القاعدة الاقتصادية من خلال إنشاء مشروعات تسهم في زيادة الناتج المحلي وتستوعب العمالة العاطلة في الدولة.

عليه سنناقش في الجانب العملي ابتداءً تشخيص واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر، ثم بعد ذلك تحديد الأسباب وراء عدم استخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وصولا إلى إيجاد الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الأدوات غير المصرفية والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك المالية و رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وذلك باستخدام أسلوب المقابلات الشخصية (المقنَّنة وغير المقنَّنة) كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة والمتمثلة في كل من: البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وهيئة سوق المال، وقد تضمنت المقابلة المقنَّنة مجموعة من الأسئلة المحددة والواردة بالجدول رقم (1)، والذي ترك المجال بعدها للمستجيب بالتحدث بشكل عام ومستفيض ودون أسئلة محددة عن موضوع الدراسة في شكل مقابلة غير مقنَّنة.

جدول رقم (1)

اسئلة المقابلة
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام التأجير التمويلي؟
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الصكوك المالية؟
ما هو واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام رأس المال المخاطر؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام الصكوك المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الأسباب وراء عدم استخدام رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام الصكوك المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
ما هي الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة؟
أي إضافة تود إضافتها تتعلق موضوع الدراسة؟

واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية:

على الرغم من إصدار التشريعات التي تنظم التمويل باستخدام أدوات التمويل غير المصرفية غير أن إجابات المشاركين في الدراسة عن واقع تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام هذه الأدوات أجمعت على أنه غير مفعل في الواقع في ليبيا، على الرغم من أن المشاركين يجمعون أن استخدام هذا النوع من التمويل يعد حلا ممتازاً (على حد تعبير أحد المشاركين) لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا نظرا لأن المؤسسات المصرفية تبتعد عن تمويل مثل هذه المشروعات لما يصاحبها من ارتفاع في المخاطر.

الأسباب وراء عدم استخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

أشار المشاركون في الدراسة إلى مجموعة من الأسباب التي تجعل استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يواجه بعض التحديات، ومن أهم هذه الأسباب:

قلة الوعي وضعف الثقافة المالية: وهو ما يجعل من الصعب على المستثمرين وكذلك أصحاب القرار فهم واستخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

عدم الاستقرار السياسي والأمني: ما يجعل من الصعب على المستثمرين والممولين الاستثمار في المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية في ظل عدم الاستقرار وزيادة المخاطر.

ضعف البيئة التشريعية وعدم مواكبة القوانين واللوائح: تواجه الأدوات غير المصرفية بعض التحديات في ظل عدم الاستقرار، فيمكن أن تواجه صعوبات في الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرسمية لعدم توافقها مع التشريعات والقوانين التقليدية المعمول بها على الرغم من صدور بعض التشريعات ولكنها غير كافية بدليل عدم تطبيقها إلى الآن.

ضعف البنية التحتية المالية: وهو ما يجعل من الصعب على الأدوات غير المصرفية بالوصول إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة وتوفير التمويل اللازم لها.

ضعف القطاع الخاص وازدياد المخاطر: ولذلك يفضل المستثمرون استخدام الخيارات التقليدية لتمويل المشروعات، مثل البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، بدلاً من استخدام الأدوات غير المصرفية.

عدم وجود مؤسسات جاهزة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية.

الحلول المقترحة للتوجه لاستخدام أدوات التمويل غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة:

نشر الثقافة والتوعية: يجب أن يتم توفير دورات تدريبية وبرامج توعوية مكثفة لتعزيز الثقافة المالية للأفراد والشركات الصغرى والمتوسطة، وتعزيز الوعي بالأدوات غير المصرفية لتمويل المشروعات لدى المستثمرين وكذلك صانعي القرار.

تطوير التشريعات واللوائح: يجب تحديث وتطوير التشريعات واللوائح المتعلقة بالأدوات غير المصرفية لمواكبة أحدث التغيرات العالمية لتقليل العقبات التي تواجه المستثمرين والممولين من داخل البلاد وخارجها، وتسهيل استخدام هذه الأدوات في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

تطوير البنية التحتية: يجب تحسين البنية التحتية المالية لتمكين الأدوات غير المصرفية من الوصول إلى المشروعات الصغرى والمتوسطة التي تحتاج إلى التمويل.

تعزيز الشراكات الاستثمارية: العمل على تعزيز الروابط والشراكات الاستثمارية بين القطاعين الخاص والعام لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية.

تطوير أدوات التمويل الإلكتروني: وذلك لتسهيل استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتقليل التكاليف والعوائق الإدارية.

جذب الاستثمار الأجنبي: يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في ليبيا ودعم المشروعات الصغرى والمتوسطة باستخدام الأدوات غير المصرفية، وتعزيز دورهم في تطوير ودفع عجلة النمو الاقتصادي للوصول لمصالح مشتركة.

النتائج

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي تجيب على أسئلة الدراسة تمثلت في:

- تعاني المشروعات الصغرى والمتوسطة مشكلات في عمليات التمويل سوء عن طريق الأدوات المصرفية أو غير المصرفية، وعلى الرغم من صدور التشريعات التي تنظم التمويل عن طريق الأدوات غير المصرفية ولكن الواقع يؤكد عدم استخدام أي من هذه الأدوات والمتمثلة في التأجير التمويلي والصكوك ورأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع عدد من الدراسات التي توصلت إلى أن هناك العديد من الصعوبات التي تواجه تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة (إجبارة و إجبارة، 2016) (حمد و امنيسي، 2016) (قلم، 2017) (المايل و الشربجي، 2017) (أبو شعالة،

2019) (عبد الصمد و الزوام، 2022).

- هناك عدة أسباب وتحديات أسهمت في العزوف عن تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة عن طريق أدوات التمويل غير المصرفية منها قلة الوعي وضعف الثقافة المالية، عدم الاستقرار السياسي والأمني، ضعف البيئة التشريعية، ضعف البنية التحتية المالية، ضعف القطاع الخاص وازدياد المخاطر، عدم وجود مؤسسات جاهزة لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة.

- اقترح المشاركون مجموعة من الحلول لتعزيز استخدام أدوات التمويل غير المصرفية منها نشر الثقافة والتوعية بأدوات التمويل غير المصرفية، تطوير التشريعات واللوائح، تعزيز الشراكات الاستثمارية، تطوير أدوات التمويل الإلكتروني، جذب الاستثمار الأجنبي.

التوصيات

إن استخدام الأدوات غير المصرفية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا يتطلب بذل مزيد من الجهود لتعزيز الوعي المالي وتطوير البنية التحتية وتطوير القوانين واللوائح المتعلقة بالأدوات غير المصرفية، وكذلك تعزيز ثقافة الاستثمار الخاص وجذب المستثمرين المحتملين.

المراجع

- أبو شعالة، كريمة الهادي. (2019). استشراق امكانية تطبيق صيغ التمويل الاسلامي لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي. مؤتمر دور ريادة الاعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي (الصفحات 284-302). مصراتة: جامعة مصراتة - غرفة التجارة والصناعة والزراعة مصراتة.

- إجبارة، زينب حسن ، و إجبارة، عبد المنعم حسن. (2016). دور المصارف الاسلامية في دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة البحوث الاكاديمية، 5، 132-107.

- البراني، سليمان أحمد البراني و الوريدي، عبد الرحمن أحمد. (2019). معوقات تمويل المشروعات الصغرى في ليبيا: استطلاع أراء العاملين بالمصارف التجارية. مؤتمر دور ريادة الأعمال في تطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الليبي، (الصفحات 70-51). مصراتة.

- حسن، عبد المنعم حسن موسى. (2017). الدور التنموي المتوقع للمشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، 16(3)، 20-9.

- حمد، محمد فرج وامنيسي، عبد العزيز. (2016). مشاكل وصعوبات تواجه المشروعات الصغرى في بيئة الأعمال في ليبيا. مجلة البحوث الاكاديمية، 5، 133-160.

- راغب، محمد عبد السلام و رجب، يمن أحمد ، و الهرام، توفيق ابراهيم مرزوق ابراهيم. (2020). الاقراض المصرفي للمشروعات الصغرى والمتوسطة وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة من العام 2000 وحتى 2017. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 11(4)، 255-237.

- رحاب، فوزي عبد القادر و الفراح، عبد الرزاق الطاهر. (2019). دور المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة دراسات الانسان والمجتمع، 8، 33-1.

- سويكر، محمد قاسم عبد المجيد. (2022). الدور

المرتقب للتمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا. المؤتمر الاكاديمي للدراسات الاقتصادية والاعمال (الصفحات 12-1). مصراتة: كلية الاقتصاد - جامعة مصراتة.

- سويكر، محمد و سعيداني، سميرة. (2022). معوقات لإقراض المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: دراسة ميدانية على المشروعات الصغرى والمتوسطة في بلدية سرت. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 9(1)، 36-20.

- عبد الصمد، خالد حسن و الزوام، السنوسي محمد. (2022). المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة: دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها. مجلة جامعة فزان العلمية، 1(1)، 90-70.

- قريرة، عبد المنعم صالح أبو نيران. (2017). نموذج للتنبؤ بفشل أو نجاح المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 8-1.

- القانون رقم 11 لسنة 2010 بشأن سوق المال.

- القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار.

- القانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي.

- القرار رقم 427 لسنة 2010 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 15 لسنة 2010 بشأن التأجير التمويلي.

- القانون رقم 4 لسنة 2016 بشأن الصكوك.

- قرار لجنة هئية سوق المال بشأن اللوائح التفصيلية للصكوك.

- قرار لجنة إدارة هيئة سوق المال رقم 11 لسنة 2020 بشأن القواعد المنظمة لنشاط رأس المال المخاطر.

- قلم، محمود عبد السلام ابراهيم. (2017). دور المؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغرى. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 28-21.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم 11 لسنة 2010 م بشأن سوق المال.

- المايل، عبد السلام محمد و الشريجي، عادل محمد. (2017). واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة العلوم البحتة والتطبيقية، 16(3)، 56-45.

العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق لغة تقارير الاعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي – دراسة ميدانية

د. طارق عبدالحفيظ عبدالدائم الشريف
أستاذ مشارك
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي
Dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

أ. عبدالرؤوف محمد رمضان قرقوم
محاضر
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع بنغازي
Raouf.Gargoum@gmail.com

أ. عبدالحفيظ عبدالسلام عبدالهادي زيد
محاضر
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
Abdo71.2008@gmail.com

أ. فيصل محمود محمد المغربي
محاضر
المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية بنغازي
Faisalalmagrpy@gmail.com

الملخص:

يتناول البحث الحالي قياس إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (Reporting Business eXtensible Language (XBRL)) في المصارف التجارية الليبية، واختبار دور العوامل البيئية (العوامل التنظيمية، العوامل الاقتصادية، العوامل القانونية، العوامل التقنية) في إمكانية تطبيق اللغة بهدف تحديد نوع وحجم تأثير تلك العوامل ومتطلبات مواجهتها وتطويرها لتسهيل تبني لغة تقارير الأعمال في مجال العمل المحاسبي، لذا يستهدف البحث انطلاقا من منافع اللغة في تطوير ودعم الأداء المحاسبي إلى دراسة وتحليل العوامل البيئية ومدى إسهامها في دعم إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في بيئة المصارف التجارية الليبية.

وفي سياق ذلك فقد تم صياغة سبع فرضيات رئيسة منبثقة من كل منها ثلاث فرضيات فرعية، ولاختبار تلك المتغيرات والعلاقات من خلال تبني منهج الدراسة الاستطلاعية القائمة على التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من خلال استمارة استبانة معدة لهذا الغرض وزعت على عينة مؤلفة من (73) فردا ممن يشتغلون في مجموعة من المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة بنغازي. وتم تحليل معطيات الدراسة واختبار فرضياتها باستخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية باستخدام برنامج (SEM-PLS Smart الإصدار 4).

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات مهمة كان من أبرزها ضعف واقع العوامل البيئية وبالتالي إسهاماتها المحدودة في دعم تطبيق اللغة في المصارف التجارية الليبية، كما توصلت الدراسة إلى الحاجة الماسة لتطبيق اللغة نتيجة منافعها الكبيرة لأطراف العلاقة كافة، لذا فإن الدراسة توصي بضرورة تبني لغة XBRL في المصارف التجارية الليبية بعد إجراء التطوير اللازم في تأهيل جوانب العوامل البيئية المؤثرة بالعناصر الداعمة لتطبيقها بنجاح.

الكلمات المفتاحية: XBRL، العوامل البيئية المؤثرة، المصارف التجارية الليبية.

Environmental Factors Affecting the Application of The Expanded Business Reporting Language (XBRL) in Commercial Banks Operating in The City of Benghazi - A Field Study

Dr. Tarek Abdelhafid Elsharif
Associate Professor
Libyan Academy for Postgraduate Studies,
Benghazi Branch
Dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

Abdulhafith Abdulsalam Abdulhadi
Lecturer
Higher Institute of Administrative and Financial Sciences,
Benghazi
Abdo71.2008@gmail.com

Abd Alraouf Muhammad Gargoum
Assistant Lecturer
Libyan Academy for Postgraduate Studies,
Benghazi Branch
Raouf.Gargoum@gmail.com

Faisal Mahmud Almagrpy
Lecturer
Higher Institute of Administrative and Financial Sciences,
Benghazi
Faisalalmagrpy@gmail.com

Abstract:

Current research examines measuring the applicability of expanded business report language) eXtensible Business Reporting Language) XBRL ((in Libyan commercial banks ,and testing the role of environmental factors) regulatory ,economic ,legal ,technical (in the applicability of the language in order to determine the type and magnitude of the impact of these factors and the requirements for their response and development to facilitate adoption of the business report language in the field of accounting work .From the benefits of language in developing and supporting accounting performance ,research aims to study and analyses environmental factors and their contribution to supporting the applicability of expanded business report language in the environment of Libyan commercial banks.

In this context ,seven main hypotheses have been formulated ,each of which has three sub-hypotheses ,and these variables and relationships have been tested through the adoption of the survey methodology based on statistical analysis of the data collected through a questionnaire prepared for this purpose ,which has been distributed to a sample of 73 individuals working in a group of Libyan commercial banks operating in Benghazi .The study‹s data were analysed and its hypotheses tested using the modelling of structural equations in micro-squares using Smart PLS-SEM version.4

The study drew important conclusions ,most notably the weak realities of environmental factors and thus its limited contribution to supporting the application of the language in Libyan commercial banks .The study also found the urgent need to apply the language as a result of its considerable benefits to all stakeholders .Therefore ,the study recommends the necessity of adopting the XBRL language in Libyan commercial banks after carrying out the necessary development in qualifying the aspects of the environmental factors affecting the elements supporting its successful application.

Keywords: XBRL ,Environmental Factors ,Libyan Commercial Banks

1.مقدمة:

لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) هي أداة حديثة للكشف الرقمي عن المعلومات التجارية والمالية للشركات التجارية، وهو اتجاه الإبلاغ الناشئ في جميع أنحاء العالم. حيث تزيل هذه الأداة الجديدة تقريبًا جميع عيوب النُسق التقليدية للتقارير المالية مثل الورقية، وpdf، وHTML، وWord، وما إلى ذلك، فهي ثابتة بطبيعتها ولا تتيح للمُعدين والمستخدمين سهولة المقارنة والتحليل وإعادة استخدام التقارير السابقة لإعداد تقارير السنوات الحالية. لكن لغة إعداد التقارير التجارية القابلة للتوسيع تفيد كلاً من المُعدِين والمستخدمين بطرق مختلفة مثل إنشاء المعلومات المالية والتجارية وتحليلها والإفصاح عنها (Abhishek et al., 2018).

تعد لغة الإبلاغ التجارية الشاملة والموصوفة تجارياً بالعلامة (Extensive Business XBRL Reporting Language) أحد أهم لغات البرمجة المستخدمة في العصر الحالي في المجال المحاسبي، التي بنيت قواعدها وفقا للغة (Extensive Markup Language (XML والتي تعد من لغات المستوى المتقدم في البرمجة، حيث تهدف تلك اللغة إلى إنشاء نظام معلومات قياسي يعمل على تحويل ونقل المعلومات المحاسبية عبر شبكة الانترنت إلى المستخدمين.

إن لغة (XBRL) بشكلها المبسط تمثل أداة لاشتقاق بيانات معينة من بيانات أساسية، وتلك البيانات المشتقة تلعب دوراً أساسياً في تسهيل عملية البحث عن معلومات ما من قبل طوائف متنوعة من المستخدمين عبر شبكة الانترنت، وبناء على ذلك فقد توصلت مجموعة من الدراسات إلى افتقار شبكة الانترنت إلى هيكل بيانات ضروري يسمح للمستخدمين من الوصول السريع إلى ما يحتاجونه من معلومات مالية، وبناء على ما تقدم فإن لغة (XBRL) تمثل بطبيعتها تكييفاً للغة (XML) لأجل استخدامها في عالم التجارة والأعمال حيث تتيح لمستخدمها إدارة المعلومات المالية بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية.

إن المكونات الأساسية للغة (XBRL) هي الفقرات أو البنود Items والتصنيفات Taxonomies، فالفقرة أو البند هي عبارة عن حقيقة تشير إلى كيان يعد مصدراً لإنتاج المعلومات بواسطة أحد وسائل التوثيق المعتمدة للغة المذكورة. أما التصنيفات فيقصد بها تمثيل مجموعة من الفقرات أو البنود وعرضها

في مستند XBRL لمجموعة من الفقرات والبنود الأساسية التي تمثل حقائق يمكن أن يتم استخدامها في مجالات مختلفة كالمراجعة، وإعداد مكونات القوائم المالية، وتقويم السياسات المحاسبية، إن كل مجموعة من المجاميع المذكورة للاستخدامات تتضمن صيغ تصنيفية مختلفة، بعضاً منها معد على أساس استخدامه وفق البعد الدولي بينما صيغ أخرى تكون محددة للاستخدام على نطاق الدولة وهي تسمح بهذا الوصف من تمثيل جميع متطلبات التنظيم المحاسبي للبيانات في كل بيئة من البيئات المشار إليها، على الرغم من وجود تباين واختلاف في مجاميع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP (عبدالله، 2011).

في عام 2004، اتخذت هيئة الأوراق المالية والبورصة (Securities and Exchange Commission (SEC)) خطوة أولية نحو جعل إيداع البيانات التفاعلية في الولايات المتحدة حقيقة واقعة عندما عدلت قواعدها للسماح للمسجلين بتقديم، كمكملات، بياناتهم المالية على EDGAR باستخدام تقارير الأعمال الموسعة اللغة (XBRL)، ومنذ ذلك الحين تسارعت وتيرة المسار نحو حفظ ملفات XBRL الإلزامي، أصدرت اللجنة الاستشارية المعنية بالتحسينات على التقارير المالية (Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting (ACIFR)) مؤخرًا تقريرها الذي أوصى بأنه «يجب على هيئة الأوراق المالية والبورصات أن تفوض تقديم البيانات المالية الموسومة بـ XBRL في إطار زمني محدد» (SEC, 2008 84)، استنادًا إلى البيانات والتقدم المحرز حتى الآن، يتوقع الكثيرون أن لجنة الأوراق المالية والبورصات ستطلب في النهاية استخدام XBRL في ملفاتها.

يتم إنشاء البيانات التفاعلية عن طريق «وضع علامات» على المعلومات المالية باستخدام XBRL، وهي لغة ترميز خاصة بالمحاسبة. تقوم عملية وضع علامات XBRL الحالية بتحويل المعلومات المالية الموجودة في مستند مثل Word® أو Excel® إلى «مستند» أو ملف حاسوب برموز XBRL سيؤدي الإيداع اللاحق للمستند الإلكتروني القابل للقراءة بواسطة الحاسوب إلى ثورة أساسية في إعداد التقارير المالية، بمجرد إدخال المُعدِين المستندات المميزة بعلامات في قاعدة بيانات المعلومات المالية مثل نظام جمع البيانات وتحليلها واسترجاعها إلكترونيًا (Electronic Data Gathering, Analysis, and Retrieval System (EDGAR))، والذي يمكن للمستثمرين والمحللين وغيرهم من تنزيل ليس فقط التقرير المالي التقليدي، ولكن أيضًا تمثيلات متسقة للبيانات التي تم تجميعها لإنشاء هذا التقرير. نتيجة لذلك، لن يتمكن المستثمرون والمحللون وغيرهم من أداء عملهم بسرعة وسهولة أكبر فحسب، بل سيكونون قادرين أيضًا على توسيع جهودهم بناءً على البيانات المخزنة. سيرغب المستخدمون في الثقة في أن البيانات التي يمكن الوصول إليها من خلال إيداعات XBRL موثوقة، لذلك عندما تصبح البيانات المالية المستندة إلى XBRL جزءًا مطلوبًا من ملفات SEC، فإن احتمال وجود أخطاء جوهرية يرجع فقط إلى عملية وضع العلامات المطلوبة لتحويل المعلومات إلى مستندات XBRL أيضًا أصبح مصدر قلق حقيقي للغاية. وبالتالي، يقترح الكثيرون أن المستثمرين والمستخدمين

الآخرين سيطالبون بمستوى معين من ضمان الطرف الثالث بشأن عملية وضع العلامات وامتثالها للمواصفات الفنية والمتطلبات التنظيمية (Plumlee & Plumlee, 2008).

2. الدراسات السابقة:

على الرغم من العمر القصير نسبيا لظهور لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) كتقنية معلوماتية محاسبية جديدة لكن ظهرت العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الموضوع، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة الى أبرز ملامحها، مع تقديم تعليق عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية. وفيما يلي نقدم عرضا لهذه الدراسات:

1.2. الدراسات العربية:

1.1.2. دراسة (خديج و الشجيري، 2015):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في بيئة إقليم كردستان، واختبار تأثير العوامل البيئية على تطبيق لغة الـ XBRL بهدف تحديد نوع وحجم تأثير هذه العوامل ومتطلبات مواجهتها وتطويرها لتسهيل تبني لغة تقارير الاعمال في مجال العمل المحاسبي. لذا هدفت الدراسة انطلاقاً من منافع اللغة في تطوير ودعم الأداء المحاسبي الى دراسة وتحليل العوامل البيئية ومدى إسهامها في دعم إمكانية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في بيئة إقليم كردستان العراق.

وفي سياق ذلك فقد تم صياغة ثلاث فرضيات رئيسة لاختبار تلك المتغيرات والعلاقات من خلال تبني منهج الدراسة الاستطلاعية القائمة على التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة من خلال استمارة استبيان معدة لهذا الغرض وزعت على عينة مؤلفة من (16) فردا يعودون لثلاثة مجتمعات تمثلت في المحاسبين الأكاديميين والمراجعين الخارجيين من أصحاب مكاتب المراجعة الخارجية، فضلا عن عينة من إدارات الشركات المساهمة الكبرى العاملة في الإقليم.

وتوصلت الدراسة الى استنتاجات مهمة كان من أبرزها ضعف واقع العوامل البيئية وبالتالي مساهمتها المحدودة في دعم تطبيق اللغة في إقليم كردستان، كما توصلت الدراسة إلى الحاجة الماسة لتطبيق اللغة نتيجة منافعها الكبيرة لأطراف العلاقة كافة. لذا فإن الدراسة اوصت بضرورة تبني اللغة في الإقليم بعد إجراء التطوير اللازم في تأهيل جوانب العوامل البيئية المؤثرة بالعناصر الداعمة لتطبيق لغة XBRL بنجاح.

2.1.2. دراسة (رشوان و أبو مصطفى، 2017):

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيس إلى التعرف على أثر استخدام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للغة التقارير (XBRL) كأداة للإفصاح الإلكتروني وأثر هذا الاستخدام على جودة التقارير المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS)، وأعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تبيان وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة حيث وزعت

بعد تقييمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، على عينة الدراسة المكونة من المدراء الماليين ورؤساء الاقسام والمحاسبين العاملين بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (86) موظف وموظفة، وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS) يعزز استخدام لغة (XBRL)، مما أدى إلى تحسين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تطوير المواقع الإلكترونية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتوافق مع متطلبات استخدام وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني باستخدام لغة تقارير الاعمال الموسعة (XBRL).

3.1.2. دراسة (إسماعيل، 2018):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم لغة الأعمال الموسعة كأداة من أدوات الإفصاح المحاسبي والمالي، وتوضيح أثر استخدام هذه اللغة على جودة التقارير المالية المنشورة، وتحديد المعوقات والتحديات التي تواجه برنامج لغة الأعمال الموسعة في زيادة جودة التقارير المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختبار العلاقة بين متغير استخدام لغة الأعمال الموسعة، ومتغيرات زيادة الموثوقية والملاءمة وقابلية التقارير المالية للمقارنة، توصلت الدراسة إلى أن الـXBRL هي لغة قابلة للامتداد بمعني يمكن قراءة البيانات المالية التي تقدمها بأكثر من نظام محاسبي مبني علي معايير محاسبية مختلفة، حيث حوَّلت اللغة نصوص القوائم والتقارير المالية الجامدة في الأنظمة الإلكترونية التقليدية إلى تقارير تفاعلية يمكن للمستخدم أن يستخلص منها البيانات والمعلومات بمرونة وفاعلية وكفاءة أكبر، وأوصت الدراسة بضرورة اتباع المؤسسات والهيئات الإفصاح عن طريق برنامج لغة الأعمال الموسعة لمواجهة التحديات وتعزيز المنافسة ومواكبة اتجاهات العولمة، وتشجيع اقامة الدورات والندوات في مجال النشر باستخدام برنامج لغة الاعمال الموسعة لتذليل الصعوبات والتعرف على المشكلات وبذل الجهود اللازمة لمعالجتها، كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصارف بالنشر الإلكتروني من أجل ضمان شفافية تلك المعلومات لدورها الكبير في عملية تنمية الاقتصاد.

4.1.2. دراسة (بدوي، 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على عرض التقارير المالية الكترونياً بلغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، وتحديداً أثر عرض التقارير المالية إلكترونياً بلغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على قرارات الاستثمار في الأسهم، وتحديد ما إذا كان هذا العرض يؤثر على قرارات الاستثمار في الأسهم بصورة أكبر من عرض التقارير المالية الكترونياً بصيغة (PDF)، واعتمدت الدراسة على المنهج التجريبي على عينة من المحللين الماليين، حيث تم لهذا الغرض جمع البيانات من كل من المصادر الأولية والثانوية، وتم توزيع 50 استبانة واسترجاع 49 واحدة قابلة للتحليل، وتم تحليل البيانات المجمعة بمساعدة الإحصائيات الوصفية، واختبار Mann-Whitney وخلصت الدراسة إلى أن عرض التقارير المالية الكترونياً بلغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) يؤثر إيجابياً على قرارات الاستثمار في الأسهم بصورة أكبر من عرضها بصيغة (PDF)، كما أوصت الدراسة بدور

وأهمية تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها الإيجابية، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالعرض الإلكتروني للتقارير المالية، حيث لا يتم تحقيق المزايا الناتجة عن تطور تكنولوجيا المعلومات دون وجود إلزام من جانب الهيئات المهنية.

2.2. الدراسات الأجنبية:

1.2.2. دراسة (Ashoka et al., 2020):

كانت هذه الدراسة ذات طبيعة تجريبية تهدف لفحص وتحليل التأثير الملحوظ لاعتماد XBRL على نظام التقارير المالية في السيناريو الهندي (في الشركات الهندية)، أيضًا، لتقييم التأثير الملحوظ لاعتماد XBRL على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم توصيلها والتي كشفت عنها الشركات لهذا الغرض، تم جمع البيانات من كل من المصادر الأولية والثانوية، كما تم وفقًا لذلك توزيع 150 استبانة واسترجاع 128 قابلة للتحليل، وتم تحليل البيانات المجمعة بمساعدة الإحصائيات الوصفية واختبار ((t، واختبار Levene للعينات المستقلة وخلصت إلى أن هناك تأثيرًا مدركًا لخيار XBRL على التقارير المالية والمراجعة وجودة المعلومات المالية، كما وجدت الدراسة أن استخدام لغة إعداد التقارير التجارية الموسعة تسمح للأعمال التجارية بتقديم تقارير أكثر سلاسة عن طريق تقليل المهام المتكررة والميكانيكية، وتعزيز الدقة، وتقليل التكلفة، والمساعدة في اتباع معايير المحاسبة، وجعل التقارير المالية أكثر مرونة.

2.2.2. دراسة (Qushtom, 2021):

هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى إيجاد جدوى استخدام XBRL في الشركات الأردنية ومدى إمكانية استبدال البيانات المالية العادية بإطار XBRL حيث تم استخدام نهج كمي لجمع وتحليل البيانات وفقًا لذلك، تم توزيع واسترجاع 187 استبيانًا قابلاً للتحليل. أظهرت النتائج أن غالبية المستجيبين مقتنعون بأن استخدام إطار عمل XBRL سيوفر لهم معلومات ذات صلة وموثوقية وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب، بالإضافة إلى ذلك أظهرت مقاييس المعامل أن هناك علاقة سلبية كبيرة بين استخدام إطار XBRL واستخدام التقارير المالية العادية عند مستوى أهمية (0.01)، على العكس من ذلك، أشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة بين استخدام إطار XBRL وفائدة المعلومات المالية في أغراض التخطيط واتخاذ القرار. تشير النتائج إلى أن الشركات الأردنية يجب أن تتجه لاستخدام إطار عمل XBRL لتقديم تقاريرها المالية وإبلاغها، الأمر الذي سينعكس على زيادة ثقة واهتمام مختلف مستخدمي التقارير المالية في نتائج الشركة وإدارتها، علاوة على ذلك فإن استخدام إطار عمل XBRL سيعزز أدوات التخطيط واتخاذ القرار للمستخدمين، الأمر الذي سينعكس على مصلحة الشركات، وخاصة تلك ذات الأداء الجيد.

3.2.2. دراسة (Rawashdeh & Rawashdeh, 2021):

أسست هذه الدراسة وأثبتت صحتها تجريبياً نموذجاً للتنبؤ بالعوامل التي تؤثر على نوايا المستخدمين السلوكية لاستخدام أدوات لغة إعداد التقارير التجارية الموسعة XBRL، استكشفت هذه الدراسة النية السلوكية لاستخدام أدوات XBRL من وجهة نظر المستخدمين من خلال تطبيق النظرية الموحدة لقبول واستخدام نموذج التكنولوجيا

Unified Acceptance And Use of Technology Theory of (UTAUT) مع إضافة الثقة والرضا، تم إجراء استطلاع عبر الإنترنت باستخدام نموذج معدل ليتوافق مع أهداف الدراسة. تم الحصول على مسح عبر الإنترنت لـ 267 مستجيبًا وتحليله باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية (SEM) وIBM SPSS AMOS. تظهر النتائج أن الثقة والرضا أثرت بشكل كبير وإيجابي على النية السلوكية، في المقابل كان لمتوقع الجهد والأداء المتوقع تأثير كبير على الرضا، وأظهرت النتائج أنه في ظل وجود الرضا لم يكن هناك تأثير مباشر لمتوقع الجهد وتوقع الأداء على النية السلوكية لاستخدام أدوات XBRL وظهور تأثير مباشر للثقة على النية السلوكية لاستخدام أدوات XBRL، تتوافق النتائج مع الدراسات السابقة وتوفر مرجعًا عمليًا لمطوري أدوات XBRL وصناع القرار المشاركين في تطوير واستخدام أدوات XBRL لوضع علامات على التقارير المالية وتحليلها.

4.2.2. دراسة (Abuhussain, 2021):

تناولت هذه الدراسة لغة تقارير الأعمال الموسعة، والتعريف بها وبأهميتها، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على جودة التقارير المالية السنوية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق هدف هذه الدراسة، وزعت الباحثة استبانات على المراجعين الخارجيين القانونيين حيث كان مجتمع الدراسة 395 مراجع قانوني وتم الإجابة على الاستبانة من قبل 179 مراجع فقط، وقد استخدمت الباحثة في الدراسة مجموعة من الطرق الإحصائية، والمتوفرة في برنامج (SPSS). ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أنه يوجد معرفة لدى المراجعين الخارجيين نحو تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة، وأن هناك أثراً لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على جودة التقارير المالية، كما أن هناك أثراً لتطبيق هذه اللغة على أبعاد جودة التقارير المالية، كالبيانات المالية والبيانات غير المالية.

ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة، ضرورة استمرار إدارة بورصة عمان في عقد ورش عمل ودورات تدريبة للمراجعين الخارجيين لزيادة نظام الإفصاح باستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، إلزام الشركات المدرجة في بورصة عمان بالإفصاح عن بياناتها كافة باستخدام لغة الأعمال الموسعة (XBRL)؛ لما لها من أثر كبير في رفع مستوى الجودة والافصاح في تقاريرها المالية السنوية.

3.2. التعليق عن الدراسات السابقة:

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة أن هناك تباين في البيئة والأهداف، كما أن أغلب هذه الدراسات استخدمت صحيفة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، واتفقت الدراسات على أهمية تطبيق اللغة، وتناولت لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) وفق اتجاهات مختلفة فمنها ما تناول البحث في العوامل المؤثرة في تطبيق اللغة، مثل دراسة (خديج و الشجيري، 2015)، ومنها ما تناول البحث في تطبيق اللغة من الناحية العملية التقنية وأثرها على عدة عوامل منها تحسين جودة المعلومات وزيادة موثوقيتها وتأثيرها على قرارات المستخدمين مثل دراسة ((رشوان و أبو مصطفى، 2017)، (إسماعيل،

2018)، (بدوي، 2021)،Rawashdeh & Rawash-
deh, 2021)) ، (Abuhussain, 2021)، وتوصلت هذه الدراسات الى أن هناك أثر إيجابي لاستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) على تحسين جودة المعلومات وزيادة الموثوقية وقابلية التقارير المالية للمقارنة كما أن لها تأثير إيجابي على قرارات المستخدمين، وبعضهم تناول البحث في مظاهر اللغة وتأثيرها في البيئة المحيطة دراسة (إسماعيل، 2018) التي توصلت إلى أن استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) يمكن من قراءة البيانات المالية بأكثر من نظام محاسبي مبني على معايير محاسبية مختلفة وهذا ما انفردت به هذه الدراسة، ويلاحظ في ظل المنحى التاريخي للدراسات بأنها في اتجاه تركيز نحو دراسة العوامل المؤثرة في الإسراع في تطبيق اللغة انطلاقا من إثبات المنافع التي تحققها هذه التقنية وأصبح الهاجس هو التمهيد لتطبيق اللغة من خلال معرفة الموجهات التي تسارع في انتشارها وتطبيقها.

4.2. الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية:

من خلال استعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة نشير إلى أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوع لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL)، ألا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1.تضمنت الدراسة الحالية ربط لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). ، بمجموعة من العوامل تشمل: العوامل البيئية (العوامل الاقتصادية- العوامل القانونية- العوامل التنظيمية الداخلية- العوامل التقنية)، وكذلك أثر هذه العوامل على تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) التي تشمل الحاجة الى التطبيق-متطلبات التطبيق-معوقات التطبيق.

2.تستخدم الدراسة الحالية المنهج المختلط (المنهج الكمي/ المنهج النوعي)، وذلك لتحديد مشكلة الدراسة بشكل سليم، وكذلك أسلوب معالجة البيانات.

3.تميز مجتمع الدراسة عن الدراسات السابقة لما يمثله قطاع المصارف من أهمية استراتيجية، وظروف المنافسة الشديدة التي يتسم بها هذا القطاع.

4.من خلال العرض السابق يتضح أن الدراسة الحالية سوف تعالج الفجوة العلمية من عدة جوانب، وذلك بتطرقها لموضوع تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL). وشمول عينتها للمصارف التجارية الليبية، واستخدام برنامج (Smart PLS-SEM الإصدار 4)، وكذلك استخدام للمنهج المختلط (الكمي/النوعي).

في ظل ذلك فان ما يميز الدراسة الحالية انها محاولة أولى في هذا المجال جمعت بين العوامل البيئية وتطبيق اللغة، فضلا عن كونها الدراسة الأولى للموضوع بأبعادها هذه التي تُجرى في ليبيا – في حدود علم الباحثين – كما تتميز هذه الدراسة بأنها تدرس تأثير كل العوامل البيئية مجتمعة على تطبيق لغة الأعمال الموسعة XBRL وتأثير هذه العوامل أيضاً على كل متغير من مكونات تطبيق اللغة بشكل منفصل، ولتنفيذ ذلك تم استخدام أسلوب نمذجة المعادلات الهيكلية بالمربعات الصغرى الجزئية باستخدام برنامج (Smart PLS-SEM الإصدار 4).

كما تأتي الدراسة استكمالا لما أوصت به الهيئة الدولية للغة XBRL International بغرض نشر الوعي حول مفهوم اللغة كخطوة أولية وأساسية

في تطبيق اللغة في أي دولة.

5.2. جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة:

مما لا شك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيراً مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف الكثير من الجهود السابقة للوصول الى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي، ومن جوانب الاستفادة العلمية من الدراسات السابقة ما يلي:

-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم «العوامل البيئية المؤثرة على تطبيق لغة تقارير الاعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي – دراسة ميدانية».

-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهذه الدراسة.

-وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة، وأهميتها، وخصوصا دراسة (خديج و الشجيري، 2015) ودراسة (رشوان و أبو مصطفى، 2017).

-استفادت الدراسة الحالية من دراسة (احمد، 2015)، ودراسة (رشوان و أبو مصطفى، 2017)، (إسماعيل، 2018)، في اثراء الإطار النظري.

-استفادت الدراسة الحالية من دراسة (خديج و الشجيري، 2015) في صياغة وبناء أدوات الدراسة.

3. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك معوقات تحول دون تطوير مهنة المحاسبة في ليبيا ولها أثر على تدهور وضع مهنة المحاسبة وإن من أهم تلك المعوقات عدم مواكبة التطورات السريعة لتكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية وضعف مخرجات التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية وتدني مستوى الاقتصاد وبيئة الاعمال (الحويج وآخرون، 2024)، والتي يتم ردها باستمرار مهنياً الى ضعف إمكانيات البيئة المحلية في تقبل والقدرة على تطبيق التقنيات الحديثة ومنها تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة، لذا تقوم الدراسة على بحث وتحليل العوامل البيئية المؤثرة في تطبيق اللغة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي، فضلا عن المتطلبات والمعوقات التي تواجه إمكانية تطبيقها، وفي سياق ذلك يمكن تمثيل مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات البحثية الاتية:

هل هناك إمكانية لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي؟

هل تتوافر متطلبات تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي؟

ماهي العوامل البيئية التي تؤثر في تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي؟

هل هناك حاجة لتطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي؟

ما هي المعوقات التي يجب التغلب عليها في المصارف التجارية العاملة بمدينة بنغازي إذا ما تم الإقرار بأهمية تطبيق لغة تقارير الأعمال الموسعة؟

4. أهمية الدراسة:

تنطلق اهمية الدراسة من الأبعاد الآتية لمتغيرات الدراسة وعلاقاتها:

تكتسب الدارسة أهميتها، من خلال تناولها موضوع بحثي هام ومثار اهتمام أدبيات الفكر المحاسبي، وهو العوامل البيئية المؤثرة على إمكانية